وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعـــــــــة ـ تبسة ـ

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

اتجاهات موظفي بلدية الجازية نحو معوقات التنمية البشرية

مذكرة ماجستير في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب:

مقلاتي مرزوق

إشـــراف:

الأستاذ الدكتور: زعيمي مراد

لجنـــــــة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.خالد حامـــد	أستـــــــاذ محاضر	جامعـــــــة تبسة	رئيـــــــسا
أ.د. مراد زعيمي	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة عنابة	مشرفا ومقررا
أ.د مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــــة باتنـــة	عضوا مناقشا
د.الطيب صيد	أستـــــــاذ محاضر	جامعـــــة سوق أهراس	عضوا مناقشا

2012

شكر وعرفان

في البداية أحمد الله عز وجل على توفيقه، وأشكره لما أعطاني من صحة وقدرة وإرادة لإتمام هذه الدراسة، فهو صاحب المن والعطاء والفضل كله، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الذي أشرف علي مرشدا وموجها ومعلما، الأستاذ الدكتور مراد زعيمي والذي كان لآرائه وتوجيهاته القيمة أكبر الأثر في انجاز هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان للأساتذة الذين وافقوا على العضوية في لجنة المناقشة، ودون شك سوف يكون لهم فضل إثراء هذه الرسالة في صيغتها النهائية.

كما يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير أيضا لجميع أساتذتي بجامعة تبسة والذين أشرفوا علي خلال الدراسات ما بعد التدرج، وأدعو بالرحمة والغفران لأستاذي عبد الكريم بزاز والذي سأظل أذكر فضله ومواقفه. كما أتقدم بالشكر لكل من حمل همي وساعدني في انجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر، الأستاذ فوزي، أختي نصيرة، وزميلي عبد الرحمان بن جدو، كريم.. وكل زملاء الدراسة والمهنة. دون أن أنسى جميع الموظفين في منطقة الجازية على حسن تجاوبهم وصدق تعاونهم، جزاهم الله عنى خير الجزاء.

مقلاتي مرزوق

إهـــــداء

ثمرة هذا الجهد المتواضع أهديه إلى روح والدي الكريمين كما

ربياني صغيرا، كما أهديه إلى زوجتي الحبيبة ورفيقة دربي في الحياة

والتي أعانتني دعما وتشجيعا على انجاز هذه الدراسة ووفرت لي الكثير

من الجهد والوقت، والى بناتي فلذات أكبادي: سماهر، أشواق، هند

ونسرين حفظهما الله، والى إخوتي وكافة أفراد عائلتي.

مـــقلاتي مـــرزوق

الفهـــــرس

مقدمة: 6
الفصل الأول : التفصل التمهيدي 9
أولا: الإشكاليـة 10
ثانيا: المعالجةالمنهجية 15
1) الإطارالمنهجي للدراسة: 15
2) منهج الدراسة: 17
3) مجالات الدراسة: 18
4) العينة : 19
5) أداةالدراسة : 21
6) المعالجةالإحصائية: 23
الفصل الثاني: الأسس النظريةللتنميةالبشرية 27
أولا: التنميةالبشرية 28
1) مفهوم التنميةالبشرية: 28
2) تطورمفهوم التنميةالبشرية 30
ثانيا: أبعادالتنميةالبشرية 35
1) التمكين: 35
2) الإنصاف: 35
3) الاستدامة: 36
4)المشاركة: 36
5) الحرية: 36
ثالثا: مقارنة بين مداخل التنمية ومدخل التنميةالبشرية 37
1) مدخل الدخل: 37
2) مدخل تنميةالمواردالبشرية: 38
3) مدخل الرفاهية: 38

4) مدخل الحاجات الأساسية :..... 38
رابعا: البرامج الاقتصادية والتنميةالبشرية: 39
1) أثرهاعلىالفقراء ومحدودي الدخل: 40
2) ارتفاع معدلات البطالة: 40
3)إضعاف قوةالدولة: 41
خامسا: تطويروتحديث برامج التنميةالبشرية:..... 41
1) السكان:..... 41
2) الحاجاتالأساسية:..... 41
3) البرامج والمشروعات: 42
4) الموارد:..... 42
5) حسن الاستخدام:..... 42
6) الإدارة:..... 42
7) مجتمع المعرفة:..... 43
8) المشاركة:..... 43
الفصل الثالث: مقاييس التنميةالبشرية 44
أولا: أدلةالتنميةالبشرية..... 45
1) دليل التنميةالبشرية.(HDI) : 45
2) دليل التنميةالبشريةالمعدل للجنس(GDI):..... 48
3) دليل المشاركةالمعدل للجنس(GEM)..... 51
4) دليل الفقرالبشري(HPI) :..... 56
ثانيا: مجالات استخدام دليل التنميةالبشرية..... 59
ثالثا: الانتقادات الموجهة لدليل ومؤشرات التنميةالبشرية. 60
الفصل الرابع : معوقات التنميةالبشرية 65
أولا: مفهوم معوقات التنميةالبشرية. 66
ثانيا: أنواع معوقات التنميةالبشرية:..... 67
1) معوقات ديموغرافية: 69

2) معوقات اجتماعية..... 70
3) معوقات ثقافية:..... 74
4) معوقات إدارية:..... 78
5) معوقات سياسية:..... 80
6) معوقات متصلة بالتخطيط :..... 83
الفصل الخامس : الاتجاهات 86
أولا: مفهوم الاتجاهات 87
1) مفهوم الاتجاهات: 87
2) مكونات الاتجاهات:..... 88
ثانيا: طبيعةالاتجاهات:..... 89
ثالثا: أنواع الاتجاهات:..... 90
رابعا: وظائف الاتجاهات وطرق تغييرها 90
1) وظائف الاتجاهات..... 90
2) طرق تغييرالاتجاهات: 91
خامسا: طرق قياس الاتجاهات:..... 92
1) طريقة بوجاردوس'البعدالاجتماعي' (Bogardus,1925):..... 93
2) طريقة ثيرستون'الفترات متساويةالظهور'(Thurston1929):..... 93
3)طريقة أسجود'تمايزمعاني المفاهيم'(Ch.Osgood): 94
4) طريقة ليكرت'التقديرات المجملة'(R.Likert1932): 94
الفصل السادس : عرض وتحليل النتائج 98
أولا: عرض المعلومات الأولية لعينةالدراسة وتفسيرها..... 99
1) توزيع عينةالدراسة حسب الجنس 99
2) توزيع عينةالدراسة حسب السن..... 100
3) توزيع عينة الدراسة حسب الحالةالمدنية 101
4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي..... 102
ثانيا: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستمارة(من السؤال1الىالسؤال رقم24)..... 103

1) محور الأوضاع الاجتماعية 103
2) محور الأوضاع الإدارية 108
3) محور الأوضاع السياسية والأمنية 112
ثالثا: التحليل السوسيولوجي لمعطيات الاستمارة(من السؤال1الى السؤال رقم24) 116
رابعا: التحليل الإحصائي لمعطيات قياس الاتجاه(من العبارة25الى العبارة76) 132
خامسا: التحليل السوسيولوجي لمعطيات قياس الاتجاه(من العبارة رقم 25 إلى العبارة 76) 134
خاتمة 137
المراجع 148
الملاحق 156

مقـــــدمة

مقدمة:

إن ماشهده العالم خلال نصف القرن الماضي من تنمية بشرية يفوق في سرعتهما شهده منها في أي فترة مماثلة من فترات التاريخ.فمعدلات معرفة القراءة والكتابة مرتفعة، ومعدلات وفيات الرضع منخفضة في كل مكان تقريبا، كما أصبحت أعمار الناس أطول.ولكن إذا كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل كثيرا، فان هناك ما يدعو إلى الأسف أكثر، فلا يزال نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في فقر مدقع، ويعيش خمس سكان العالم أو 1.2 مليار نسمة اعتمادا على أقل من دولار واحد في اليوم.وتعاني الدول المنخفضة الدخل من ارتفاع في نسبة الأطفال ومن ارتفاع نسب الأمية. وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه الأوضاع خلال العقد الأخير من القرن الماضي حيث عقدت الأمم المتحدة مجموع ة من المؤتمرات للتصدي لهذه المشاكل الحرجة، ولشرح نهج التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها وكان للتقارير السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة دورا بارزا في شرح وترسيخ مفهوم التنمية البشرية، حيث يهتم بكل ما يساهم في رفع كفاءة العنصر البشري من جوانب صحية وتعليمية ومستوى المعيشة، مع تمكين كل شخص في المساهمة في عمليات التنمية.

وفي هذا الإطار عانت بلدية الجازية بولاية أم البواقي من مثل هذه الأوضاع ومن التخلف في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخاصة منها الجوانب الصحية والبيئية والتعليمية.وبعد اعتراف مبعوثي الأمم المتحدة بفقرها وأنها أصبح ت ضمن الخمس بلديات الأفقر على مستوى الوطن، إضافة إلى بلدية سيدي فرج بسوق أهراس وبلدية الرمكة بغليزان وبلدية براقي بالجزائر العاصمة وكذلك ليبلونتور بوهران؛ تم اتخاذ جملة من القرارات والبرامج التنموية التي تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة وفي كل المنطقة.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة التعرف عن واقع هذه السياسات التنموية في هذه البلدية وتقديم صورة موضوعية عن التنمية البشرية ومعوقاتها وجوانب الضعف والنقص التي اعترت مسيرتها في المنطقة من خلال الكشف عن اتجاهات فئة الموظفين فيها، مستندين في ذلك إلى المراجع التي تم جمعها والى المعطيات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وكذا إلى مديريتي التخطيط والتربية الولائية، وعن المفاهيم الواردة في تقارير التنمية البشرية.

إن أهمية التنمية البشرية والسياسات المساعدة على تطويرها تحتاج فرق بحث لإجراء بحوث معمقة ميدانية ونظرية، ولا تدعي هذه الدراسة استيفاء الإلمام بالتراث النظري للتنمية البشرية، أو تغطية شاملة لمجالاتها وهي مجرد دراسة ربما قد تشجع الباحثين أكثر للاهتمام بهذا الموضوع، خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي تنامي فيه الوعي لدى الإنسان في الحصول على حاجاته الإنسانية وحقوقه الطبيعية التي باتت عنده من الأمور التي لا يمكن إغفالها أو الالتفاف حولها بشعارات أو السكوت عنها.

ولتحقيق هذا المسعى فقد احتوت الدراسة على ست فصول إضافة إلى مقدمة والى خاتمة.

حيث تضمن الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي والذي سنتطرق فيه إلى عنصرين وهما أولا الإشكاليةة بما تحتويه من إحساس بالمشكل والأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع وتبيان أهمية الدراسة وأهدافها وأهمية الدراسة وأهداف الدراسة متبوعة بفرضيات الدراسة، وثانيا المعالجة المنهجية للدراسة والتي تتضمن الإطار المنهجي ومنهج الدراسة ومجالات الدراسة والعينة المستخدمة وأداة الدراسة؛ وأما الفصل الثاني فهو يتعلق بالأسس النظرية للتنمية البشرية وتضمن العناصر التالية مفهوم التنمية البشرية وتطور مفهوم التنمية البشرية وأبعاد التنمية البشرية المتمثلة في التمكين و الإنصاف والاستدامة والمشاركة والحرية وإجراء مقارنة بين مداخل التنمية ومدخل التنمية البشرية كما تم التطرق إلى البرامج الاقتصادية و التنمية البشرية.

في حين نجد أن الفصل الثالث سيتناول مقاييس التنمية البشرية ويحتوي أدلة التنمية البشرية ومجالات استخدام دليل التنمية البشرية وقد تطرقنا إلى أهم الانتقادات الموجهة لهذا الدليل وفي الأخير حاولنا أن نعطي أمثلة تطبيقية حول كيفية حساب دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري لحالة الجزائر سنة 2008.

وقد تضمن الفصل الرابع معوقات التنمية البشرية وفيه عنصران أساسيان، الأول يتعلق بمفهوم معوقات التنمية البشرية والثاني خصصناه لعرض أنواع المعوقات وهي معوقات ديموغرافية ومعوقات اجتماعية ومعوقات ثقافية ومعوقات إدارية معوقات سياسية ومعوقات متصلة بالتخطيط وأخرى بالبيئة.

أما الفصل الخامس سنخصصه لموضوع الاتجاهات لذلك سنتعرض إلى مفهوم الاتجاهات ومكوناتها وأنواعها ثم سنتطرق إلى وظائف الاتجاهات وطرق تغيير الاتجاهات وأخيرا كيفية قياس الاتجاهات.

أما الفصل السادس والأخير سنقوم بعرض البيانات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها، وذلك بدءا بعرض البيانات الأولية المتعلقة بعينة الدراسة ثم يلي ذلك التحليل الإحصائي والسوسيولوجي لكل محور من محاور الاستبيان وهذا بعد تطبيقه على عينة الدراسة، وفيه نوعان من الأسئلة وهي المفتوحة المغلقة وأسئلة متعلقة بقياس الاتجاهات.

الفصل الأول:

الفصل التمهيدي

أولا: الإشكاليـــة

ثانيا: المعالجة المنهجية

أولا: الإشكاليـــة

يعد موضوع التنمية البشرية في الجزائر م ن الموضوعات الحيـــة التي تحتاج إلى البحث والدراسة المستمرة، وذلك لاتصالها بالإنـــسان وحياته الاجتـــماعية، وخاصة في هذا العصر الذي حضيت فيه التنمية باهتمام واسع من طرف العلماء والباحثين، وأصبح موضوع التنمية البشرية من أكثر المواضيع المطروحة في النقاش الدولي، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، و بعد تلاشي التصور الذي ساد في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عهد الثمانينيات، والذي أرجع نجاح عمليات التنمية والجهود الإنمائية إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وأن رفاه الإنسان والمجتمع يتحقق بمقدار ما يحصل عليه الإنسان من سلع ومن خدمات مادية ومن ثروة.

إلا أن التجارب العملية أثبتت عكس ذلك، فعلى الرغم من التحسن في النمو الاقتصادي؛ فقد تزايد سوء الأوضاع في معظم الدول حيث عانت من تفاقم مشكلات البطالة والسكن وانخفاض مستوى المعيشة، وتأكد الجميع فيما بعد أن الرأسمال المادي، ليس هو وحده الضامن الحقيقي لرفاهية وسعادة الإنسان؛ لأن حاجات الإنسان ليست كلها حاجات مادية. وقد أسفر هذا التحول إلى وجوب الاستثمار في الرأسمال البشري والاهتمام أكثر ببعض الجوانب الاجتماعية وبمسائل العدالة في توزيع الدخل، وتحليل الفقر وأهمية الحاجات الأساسية لأفرد المجتمع؛ وبدأ ت تظهر المؤشرات الاجتماعية كمقاييس لمدى نجاح عمليات التنمية البشري ة،كما اندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل، وشرعت في تجارب ومحاولات مختلفة على أمل الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للإنسان بهدف تغيير نوعية حياته وتلبية متطلباته التي تتنوع وتزداد يوما بعد يوم.

فقد ذكر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية لسنة 1997،أنه يتوقع أن يبلغ سكان العالم بحلول سنة 2050 نحو عشرة مليار نسمة.في حين أظهر تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 وجود 39 مليون فقير في المنطقة العربية لوحدها، وفق مؤشر الفقر. مما يعني حدوث زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان، وفي الطلب على الغذاء خاصة في دول العالم النامي ومن بينها الجزائر التي شهدت نماذج مختلفة من الخطط والبرامج التنموية، وكان أخرها برنامج التنمية البشرية 2010-2014 والذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار أي ما يقارب عشرة ألاف مليار دينار كاستثمارات عمومية.

هذه البرامج التي لا تزال منقوصة؛ ولم تحقق أهدافها المرجوة حيث لازالت على أرض الواقع قضايا البطالة تعلو إلى السطح وترافق ذلك مع تزايد مستويات الفقر و الأمية، وتدني مستوى المعيشة و ضعف القدرة الشرائية ،و ضعف الخدمات الصحية وزيادة الفوارق الاجتماعية. مما وضع الجزائر أمام معادلة صعبة تتمثل في محاولة استغلال كل إمكاناتها في سبيل إشباع التطلعات الشعبية، والتوفيق بين نسب النمو المحققة والأرقام المعلنة عن مستوى الانجاز في مجال التنمية البشرية وبين الواقع الاجتماعي المعيش.

وتبين أن الخيارات التنموية المعتمدة لم تفلح حقيقة في تقليص التفاوت في الدخول والثروة بين الناس، أو في تحقيق المواءمة بين الجانب المادي والإنساني للتنمية البشرية، في وقت يتساءل فيه الكثيرون عما إذا كانت هذه المكاسب الضئيلة التي تحققت هل كانت فعلا تناسب الثمن المدفوع من اجلها،أم أن الإمكانات التي تتيحها الدولة الجزائرية، والتدابير المعلنة كانت ظرفية فقط، وتلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليست كانت تهدف إلى استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المنشودة.

أو أن المجتمع الجزائري وجد نفسه أمام عالم جديد لم يهيئ نفسه لمتطلباته وتحدياته في وقت أصبح فيه النظام الاقتصادي العالمي هو الأدا ة التي تستخدمها الدول الكبرى للهيمنة في المجالات السياسية والاقتصادية؛ أم أنه يعود السبب في كل هذا إلى نقطة ضعف الاقتصاد الجزائري في اعتماده الكثيف على الإيرادات من المحروقات في تمويل إنفاقه العام، إذ أن الإيرادات النفطية تهيمن على إجمالي صادرات الجزائر؛ وتبين أن واقع التنمية البشرية في الجزائر يعاني من تواضع في الأداء وفشل في الواقع وتناقض واختلالات هيكلية، في حين تقابله لغة أرقام رسمية وتقارير نظرية تتحدث عن معدل نمو مضطرد وعن معدلات ايجابية تقول إن اقتصاد وسياسة الجزائر بخير؛ فقد أصدر صندوق النقد الدولي في فيفري 2011 تقريرا عن الاقتصاد الجزائري.

وأكد هذا التقرير أن الأوضاع المالية في الجزائر تجعل البلاد في وضع مريح على الأقل خلال الثلاث سنوات المقبلة، في حين ازداد الجدل عبر وسائل الإعلام خصوصا حيال التقارير السنوية التي أصدرتها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في الجزائر، وحول الوجود الفعلي والواقعي لتلك الأرقام التصاعدية التي تتحدث عن تنمية بشرية مرتفعة، وعن انجازات محققة. فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن التنمية البشرية في الجزائر عرفت تطورا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وأن الجزائر قد التحقت بركب الدول التي بها "تنمية بشرية مرتفعة"، وفي ظل هذه التقارير الرقمية المتفائلة نجد مثلا أن هنالك تضاربا في نسبة الفقر المتداولة في الساحة من خلال التصريحات المتضاربة بين مسؤولين في الحكومة الجزائرية

وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. ومن جانب آخر فقد دعت الأمم المتحدة الجزائر إلى التنسيق معها في إعداد التقارير السنوية المختلفة، خاصة ما تعلق بالتنمية البشرية. وقال ممثل الأمم المتحدة في الجزائر مامادومباي، أن الهيئات الرسمية في الجزائر لا ترد على طلبات الأمم المتحدة بتزويدها بالأرقام. وتحدث خلال عرض نتائج التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2010 بجنان الميثاق، بلهجة حادة حيال التضارب في الأرقام المقدمة من قبل الهيئات الدولية، وبين الإحصائيات التي تقدمها الحكومة الجزائرية. ويبدو لنا من خلال هذا الغموض والتضارب في الأرقام المتعلقة بالتنمية البشرية، والخلاصات الأممية المتعلقة بمستقبلنا ومستقبل أجيالنا أنها تؤشر على ذات الاختلالات والإخفاقات الموجودة في الواقع، وتنذر بوجود معوقات حقيقية لم يتم الكشف عنها أدت إلى نكوص مستوى التنمية البشرية، وأن هذه المعوقات قد سببت روح انهزامية واتجاهات كامنة جعلت الناس تتوارث الإحباط واليأس جيلا بعد جيل، فلم تجد التنمية البشرية أمامها سوى الكوابح والعوائق والانتكاسات.

وأن وجود هذا الجدال من حيث الأرقام والواقع المعاش هو الذي يجعل دراسة معوقات التنمية البشرية واتجاهات الناس نحوها أمرا مثيرا ومصدرا للتحدي والبحث، بل وسببا مباشرا دفع بالباحث لإجراء هذه الدراسة.

لهذا طرحت التنمية البشرية نفسها كقضية كبرى من قضايا هذا العصر، فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي التي تستوجب حركية هادفة لمواجهة ومسايرة التغيير الذي يحدث على مستوى كل بنى المجتمع، ورافق ذلك تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وتستند هذه القيمة إلى منطلقات قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح.وعلى المستوى الرسمي فقد تم فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره، وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر هذا المصطلح وترسيخه،ولأهمية هذا الموضوع وارتباطه بالحياة الإنسانية ببعديها المادي والروحي، ركنا الحضارة والتطور، راح العديد من المفكرين يضعون عناوين ودراسات لأنواع من التنمية إضافة إلى التنمية الاقتصادية فكانت التنمية البشرية والتنمية الإدارية والتنمية السياسية..

وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان، باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها وهي أساسية وضرورية وشاملة للإنسان والأسرة والمجتمع. وطالما أن هدفها

المجموع والكل فمن المنطقي والحري أن يعمل الكل من أجلها في مساحات من الحرية لا حدود لها إلا آفاقها وطموحاتها فالتنمية البشرية هي تنمية الناس،وبالناس،وللناس.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بهذا المورد المهم تعليما وتدريبا وتأهيلا، والاهتمام أيضا بصحته البدنية وتوفير ما يحتاجه من غذاء ليكون قادرا على أداء هذا الدور الذي أثبت نجاعته عبر التجارب العالمية الناجحة ونخص بالذكر الأعجوبة الأسيوية، وهي تجارب بعض الدول في شرق آسيا التي استلهمت سياستها التنموية من التجربة اليابانية ونجحت نجاحا باهرا في تحقيق التنمية البشرية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وتايوان. فقد أثبتت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية، ولكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي، الذي تطبق خلاله هذه السياسات. وأن تحقيق العدالة ومشاركة كل الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية هو من أهم عناصر نجاحها،فهذه الدول كانت في بداية الستينيات تصنف مع البلدان النامية، وقد أصبحت اليوم في عداد الدول الناجحة وفقا لمعايير التنمية البشرية.ونعتقد أن مجتمعات العالم الثالث، تستحق احتراما وتقديرا كبيرين، لأنها أضحت مجتمعاتها تواقة إلى النمو والانعتاق من بوتقة الفقر والتخلف الحضاري، وأن نجاح أو فشل بعض أفكار التنمية، لا يجب أبدا أن يشكل ذريعة للحكم على هذه المجتمعات.

لكن ما يمكن أن يعيق مسار التنمية البشرية هو غياب أو تغييب إشراك الفرد القادر على ممارسة سلطة معارضة وإبداء رأيه بكل حرية. ومن المؤسف أن نلاحظ في مثل هذه الأيام المظاهرات والاضطرابات العنيفة، ووضع الحواجز والمتاريس في الطرقات، أو حرق وتحطيم مؤسسات حكومية في معظم الدول العربية، ومن جملتها الجزائر. هي ربما الأشكال الوحيدة التي بقيت للتعبير ونيل المطالب، وخاصة تلك المتعلقة بالحاجات الإنسانية الأساسية لأفراد المجتمع. حيث تشكل هذه الاحتجاجات ربما إعلانا واضحا عن فشل الحكومات في معالجة الأمور رغم أن خزينة الدولة مليئة بالأموال؛ فحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في فيفري 2011 أنه في نهاية سبتمبر 2010 بلغ إجمالي الاحتياطات الرسمية الجزائرية من النقد الأجنب ي 157 مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من ثلاث سنوات من الواردات من السلع والخدمات. فالأموال والبرامج متوفرة، والسياسات موجودة، فأين يكمن الخلل إذا؟ وما الذي يعيق مسار التنمية البشرية على أرض الواقع؟ وهل هناك معوقات أخرى لم يتم التوصل إليها والكشف عنها؟ أم أن هناك اتجاهات كامنة جعلت الناس تعيش حالة من الإحباط والغضب العارم يجسده في كل مرة حراك جماهيري غير مألوف يتصاعد بتصاعد الأزمات المعيشية والاقتصادية والسياسية؟ وهل يستطيع فعلا هذا الحراك الشعبي– رغم مشروعيته –أن يحقق شيئا من المكاسب؟ أم أن ما يحصل الآن في العالم

العربي وفي الجزائر لن يغير كثيرا في جوهر الأشياء، وأن التغيير لن يحصل في القريب العاجل بل يتطلب جيلا أو جيلين لأنه من الصعب جدا تغيير سلوكات واتجاهات الناس، خاصة في ظل تعاظم الشعور بالعجز لديهم. وأن التغلب على المعوقات لا يتطلب الاعتماد على المسكنات بل لابد من البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة. وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية.

لقد تعددت الدراسات التي تناولت معوقات التنمية الاجتماعية في الجزائر، ودراسة ايجابيات وسلبيات برامج الإصلاح، وإعادة الهيكلة من خلال التركيز على البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بشكل قد لا يفي ربما بالغرض دون التركيز على البعد الذاتي لشرائح المجتمع، التي تمثل عصب التنمية وهدفها ووسيلتها، خاصة في هذا الوقت الذي تشهد فيه معظم بلديات الوطن نماذج مختلفة من مشاريع التنمية، والتي للأسف لم تستطع أن تضمن التحسن المطرد لمستوى الخدمات الاجتماعية، الشيء الذي ولد لدينا إحساسا على أنه هناك موانع تعيق وتكبل مسار التنمية البشرية، وأن المواطنين كثيرا ما يشعرون أنهم عاجزون عن التأثير وعن المشاركة المستمرة في إنجاح هذه السياسات على مستوى القرى والبلديات ومنها بلدية الجازية بولاية أم البواقي التي لازالت مصنفة ضمن الثلاث بلديات الفقيرة على مستوى الوطن، ومن هذا المنطلق جاء موضوع البحث في رصد معوقات التنمية البشرية من خلال التعرف على اتجاهات الناس ورؤيتهم الذاتية لها، وكذا تقويمهم لنوعية حياتهم، فنحن نتساءل:

ما هي معوقات التنمية البشرية كما يراها موظفو بلدية الجازية؟ وما هي اتجاهاتهم نحوها ونحو برامج التنمية البشرية؟

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى اعتقادنا بأن البشر هم محور التنمية وهم الثروة الحقيقية لأي مجتمع حيث أن رؤيتهم هذه سوف تعطي لنا وقائع حقيقية ورؤى عميقة عن الوضع الاجتماعي.كما أن تهميش آراء الأجيال الحاضرة واتجاهاتهم نحو مواضيع تهم مستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي هي ربما الخطر القادم الذي يهدم أسس الاستقرار الاجتماعي.

بينما تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة، في أنها تسهم في مساعدة المسئولين المحليين و صانعي القرار في التعرف على معوقات التنمية البشرية، وتفادي تأثيراتها السلبية، مع وضع الخطط المستقبلية في ضوء تطلعات المجتمع المحلي، وكذا الارتقاء بالإنسان وتحقيق لكرامته.

كما أن هذه الدراسة تهدف إلى:

- الكشف عن معوقات التنمية البشرية كما يراها موظفو بلدية الجازية.
- التعرف على نوعية الحياة التي يرغبون في تحقيقها.

– الكشف عن اتجاهات الموظفين نحو معوقات التنمية البشرية (مع التركيز على قطاعي التعليم والصحة، باعتبارهما أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية).

– الكشف عن اتجاهات الموظفين نحو برامج التنمية البشرية في منطقة الجازية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا أن نحدد الفرضيات التالية:

1 –ساهمت سياسات التنمية البشرية بالبلدية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية.

2 –أدى سوء التخطيط والإدارة إلى إعاقة عملية التنمية البشرية.

3 –أدى غياب الأمن ببلدية الجازية إلى إعاقة عملية التنمية البشرية.

4 –تتفق اتجاهات الموظفين على أن عدم تلبية حاجات أفراد البلدية هو اكبر معوق من معوقات التنمية البشرية.

5 –الاتجاه العام لدى موظفي بلدية الجازية يشير إلى أن عدم الاهتمام بالتعليم والصحة أعاق عملية التنمية البشرية.

6 –لدى موظفي بلدية الجازية اتجاهات ايجابية نحو برامج التنمية البشرية.

ثانيا: المعالجة المنهجية

1) الإطار المنهجي للدراسة:

نهدف من خلال هذه المقاربة إلى وصف المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة بما في ذلك الإجراءات التي اتبعت من أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي : ماهي معوقات التنمية البشرية كما يراها موظفو بلدية الجازية؟ وما هي اتجاهاتهم نحوها ونحو برامج التنمية البشرية؟ حيث قام الباحث بالإجراءات التالية:

مراجعة ما أمكن الاطلاع عليه من الكتب والمقالات التي تتحدث عن التنمي ة البشرية من حيث المفهوم وتطوره وانعكاساته، خاصة منها ما ورد في مختلف التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة منذ سنة 1990،وقد ساهمت هذه المراجعة في مجال التنمية البشرية إلى بلورة إطار مرجعي للدراسة وهو أن التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية فحسب بل وإنها بالإضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وطاقاتهم الإنسانية المتعددة، وإشباع احتياجات البقاء والتواصل والمشاركة والتحرر والحرية والانتماء والكرامة.وفي الحقيقة هي كلها معاني تنطلق من مفهوم خلافة الإنسان في الأرض التي جاء بها الإسلام منذ أكثر من عشرين قرنا وتجلى ذلك في قوله تعالى:﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض

خليفة﴾[1]وقوله﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾[2] والعمارة هنا تعني كل أنواع التعمير في الأرض، فالإنسان هو المحور الأساسي في التنمية، وهو ذلك المخلوق الذي له القدرة على صنع الثروة وفي الوقت نفسه لا تصنعه الثروة لأنه هو أكرم مخلوق ومن أجله سخر الله تعالى له كل ما في الكون خادما لا مستخدما﴿ ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾[3]

وتنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف وفلسفته في العلاقة بين الإنسان والكون ومالكهما رب العالمين.وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يمكنها من أداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده''.أما فيما يخص العالم العربي والإسلامي" فإن المقاربات الخاصة بالتنمية البشرية في دوله عادة ما تأتي في سياق تقارير عالمية، صادرة عن أجهزة الأمم المتحدة. أو من قبل منظمات وأجهزة إقليمية، في حالات أقل شيوعاً؛ وترتبط بهذا الواقع مشكلتان رئيسيتان: الأولى ذات طبيعة أدواتيه، تتصل بغياب الأرقام والنسب ذات الطابع الكلي، التي يمكن الاستناد إليها في الاستنتاج والتحليل، ومن ثم في طرح التوصيات الخاصة بالتعامل مع الظواهر المختلفة.

والمشكلة الثانية في الواقع القائم، هي مشكلة فكرية نظرية، فالمعايير المعتمدة في تحليل التنمية البشرية قد استنبتت في الأصل من الواقع الغربي، وتم تعميمها على مستوى عالمي. وهذا تحد مديد لم تتم معالجته من قبل المعنيين بدراسات التنمية البشرية خارج الغرب.

ومن هنا، جاءت غالبية الدراسات الإقليمية ذات الصلة بمثابة صورة مصغرة للدراسات عالمية الإطار، وفقدت بالتالي قدرتها على الإلمام بالمعضلات القائمة"[4].

وانطلاقاً من المبدأ الإسلامي لمفهوم العمل الذي تدور عليه كافة محاور التنمية البشرية والقائل بأن "العمل وحده هو أساس كل تنمية مادية أو روحية للإنسان" ومن قوله –صلى الله عليه وسلم– ((من بات منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فقد حيزت له الدنيا بحذافيرها))[5] فيمكن القول أن لا أمان لمجتمع يزداد فيه الجوع والفقر والحرمان البشري، ولا مستقبل لوطن يتعاظم فيه الشعور بالعجز لدى مواطنيه حتى في التعبير عن آرائه، ولا استقرار

[1]– سورة البقرة ، الآية30

[2]– سورة هود، الآية 61

[3]– سورة الإسراء، الآية 70

[4]– عبد الجليل زيد المرهون: التنمية البشرية في العالم الإسلامي، الموقع .http://www.iid-alraid.de/ بتاريخ2011/11/21،الساعة10.00

[5] -محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري: الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الثالثة، 1989،ص113

لبلد يفتقد العدالة في اقتسام الثروة، ولا تنمية بشرية في دولة تتعاظم فيه أعداد الأطفال المحرومين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية،لأن الفقر والحرمان وعودة ظاهرة التسول وتهميش آراء المواطن وعدم الاستقرار الأمني والأمية كله ا معوقات تكبل مسار التنمية البشرية. مما يطرح أهمية فهم وإدراك الواقع المعيش وما فيه من مشكلات، كما يتيح الفرصة للباحثين وللطلبة كي يراجعوا نظرياتهم المستندة في الوقت الراهن إلى البعد الرسمي ويقارنوا في دراساتهم بين الأرقام المعلنة وما تشكل من اتجاهات لدى الإنسان الذي هو عصب التنمية.

لقد تعرض الباحث كذلك إلى دراسة اتجاهات فئة الموظفين نحو مواضيع التنمية البشرية، إذ أن كل المجتمعات تسعى للرقي والتقدم والتنمية.غير أنه لا يمكن تحقيق هذا التقدم دون التعرف عن الأسباب التي قد تعوق عملية التنمية؛ فكان لابد من تحديد اتجاهات هذه الفئة من المجتمع والاطلاع على آرائهم واتجاهاتهم نحو هذا الموضوع؛ لأن من أهم الأسباب التي أعاقت المجهودات المبذولة خلال السنوات الماضية في مجال التنمية هي عدم الاهتمام باتجاهات المواطنين وعدم أخذ آرائهم ومشاركتهم في مختلف القرارات. ولما كانت الاتجاهات هي أحد المحاور الرئيسية لهذه الدراسة،فقد تم تناول مفهوم الاتجاه بحسب ما تعرض له الباحثون في علم الاجتماع وفي علم النفس الاجتماعي من أجل بلورة مفهوم يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة. وتم التوصل في هذا الجانب إلى أن الاتجاهات تتكون من ثلاث مكونات هي المكون المعرفي والانفعالي والسلوكي، وأن السلوك اللفظي وغير اللفظي يدل على ما تكون لدى الموظف من مواقف نحو المعوقات تتسم بالقبول أو الرفض. وقد يكون الاتجاه قويا ويظل على مر الزمن ويقاوم التعديل والتغيير، وقد يكون ضعيفا يمكن تغييره وتعديله، وهو يقع دائما بين طرفين متقابلين أحدهما موجب والآخر سالب وهما يمثلان التأييد المطلق والمعارضة المطلقة.

2) منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، على اعتبار أن للبحوث الوصفية أهمية متميزة في ميادين الدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية، " ويعزى ذلك إلى ملاءمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي" [1]. حيث يستخدم في هذا المنهج أساليب القياس، والتصنيف والتفسير، واستنتاج العلاقات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة المطروحة. فعمد الباحث إلى توظيفه من أجل الوقوف على آراء واتجاهات عينة الدراسة اتجاه العناصر المشكلة لمعوقات

[1] خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر، الطبعة الأولى ، 2008،ص43

التنمية البشرية وبرامجها؛ مستخدما في ذلك منهج قياس الاتجاهات وفق مقياس ليكرت (المقياس الخماسي).

وبهذا الصدد ولتعزيز نتائج هذه الدراسة تم التركيز على أهم المجالات أو المحددات التي تعيق مسار التنمية البشرية وقد تم ضبطها في المرتكزات التالية:

- ✓ الأوضاع الاجتماعية: مستوى الخدمات الاجتماعية.
- ✓ الأوضاع الإدارية: سوء التخطيط والإدارة، السياسات المتبعة..
- ✓ الأوضاع السياسية والأمنية: غياب الأمن الاجتماعي،المشاركة السياسية.
- ✓ برامج التنمية البشرية ومدى تلبيتها لحاجات أفراد المجتمع.
- ✓ مدى الاهتمام بالتعليم والصحة.
- ✓ برامج التنمية البشرية ومدى مساهمتها في تغيير سلوك واتجاهات الموظفين.

3) مجالات الدراسة:

كانت هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

3-1المجال البشري : اقتصرت الدراسة على معرفة اتجاهات الموظفين المتواجدين عبر مختلف المؤسسات المتواجدة على تراب بلدية الجازية وقد تم اختيار المؤسسات التالية:

- ✓ المؤسسات التعليمية.
- ✓ المؤسسات الصحية.
- ✓ المؤسسات الإدارية والثقافية.
- ✓ ملحق التكوين المهني.
- ✓ ملحق الغابات.

تقع بلدية الجازية شرق ولاية أم البواقي،وهي بلدية تابعة إقليميا لدائرة الضلعة تأسست في سنة 1984 وتبلغ مساحتها الإجمالية 198 كيلومتر مربع، حيث يبلغ عدد سكانها 4084 نسمة سنة 2010 منهم فقط 1089 ساكن بالبلدية مركز في حين يتوزع الباقي على المجمعات الثانوية والمشاتي. وتصل المساحة الزراعية بها إلى 8361 هكتار في حين تبلغ مساحة الغابات 9929 هكتار.وتعد هذه البلدية من المناطق الزراعية والرعوية بالولاية.

3-2 المجال الزمني: أنجز البحث خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2009 إلى غاية ديسمبر 2011.

4) العينة :

عمد الباحث إلى اختيار واعتماد العينة "غير الاحتمالية أوالعينة القصدية"، لأنها تتناسب وموضوع بحثنا هذا، والذي يحتم على الباحث أفرادا مخصوصين،" فبعض البحوث لاتتطلب بالضرورة أن تكون العينة المأخوذة من مجتمع البحث الأصلي ممثلة؛ إذ من الممكن أن يهتم الباحث، مثلا، بدراسات الحالة أو يريد التعمق في مختلف أنواع السلوكات دون اعتبار لوزنها في مجتمع البحث"[1]. كما أن هذا النوع من العينة يسميها الاحصائيون أيضا بالمعاينات الامبريقية "ويمكن جدا أن تكون ممثلة للمجتمع الذي أخذت منه، وأن معدل الخطأ هو نفسه بالنسبة للمعاينة الاحتمالية "[2].

4-1 أسباب اختيار العينة القصدية : بما أن العينة التي يستخدمها الباحث هي عينة قصديه، وهذا باختيار فئة الموظفين على مستوى إقليم البلدية، وتم الحرص على تنويعها، حيث شملت جميع القطاعات الموجودة على مستوى إقليم البلدية باستثناء مصالح الأمن المتمثلة في الدرك الوطني، والتي رفضت الاستجابة بحجة أنها ممنوعة من التصريح [3]. وهذا من أجل ضمان الاستفادة من جميع الخبرات لدى مفردات مجتمع الدراسة. "ففي بعض الحالات يلجأ الباحث إلى هذا النوع من العينات إما لرغبة المبحوث واستعداده للإدلاء بما يحتاجه الباحث من بيانات، أو لما يمتلكونه من معلومات وحقائق، أو لما يتمتعون به من مصداقية وموضوعية"[4]،وقد كانت الأسباب المباشرة التي دفعتنا إلى اعتماد هذا النموذج من العينة هو مايلي:

إن فئة الموظفين هي حلقة وسطى بين الفئات المحرومة والفئات الأيسر حالا، ومن ثم فهي تتضمن بعض سمات الفقراء، وبعض سمات الأغنياء،ولها رؤية وأحاسيس قريبة من جميع الفئات.

فئة الموظفين-عبر مختلف المؤسسات- تتعامل يوميا مع مختلف الفئات المشكلة لمواطني البلدية، ولهذا يمكن أن تفيدنا بمختلف اهتماماتهم ومطالبهم في المنطقة.

سهولة جمع المعطيات، وكذا الاتصال بهم فهم يتوزعون على مؤسسات معينة.

نظرا لاعتمادنا في الاستبيان على نوعين من الأسئلة المغلقة والمفتوحة والأخرى متعلقة بقياس الاتجاه، فقد ركزنا على فئة الموظفين لما لها من مستوى ثقافي يمكنها أن تفهم عبارات الأسئلة كالتنمية، والبرامج، والمعوقات.. وتستجيب لذلك، وإلا فان أغلب الاستبيانات سيكون مصيرها الاستبعاد.

---

[1] موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر،ص 309

[2] موريس أنجرس: المرجع السابق،ص310

[3] تم استبعاد هذه الفئة نظرا لرفضهم الاستجابة، كما أن أفراد هذا السلك غير مستقرين بالمنطقة.

[4] خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق،ص 129

4-2 كيفية اختيار العينة : عندما كنا بصدد البحث لتشكيل أفراد العينة من الموظفين الموجودين على مستوى إقليم البلدية، تم اختيار العناصر الأولى الحاضرة، والذين التقينا بهم في مختلف مؤسساتهم، حيث تم الوصول إلى عدد الأشخاص المشكلين لعينة البحث بطريقة عشوائية.

4-3 حجم العينة: بالنسبة للمعاينات غير الاحتمالية، فانه يكفي أن يكون لدينا عددا كافيا من العناصر لنتمكن من إجراء المقارنات الضرورية، وأن حجم العينات غير الاحتمالية يمكن أن يكون مختلفا جدا، وذلك حسب مشكلة البحث، ومع ذلك فانه من النادر جدا تجاوز بعض المئات من الوحدات[1]. وبالتالي فان للباحث الحرية في اختيار حجم العينة حسب ما تقتضيه مشكلة البحث ولا يخضع هذا الاختيار إلى أي قاعدة أو معادلة رياضية، فمشكلة البحث هي الموجه الأساسي لتحديد حجم العينة.يبقى فقط من أجل ضمان التمثيل الكافي أو تخفيض خطأ المعاينة يتوجب على الباحث الزيادة في حجم العينة؛ ولذلك فقد اعتمدنا نسبة 60% من عدد الموظفين البالغ عددهم 174 موظف موزعين حسب الجدول الآتي:

جدول رقم(1) توزيع عينة الدراسة على مؤسسات بلدية الجازية

المؤسسات	طبيعة المؤسسة	عدد الموظفين	عينة الدراسة 60%
المؤسسات التعليمية	ابتدائية بلخيري	10	6
	ابتدائية بن خضرة	27	17
	ابتدائية قميني	15	9
	متوسطة	35	21
المؤسسات الصحية	ثلاث قاعات للعلاج	04	02
المؤسسات الثقافية والرياضية	مكتبة	-	00
	مركز ثقافي	-	00
	قاعة الرياضة	1	1
	مسجدين	4	3
المؤسسات الإدارية	البلدية	40	24
	مركز البريد	1	1
	الفلاحة	1	1
مؤسسة التكوين المهني	ملحق التكوين المهني	14	9
قطاع الغابات	ملحق الغابات	24	15
المجموع	**16 مؤسسة**	**174**	**109**

وبعد توزيع الاستبيانات على أفراد العينة واسترجاعها كانت نتائج العملية على النحو التالي:

[1] موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،مرجع سابق،ص 318

جدول رقم(2) يبين توزيع واسترجاع الاستبيان من عينة الدراسة

عدد استبيانات الدراسة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات المفقودة	عدد الاستبيانات المستبعد	العدد الاستبيانات النهائي
150	115	35	06	109

5) أداة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات وجزأناه إلى قسمين القسم الأول استخدمنا الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة والقسم الثاني استخدمنا فيه الأسئلة المتعلقة بقياس الاتجاهات.

– القسم الأول من الاستبيان ويحتوي على ثلاث محاور: المحور الأول خاص بالأوضاع الاجتماعية، والثاني خاص بالأوضاع الإدارية، والثالث خاص بالأوضاع السياسية والأمنية.

جدول رقم(3)يبين توزيع الأسئلة على فرضيات الدراسة في القسم الأول من الاستبيان

الفرضيات	رقم الأسئلة	عدد الأسئلة
الفرضية الأولى	الأوضاع الاجتماعية:1–2–3–4–5–6–7–8–9–10–11–12	12
الفرضية الثانية	الأوضاع الإدارية:13–14–15–16–17–18	06
الفرضية الثالثة	الأوضاع السياسية والأمنية:19–20–21–22–23–24	06

– القسم الثاني من الاستبيان يتعلق بقياس الاتجاهات نحو مواضيع محددة ويحتوي على ثلاث محاور: المحور الأول إشباع حاجات أفراد المجتمع، والثاني مدى الاهتمام بالتعليم والصحة في المنطقة، أما الثالث فنبحث فيه عن برامج التنمية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المقياس الخماسي لليكرت، حيث تتميز طريقت ه في أنها سهلة الإعداد و التطبيق، و تعطي المفحوص الحرية في تحديد موقفه و درجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة ؛ الأمر الذي يكشف عن رأيه في بعض القضايا الجزئية و التي تعتبر معلومات قيمة للباحث، كما أن وجود درجات للمقياس و تطبيقه على عينة كبيرة يزيد من ثبات المقياس.

ا– بناء المقياس : قام الباحث بإعداد عبارات المقياس وذلك بعد الاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وقد كان المقياس على النحو التالي:

جدول رقم(4)جدول يبين توزيع الأسئلة على فرضيات الدراسة في القسم الثاني من الاستبيان

الفرضيات	رقم العبارات	عدد العبارات
الفرضية الرابعة	إشباع حاجات أفراد المجتمع: 25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43	19
الفرضية الخامسة	الاهتمام بالتعليم والصحة في المنطقة: 44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59	16
الفرضية السادسة	برامج التنمية: 60-61-62-63-64-65-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76	17

ب- الصدق الظاهري للمقياس : للتحقق من مدى ملاءمة عبارات المقياس تم إخضاعه إلى التحكيم بهدف التحقق من مدى الصدق الظاهري، فقد تم عرض المقياس في صورته الأولية على أربعة محكمين[1] من ذوي الاختصاص في علم النفس والاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أم البواقي. وقد اتفق معظم المحكمين على صلاحية عبارات المقياس وإجراء بعض التعديل على صياغة بعض العبارات بعد أن ظهر فيها غموض في التعبير، أو أنها بحاجة إلى التوضيح أو تجنبا للعبارات المركبة، وكذلك ألحوا على التعديل من الناحية الشكلية بحيث يتم الفصل بين الاستبيانين مع الحفاظ على ترتيب الأسئلة.

والجدول التالي يبين عبارات المقياس قبل التعديل وبعد إعادة صياغتها، أو حذفها طبقا لآراء المحكمين:

العبارة بالصياغة الأولى	العبارة بعد تعديل الصياغة
تعاني المؤسسات الصحية من نقص في الأطباء والممرضين.	تعاني المؤسسات الصحية من نقص في الأطباء.
أرى أن البطالة تسببت في إحباط الموطنين.	أرى أن نسبة البطالة تسببت في إحباط الموطنين.
أشعر بالفخر نتيجة للمجهودات التي تتم.	تم حذفها نهائيا من المقياس بسبب غموضها.
التنمية الحقيقية هي الاعتماد على الذات وليس على برامج التنمية.	تم حذفها نهائيا من المقياس بسبب صيغتها الاستفهامية.
أرفض العادات والتقاليد السلبية.	تم حذفها لأنها ليست عبارة جدلية.ولا يختلف الناس حولها.

[1] أنظر الملاحق،ملحق رقم 1، ص157

ج- ثبات المقياس : أصبح المقياس بصورته الجديدة يتكون من 52 عبارة موزعة على ثلاث محاور، كما هو مبين في الاستبيان المرفق [1].قمنا بتطبيقه على عينة تجريبية(15 موظفا) للتأكد من ثبات المقياس، مستخدمين في ذلك معامل الثبات(ألفا كرونباخ) لأنه يعطينا الحد الأدنى لمعامل الثبات، ولا يستوجب إعادة تطبيقه أكثر من مرة.وتحصلنا على معامل ألفا كرونباخ للاستبيان يساوي0.871 مما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

6) المعالجة الإحصائية:

بعد انتهائنا من تفريغ المعلومات من الاستبيانات التي جمعناها وهذا باستخدام برنامج (ميكروسوفت إكسيل Microsoft Excel) وأيضا استخدمنا البرنامج الإحصائي: (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS) وهذا من أجل حساب مايلي:

- ✓ معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس.
- ✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة.
- ✓ التكرار والمتوسط الحسابي لكل نوعي أسئلة الاستبيان.

ولحساب وتحديد شدة الاتجاه قمنا بالخطوات التالية:

6-1 لقد صيغت عبارات المقياس في الاتجاهين الموجب والسالب، وعليه فان يتم تصحيح الإجابات وإعطاء الدرجات للمبحوث عن إجاباته وفقا لاتجاه المقياس، فإذا كان الاستبيان يقيس في اتجاه وجود الخاصية،نعطي للبنود التي تشير إلى ذلك(أي العبارات الايجابية) أكبر الأوزان متدرجة من موافق بشدة5،موافق4،محايد3،غير موافق2،غير موافق بشدة1. أما إذا كان الاستبيان يقيس في اتجاه عدم وجود الخاصية، نعطي البنود التي تشير إلى ذلك (أي العبارات السلبية) أكبر الأوزان؛ أي بمعنى نعكس الأوزان كما يلي موافق بشدة 1،موافق2،محايد 3،غير موافق4،غير موافق بشدة 25

6-2 يتم تصحيح استجابات أفراد العينة على مختلف بنود المقياس وهي 52 بندا، مقسمة على ثلاث محاور:المحور الرابع 19 بند، المحور الخامس 16 بند، المحور السادس17 بند.

6-3 تجمع الدرجات التي حصل عليها الفرد على مختلف بنود المقياس.

6-4 الدرجة المرتفعة تدل على الاتجاه الموجب الموافق، والدرجة المنخفضة تدل على الاتجاه السالب المعارض.

[1] أنظر الملاحق،ملحق2، ص 166

[2] بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته، منشورات الحبر،الجزائر،الطبعة الثانية، 2007،ص204

6-5 يتم تحديد الدرجة على المقياس، بضرب العلامات التي وضعت على البنود في أوزان الإجابات، وهذا حسب كل محور:

- المحور الرابع ويحتوي على 19 عبارة:

أعلى درجة هي 19 x 5 = 95 اتجاه موجب قوي جدا (موافق بشدة)

19 x 4 = 76 اتجاه موجب قوي (موافق)

19 x 3 = 57 اتجاه محايد

19 x 2 = 38 اتجاه سلبي (معارض)

أدنى درجة هي 19 x 1 = 19 اتجاه سلبي جدا (معارض بشدة)

المحور الخامس ويحتوي على 16 عبارة

أعلى درجة هي 16 x 5 = 80 اتجاه موجب قوي جدا (موافق بشدة)

16 x 4 = 64 اتجاه موجب قوي (موافق)

16 x 3 = 48 اتجاه محايد

16 x 2 = 32 اتجاه سلبي (معارض)

أدنى درجة هي 16 x 1 = 16 اتجاه سلبي جدا (معارض بشدة)

المحور السادس ويحتوي على 17 عبارة

أعلى درجة هي 17 x 5 = 85 اتجاه موجب قوي جدا (موافق بشدة)

17 x 4 = 68 اتجاه موجب قوي (موافق)

17 x 3 = 51 اتجاه محايد

17 x 2 = 34 اتجاه سلبي (معارض)

أدنى درجة هي 17 x 1 = 17 اتجاه سلبي جدا (معارض بشدة)

6-6 يحدد اتجاه أفراد العينة بالإيجاب أو السلب أو ما يسمى بالاتجاه الجماعي لمجموعة أفراد معينين، وهذا عندما نقوم بحساب معدل درجات الاتجاه للمجموعة ككل ثم نصنف هذه الدرجة المتحصل عليها ضمن المجالات التي يتم حسابها(الدرجات المحصورة)وفق الخطوات التالية:

- حساب المدى وهو الفرق بين أعلى درجة متحصل عليها وأقل درجة.
- نقسم المدى على عدد درجات المقياس للحصول على طول الخلية.
- نقوم بإضافة هذه القيمة الأخيرة المتحصل عليها إلى الحد الأدنى،للحصول على مجالات الإجابة.

✓ المحور الرابع ويحتوي عل 19 عبارة ومنه :

- المدى هو95-19=76
- طول الخلية هو 76÷5=15.2 نأخذ15

إن الدرجات المحصورة بين [19،34[تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [35،50[تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [51،66[تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [67،82[تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [83،95[تعبر عن اتجاه موافق بشدة

✓ المحور الخامس ويحتوي على 16 عبارة ومنه:

- المدى هو 80-16=64
- طول الخلية هو64÷5=12.8 نأخذ12

إن الدرجات المحصورة بين [16،28[تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [29،41[تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [42،54[تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [55،67[تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [68،80[تعبر عن اتجاه موافق بشدة

✓ المحور السادس ويحتوي على 17 عبارة ومنه:

- المدى هو 85-17=68
- طول الخلية هو 68÷5=13.6 ناخذ13

إن الدرجات المحصورة بين [17،30[تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [31،44[تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [45،58[تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [59،72[تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [73،85[تعبر عن اتجاه موافق بشدة

"ولكننا قد نجد من يحسب درجات الاتجاه بالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو التالي:

✓ حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة في المقياس، بخمسة مستويات

✓ حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس

✓ تحديد الاتجاه بحساب مجموع إجابات "موافق بشدة" و "موافق" لكل محور أو مجال ثم لكل المحاور فإذا زاد مجموعها على 50 بالمائة كان الاتجاه ايجابيا والعكس بالعكس"[1].

[1]– فضيل دليو: "مقياس الاتجاه في العلوم الإنسانية"، مجلة العلوم الإنسانية،عدد 10،جامعة قسنطينة، سنة1998،ص167.

الفصل الثاني:

الأسس النظرية للتنمية البشرية

أولا:التنمية البشرية

ثانيا:أبعاد التنمية البشرية

ثالثا: مقارنة بين مداخل التنمية ومدخل التنمية البشرية

رابعا:البرامج الإقتصادية والتنمية البشرية

خامسا: تطوير وتحديث برامج التنمية البشرية

تمهيد

حظي مفهوم التنمية البشرية بالنصيب الوافر من الاهتمام العالمي في القمم والمؤتمرات الدولية، وأصبح موضوع التنمية البشرية من أكثر المواضيع حضورا في النقاش الدولي والبحث المستمر الذي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل أصبح يتضمن موضوعات ومقاربات ومؤشرات لها علاقة مباشرة بالنظام الاجتماعي والسياسي وبالجوانب الأمنية والثقافية والبيئية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب المتعددة لمفهوم التنمية البشرية وتتبع تطور هذا المفهوم عبر عقود من الزمن. كما يهف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على أبعاد التنمية البشرية والتطرق إلى أوجه الاختلاف بينه وبين مفهوم تنمية الموارد البشرية.

أولا: التنمية البشرية

1) مفهوم التنمية البشرية:

إن التنمية البشرية يمكن تلخيصها في توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها[1].

وقد حضي مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي، وخاصة عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال إصدار تقرير التنمية البشرية الأول عام 1990، ودأبه على تطوير هذا المفهوم. وجاء في هذا التقرير تعريف التنمية البشرية على أنها: (عملية توسيع اختيارات الناس)[2].

ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين انه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة عناصر هي كالآتي:

1. أن يحيا الناس حياة طويلة وصحية خالية من العلل.
2. أن يكتسبوا المعرفة.
3. أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة ومستوى معيشة لائق.

[1] حامد عمار:التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم–المؤشرات–الأوضاع،سينا للنشر،القاهرة، 1992،ص43.

[2] Human Development Report 1990,New York,UNDP,1990,p10

وقد أشار التقرير أعلاه إلى أنه ما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فان الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال؛ وإن مفهوم التنمية البشرية لا يقف عند هذا الحد، بل يتضمن خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس،ويقدرها تقديرا فائقا؛ وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع،والتمتع باحترام الذات، والإحساس بالانتماء،وضمان حقوق الإنسان. وبهذا التعريف أضحت التنمية البشرية توجها إنسانيا للتنمية الشاملة، محورها الأساسي الإنسان فهو أداة وغاية التنمية، كما أشار لذلك تقرير التنمية البشرية لعام 1993 على أنها (تنمية الناس، من أجل الناس، وبواسطة الناس).

وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها[1].

فالتنمية البشرية إذن هي عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها، أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

" وللتنمية البشرية جانبان: الأول بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات والثاني، انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة[2]".

ومن خلال هذين الجانبين يمكننا القول أنه ما لم تستطع التنمية البشرية أيجاد توازن بين هذين الجانبين فان الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

ووفقا لهذا المفهوم عن التنمية البشرية، يتضح أن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الواضحة، ولكن لا يجوز أن تلخص حياد البشر في الحصول عليه. ولذلك فان التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة، إن جوهرها يجب أن يكون البشر.

" كما أن هذا النموذج للتنمية – نموذج التنمية البشرية– يجعل الناس هم محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة ليس غاية، ويحمي فرص الأجيال الحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها. ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن،

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993):تقرير التنمية البشرية لعام1993،نيويورك،1993،ص3

[2] مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص128

وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي تحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية"[1].

وعلى هذا الأساس يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994م إلى أن التنمية البشرية المستدامة هي نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل[2].

2) تطور مفهوم التنمية البشرية

2-1: **التنمية البشرية في الخمسينات** : إن الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية ليس جديدا، والعودة المتأخرة اليوم إلى التنمية البشرية معناها المطالبة من جديد بتراث قديم وثابت وليس استيراد أو زرع تحول جديد، وكثيرا ما يمكن اكتشاف أن جذور مفهوم التنمية البشرية ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني، ويمكن العثور عليها في كثير من الثقافات والديانات والنظريات الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية، فقد كتب أرسطو أن " الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه ، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر". وكان هناك اجتهاد مماثل انعكس في كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمي (ويليام بيتي،وغريفوري كينغ، وفرانسوا كيستي، وانطوان لافواريه، وجوزيف لاغرانغ)وفي أعمال الاقتصاد السياسي(ادم سميت،روبرتمالتوس،وكارل ماركس وجون ستيوارت ميل). وطيلة هذه الفترة المبكرة، عامل مفهوم التنمية الدخل ونموه كوسيلة[3].

كما نجد العلامة العربي ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التي تعكس إسهاماته في تعظيم أهمية الإنسان، واهتمامه بالعديد من القضايا تعتبر أساسي ة في التنمية البشرية حيث كرس الباب الخامس " في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وموضحا أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، وأن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له. ولا يتحقق الكسب والإنتاج إلا بالعمل، والعمل هو أهم عامل في الإنتاج والمعاش هو ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله[4].

---

[1] كمال التابعي: التنمية البشرية دراسة حالة مصر، ، كتب عربية، القاهرة ،مصر،ص ص،18،19

[2] Human Development Report 1994,New York,1994,p4

[3] كمال التابعي: التنمية البشرية دراسة حالة مصر، مرجع سابق،ص ص 24-25

[4] عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزء الثاني الطبعة 4، 2006 ، ص831

ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة، بل ويختلط بها، وكانت تطغى عليه التفسيرات الاقتصادية. ويعود سبب تلك النظرة إلى محاولات النهوض ببني الاقتصادات المشوهة التي خلفها الاستعمار، مما دفع الكثير إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية، وذلك لتحقيق زيادة رقمية في النمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من ذلك من ارتفاع في مستوى دخل الفرد، هذا من جانب ومن جانب آخر،إن عملية التنمية والنهوض بالاقتصادات تطلبت تعبئة رؤوس الأموال كعنصر أساس في عملية التنمية،مما دفع إلى أن يركن الإنسان في الصف الثاني من أولويات التنمية، من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والأثر التساقطي للنمو على أفراد المجتمع.

وفي هذا الاتجاه يقول حامد ربيع: "إن السبب يعود إلى عدم فهم للظاهرة الإنمائية في معناها الحقيقي، بل الخطورة تعدت ذلك حيث جعلت المحور الأساسي في العملية الإنمائية هي الزيادة الرقمية أو الكمية من الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي، دون الأخذ بنظر الاعتبار كل ماله صلة بالنواحي الإنسانية التي ينبع منها الواقع الإنتاجي[1]".

2-2 **التنمية البشرية في الستينات :** وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي.. وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي، وأدى كل ذلك إلى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة[2].

2-3 **التنمية البشرية في السبعينات** : ومع بداية السبعينات شهد العالم موجات كساد اقتصادي أثرت على الدول الصناعية والعالم الثالث وجاءت توقعات التنمية مخيبة للآمال. فرغم ماأحرز من تقدم ملموس في ميادين كثيرة لكن الفقر والمرض زادا انتشارا، وسوء توزيع الثروة صاحبه سوء توزيع الرفاهية في العالم.

وبدأ المفهوم الخاص بالتنمية البشرية يعتمد على اعتبار أن الإنسان مورد هام من الموارد الاقتصادية بالمجتمع وبالتالي يجب الاهتمام بإعداده وتجهيزه صحيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا. ليؤدي دورا أفضل في تنمية أفضل. لذلك بدأت المؤشرات الاجتماعية يهتدي بها في تقييم ورسم

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008،ص44.
[2] مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق،ص 126.

السياسات والخطط الإنمائية في العالم الثالث، وانتقدت السياسة التقليدية القائمة سابقا على النمو الاقتصادي بمفرداته الجامدة أو المادية فقط[1].

الأمر الذي أدى إلى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها، تمخضت عن إعادة تعريف مفهوم التنمية واستراتيجيتها، من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الاستراتيجية الدولية للتنمية) عام 1970م وجاء في ديباجة هذه الاستراتيجية" إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وان تمنح الجميع ثمارها وفوائدها".

وأكد مؤتمر(ستوكهولم) المنعقد عام 1972م على التنمية البيئية، من خلال تناول قضايا النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحماية البيئة، وتأكيدها التهديد الذي يشكله النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية، وان الفقر يشكل تهديدا كبيرا لكلا الرفاه البشري والبيئة. وهو ما دفع إلى التأكيد على قضايا الفقر من خلال ولادة منهج تنموي جديد هو (منهج الحاجات الأساسية) الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد عام1976م[2].

2-4 **التنمية البشرية في الثمانينات:** يوصف عقد الثمانينات، بأنه عقد التنمية الضائعة،إذ أن المأزق التنموي الذي مرت به الدول النامية في هذه الفترة كبيرا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تمثلت بالتباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي، فضلا عن الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك تفجر أزمة المديونية عام 1982م، التي قادت إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة، وزيادة تكاليف خدمة الديون، وبالتالي المزيد من الهبوط في أسعار السلع، الأمر الذي انعكس على الدول النامية التي أصبحت تدفع أكثر فأكثر مقابل خدمة ديونها، وأخذت تستلم أقل فأقل مقابل صادراتها من السلع والمواد الأولية. إذ أن أغلب الدول النامية قد بلغت خلال عقد الثمانينات طورا أصبحت تضطر فيه للاستدانة لمجرد دفع فوائد ديونها السابقة. نتيجة لذلك أن أغلب الدول النامية أصبحت غير قادرة على مواصلة الالتزام بخططها الطموحة الهادفة إلى تقديم الخدمات الأساسية إلى مواطنيها[3].

كما أن إدخال مفهوم البيئة في التنمية أضاف معنى استدامة التنمية، أي استمرارية عملية التنمية خلال الزمن وأخذ مصالح الأجيال المتعاقبة في الاعتبار والحفاظ على البيئة[4].

---

[1] إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002،الطبعة الأولى،ص24

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 46

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 48

[4] سعد طه علام: التنمية...والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة،الطبعة الثانية، 2004،ص10

ولقد برز الاهتمام العلمي والفكري بموضوع البيئة في تقرير" الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981" تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) أين تم وضع أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها(السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة).

2-5 **التنمية البشرية في التسعينات** : لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990م. ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية، ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، وامتد لحد القرن العشرين.إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصر إنتاج وأنه يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبر المفهوم الجديد أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا[1].

وتطور مفهوم التنمية البشرية وبدأ ينظر للبشر كغاية في ذاتهم ومحور للتنمية تعمل على تحقيق طموحاتهم، وبالتالي بدأ التركيز على عناصر أساسية أخرى في التنمية البشرية هي : طول العمر، المعرفة، ومستويات المعيشة الكريمة أو ما يطلق عليه " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس " وبذلك تحولت نظرة التنمية للإنسان من كونه مجرد مورد أو رأس مال إلى هدف يسعى لتنمية ذاته بذاته وبالتالي يجب معرفة حاجاته وتلبيتها عن طريق التنمية[2].

وقد شاع مفهوم التنمية البشرية في عقد التسعينات وأصبح يعني" **توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها.**"[3]

وقد ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، وانتقل من مفهوم التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة إلى التنمية المستقلة الشاملة، وخاصة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة والذي عقد في "**ريودي جانيرو**" عام 1992 والذي يعرف أيضا **(بقمة الأرض)**.. ويعد هذا المؤتمر تحولا رئيسيا في فهم مشاكل التنمية البشرية الطويلة الأجل.

[1] مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق،ص128

[2] إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم، مرجع سابق،ص 25

[3] حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 43

2-6 : **التنمية البشرية في الألفية الثالثة :** وقد صدر في عام 2002م أول تقرير للتنمية البشرية يدرس حالة التنمية البشرية في الوطن العربي، وأطلق عليه (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م) وقد اعتمد التقرير على استخدام مصطلح " التنمية الإنسانية" كبديل لمصطلح "التنمية البشرية" إذ يقول نادر فرجاني المؤلف الرئيسي للتقرير" لقد شاع في اللغة العربية استعمال "التنمية البشرية" كترجمة للمصطلح الانكليزي " Humandevelopment" إلا أنه التنمية الإنسانية عندنا تعريب أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل للمفهوم" ويضيف " على حين تستعمل كلمتا "البشرية" و "الإنسانية" تبادليا في اللغة العربية، إلا أنه يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى، كمجموعة من المخلوقات، والثانية كحالة راقية من الوجود البشري"[1].

وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية سنة2002م عدة نواقص للتنمية في الوطن العربي وهي:

- ✓ نقص الحرية
- ✓ نقص تمكين المرأة
- ✓ نقص اكتساب المعرفة [2].

وقد تناول تقرير التنمية البشرية الموضوعات التالية خلال عقدين من الزمن أي منذ سنة 1990م:

- ✓ 1990 – مفهوم وقياس التنمية البشرية.
- ✓ 1991– تمويل التنمية البشرية.
- ✓ 1992– الأبعاد العالمية للتنمية البشرية.
- ✓ 1993– المشاركة الشعبية.
- ✓ 1994– أبعاد جديدة للأمن البشري.
- ✓ 1995– النوع الاجتماعي والتنمية البشرية.
- ✓ 1996– النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- ✓ 1997– التنمية البشرية للقضاء على الفقر.
- ✓ 1998– الاستهلاك من أجل التنمية البشرية.
- ✓ 1999– العولمة ذات الوجه الإنساني.
- ✓ 2000– حقوق الإنسان والتنمية البشرية.
- ✓ 2001– توظيف التكنولوجيا الجديدة لخدمة التنمية البشرية.
- ✓ 2002– تعميق الديمقراطية في عالم متفتت.

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق،ص 84

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية2002، نيويورك، ،ص101

- ✓ 2003- أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.
- ✓ 2004- الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.
- ✓ 2005- التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو.
- ✓ 2006- ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.
- ✓ 2008/2007- محاربة تغيير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم.
- ✓ 2009- التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
- ✓ 2010- الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.
- ✓ 2011- الاستدامة والإنصاف : مستقبل أفضل للجميع

ثانيا: أبعاد التنمية البشرية

1) التمكين:

وهو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفرادا في مجتمعاتهم، بحيث لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فقط، بل ينبغي لهم أن يحققوها، فالناس الممكنون هم أقدر على المشاركة في القرارات وكل العمليات التي تصوغ حياتهم.ومن هنا " يجب نسج التنمية حول الناس وليس نسج الناس حول التنمية، وينبغي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن أجلهم" [1]، "وأن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وان هذه القرارات والآليات يجب أن لا تصاغ في غيابهم ومن دون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم "[2].

2) الإنصاف:

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي فحسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصر أو القومية ، أو أية عوامل أخرى، تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية.

"وعلى هذا الأساس تقوم التنمية البشرية على فكرة الإنصاف، سواء في تشكيل القدرات أو في الحصول على ثمار التنمية، وفكرة الإنصاف هنا تتجاوز مفهومها الضيق القائم على أساس الثروة والدخل لتشمل أيضا الحقوق والحريات السياسية والمدنية"[3].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1991): تقرير التنمية الإنسانية العربية1991، نيويورك،ص26

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 54

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي:العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 63

3) الاستدامة:

وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان، أي الإنصاف داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال. وتعني كذلك " إعادة النظر في كثير من المفاهيم وتغييرها على وفق رؤية معاصرة تستطيع أن تتعايش مع تحديات العصر، يجب أن يعاد تفسير الأمن بأنه أمن الناس،لا أمن الأرض، ومن أمن يتحقق من خلال الحروب إلى أمن يتحقق من خلال التنمية البشرية، ومن أمن إقليمي إلى أمن غذائي وبيئي وأمن من حيث العمالة، كذلك ينبغي أن تمكن الناس لا أن تشل قدراتهم، والتعاون الإنمائي يجب أن ينصب مباشرة على الناس لا على الدول فحسب"[1].

4)المشاركة:

تعني أيضا أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات من المشاركة في وضع القرارات، حتى يسهموا بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. " وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توسيع مصيرهم، وفتح مجالات عمل جديدة، إذ ليس من الإنصاف أن تتخذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية من دون سماع وجهة نظر المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تعبر عن مصالحهم. وهذا ما يعني ضرورة تقوية المشاركة في عملية صنع القرار، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها المؤثر في عملية صنع القرارات باتجاه مصالح الجماعات"[2].

"والمشاركة الحقيقية في التنمية لا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي وهي وسيلة لدمج أو إدخال الأفراد في العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسؤولياتهم تجاه المشاركة في التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فان المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم"[3].

5) الحرية:

يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000 م إلى أن" ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليس

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1993): تقرير التنمية الإنسانية العربية1993، نيويورك، ص2

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،مرجع سابق،ص 54

[3] سعد طه علام: التنمية ..والدولة، مرجع سابق، ص16

غاية في حد ذاته، بل هو أيضا وسيلة للقضاء على الفقر، وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني. ووسائل الإعلام يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم" [1].وعليه يمكن النظر إلى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتتضمن هذه الحريات الحرية ضد التمييز، والتحرر من الفقر وتحقيق الذات الإنسانية، والتحرر من الجهل والخوف وكذلك حرية المشاركة والتعبير والانتماء السياسي والحصول على عمل.

فمنهج التنمية البشرية يقول إن الناس ماداموا فقراء، وماداموا مرضى، وما داموا أميين، وضحايا أو مهددين بنزاعات عنيفة أو محرومين من التعبير السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم، وحيث أنهم لا يمتلكون حرياتهم فان التنمية البشرية تظل معطلة.

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 م إلى هذه الأبعاد في الفصل الرابع تحت عنوان (الخير لا يأتي كله دفعة واحدة) إلى أن " التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيد منها. وفي هذه الصيغة إعادة تأكيد على جوهر التنمية البشرية، على ما تقوم عليه من أسس الاستدامة والإنصاف والتمكين، على ما تنطوي عليه من مرونة. وبما أن المكاسب يمكن أن تكون ضعيفة وعرضة للزوال، والأجيال المستقبلية يجب أن تحضي بالمعاملة العادلة.فمن الضروري تركيز الجهود على ضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن وهذا ما يقصد بالاستدامة. وبما أن التنمية البشرية تعني إزالة الفوارق الهيكلية، يجب أن تكون منصفة. وبما أنها تعني القدرة على ممارسة الخيارات الفردية والمشاركة في الخيارات التي تتخذ على مستوى الأسرة والمجتمع والوطن، والتأثير فيها والاستفادة منها، يجب أن يكون هدفها التمكين.[2]

ثالثا: مقارنة بين مداخل التنمية ومدخل التنمية البشرية

1) مدخل الدخل:

فمدخل الدخل ينظر للنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي. ومن الواضح أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية، فلا يوجد هناك ما يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى

[1]Human Development Report 2000,New York,UNDP;2000,p8

[2]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010): تقرير التنمية الإنسانية العربية2010، نيويورك،عدد خاص في الذكرى العشرين ،ص3

تنمية بشرية بطريقة تلقائية.فالشخص قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته البشرية محدودة، كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بصحة جيدة.

2) مدخل تنمية الموارد البشرية:

أما مدخل تنمية الموارد البشرية فهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض. وهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار. ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال. غير أن مدخل التنمية البشرية يحكم على جدوى برامج الاستثمار تلك من خلال تأثيرها على مقدرة الناس على القراءة والتعلم، وتأثيرها على مستوى التغذية لديهم، وتأثيرها على مستواهم الصحي. وهي تعتبر مجدية إذا ساعدت على تحسين القدرات البشرية حتى إذا كان معدل العائد النقدي الصافي منها صغيرا. وهذا يعني أن مدخل التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس فقط كوسيلة وإنما أيضا كهدف، أما مدخل تنمية الموارد البشرية فهو ينظر إلى الإنسان كوسيلة فقط.

3) مدخل الرفاهية:

فهو ينظر للأفراد كمنتفعين من عملية التنمية وليسوا كأفراد فاعلين في إحداثها. ومن ثم فان التنمية وفقا له تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة. وبالطبع فهي يمكن أن تحدث عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتغذية. ويلاحظ أن هناك فرقين أساسيين بين مدخل الرفاهية ومدخل التنمية البشرية، فمدخل الرفاهية ينظر للأفراد كمستفيدين فقط من عملية التنمية، أما مدخل التنمية البشرية فينظر إليهم كأهداف لعملية التنمية وكوسائل لها.فهي لهم وبهم. ومن ناحية أخر ى قد تعني التنمية من وجهة نظر مدخل الرفاهية زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية. ولكن الأسئلة المطروحة من وجهة نظر مدخل التنمية البشرية ليست هي كم من المبالغ يتم إنفاقها على التعليم والصحة؟ أو ماهي كمية الإنتاج من الغذاء؟ و إنما ماهو مقدار الزيادة في نسبة المتعلمين في المجتمع؟ وهل يعيش الأفراد حياة أطول بصحة أفضل؟ وهل تم القضاء على سوء التغذية؟ فقد تكون نسب الإنفاق الحكومي مرتفعة غير أن فاعليتها من وجهة نظر الصحة والتعليم والتغذية محدودة.

4) مدخل الحاجات الأساسية :

فهو يركز على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية. ومن الواضح أن هذا المدخل ينظر للفقراء على أنهم مشكلة وأن الحكومة والمخططين والفنيين هم الحل لهذه

المشكلة. ويختلف مفهوم هذا المدخل عن مفهوم التنمية البشرية في نقطتين، فالتنمية لا تعني مجرد إعطاء معونة للفقير كي يعيش عليها وإنما تعني إشراكه في صنع التنمية.أي أن التنمية لا تعني إعطاء سمكة لكل فرد وإنما تعني تعليم كل فرد كيف يصطاد. ومن ناحية أخرى لا تعني التنمية مجرد حصول كل فرد على احتياجاته من السلع المادية والخدمات الأساسية، وإنما تعني توسيع الاختيارات أمامه في كل المجالات من تمتع بالحرية الشخصية والسياسية والمساهمة في صنع القرار وغيرها.[1]

رابعا:البرامج الاقتصادية والتنمية البشرية:

تتأثر التنمية البشرية بكثير من السياسات والظواهر الاقتصادية سلبا أو إيجابا لأن البشر هم محور أي نشاط من النشاطات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، وعند تقويم الأوضاع البشرية التي سادت خلال نصف القرن الماضي نجد أن هناك تقدما بشريا مذهلا في العالم المتقدم، يقابله بؤس بشري لا يوصف في غالبية الدول النامية[2] .

ونتيجة لما تعانيه هذه الدول النامية من مشاكل اقتصادية مختلفة فإنها تتجه إلى تبني إجراءات اقتصادية إصلاحية،تهدف من ورائها إلى معالجة الاختلالات التي تواجه مؤشراتها الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بالإضافة إلى تطوير أداء هذه المؤشرات بشكل يساعدها على تحقيق أهدافها التنموية المختلفة، وتعتمد في سبيل ذلك وسيلتين هما:

- ✓ برامج للتثبيت الاقتصادي
- ✓ برامج أخرى للتكييف الهيكلي.

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية التقليدية الحديثة لميزان المدفوعات، ترمي هذه البرامج إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموع من الإجراءات، تهدف هذه الإجراءات إلى معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تقليص الطلب الكلي، وتعني هذه البرامج عادة بمشكلات الأجل القصير[3].

أما برامج التكييف الهيكلي فيتبناها البنك الدولي، وتستند هذه البرامج إلى النظرية التقليدية الحديثة في تخصيص الموارد وتوزيعها، من خلال إجراءات ترمي إلى إطلاق عملية نمو اقتصادي

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص49، 52

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1994): تقرير التنمية الإنسانية العربية1994، نيويورك، ص1

[3] رمزي زكي : أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية في : ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة 9/6 ديسمبر 1993) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص205

مطرد على المدى الطويل، حيث تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وإخضاعه لقوى السوق من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها، وتقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد ممكن لمصلحة القطاع الخاص[1].

هذه البرامج والتي ترعاها كل من المؤسستين السابقتين تركز على وسائل التنمية، وتعد نمو الناتج القومي الوسيلة المهمة التي يقاس بها النمو الاقتصادي، لذلك فهما تستبعدان العامل الإنساني من حسابهما. [2] كما أن هاتين المؤسستين هي من يقرر قبول أو رفض استراتيجية الإعانات المالية، بغض النظر عن خصوصيات هذه الدول [3]،مما عكس آثارا سلبية لهذه البرامج على التنمية البشرية. ويمكن تلخيص هذه الآثار السلبية التي نجمت وستنجم عن هذه البرامج في عدة محاور أهمها:

1) أثرها على الفقراء ومحدودي الدخل:

تؤثر برامج التكييف الهيكلي على القطاعات الاجتماعية الفقيرة ومنخفضة الدخل بشكل خاص، وقد أوضحت منظمة اليونيسي ف أن برامج التعديلات الهيكلية كان لها أثرا سلبيا على قطاعات واسعة من غير المستطيعي ن والفقراء نتيجة لتقييد الإنفاق على نشاطات واسعة كانت تقدمها الدولة سابقا، كما أوضحت أن العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية (كالصحة والتعليم والتغذية) أخذت في التراجع في أعقاب تطبيق تلك البرامج[4].

2) ارتفاع معدلات البطالة:

من الآثار السلبية لتلك البرامج أن سياساتها الانكماشية تؤدي عادة إلى تسريح العمال، وخفض الطلب على الأيدي العاملة، في الوقت الذي يستمر فيه نمو عرض العمل بسبب الزيادة السكانية، والمحصلة النهائية هو التأثير السلبي على الموارد البشرية وانخفاض الدخل الحقيقي[5].

والمشاكل الثلاث مترابطة مع بعضها البعض (البطالة، انخفاض الإنتاجية، الفقر) حيث تؤدي إلى المزيد من التخلف، لذلك من الضروري الاهتمام بتنمية البشر، والبحث بمكونات استراتيجية جديدة للنهوض بأوضاع التشغيل بحيث تكون بديلة عن الاستراتيجيات السابقة والتي شهدت فيها أوضاع التشغيل ترديا.[6]

---

[1] نجيب عيسى : قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية،(سلسلة دراسات التنمية البشرية). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك،1997،ص99

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1992): تقرير التنمية البشرية لعام 1992، ص81

[3] Géraldine Froger ,Claire Mainguy : Quels acteurs pour quel développement ?,editon Karthala,france ,2005,p48

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية، الخرطوم، ص 119

[5] نجيب عيسى : قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية،مرجع سابق، ص 63

[6] نجيب عيسى: المرجع السابق، ص96

3) إضعاف قوة الدولة:

تؤثر برامج التكييف الهيكلي على تدخل الدولة في الأسواق، فالصندوق يرفض بحكم قانون حرية السوق التي تحكمه أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي تتم بواسطة سياسة التكيف مع النمو، وذلك من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية مثل(تعزيز الصادرات وليس خفض الواردات،تحويل الاستثمارات أو إعادة تشكيلها..) ويصر على قبول آليات السوق وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي[1]،

وقد لخص تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الآثار السلبية لهذه البرامج بما يلي:

- ✓ هذه البرامج تؤدي إلى زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن بدون تهيئة البيئة التنافسية
- ✓ تؤدي إلى إحلال الاحتكارات الخاصة محا الاحتكارات العامة
- ✓ تستخدم إجراءات غير واضحة وتعسفية
- ✓ تستخدم العائدات في تمويل العجز في الموازنة
- ✓ تؤدي إلى إتخام الأسواق المالية بالقروض العامة
- ✓ تقدم وعود زائفة للعمال
- ✓ تتم هذه العملية في الغالب بدون بناء توافق سياسي في الآراء.[2]

خامسا: تطوير وتحديث برامج التنمية البشرية:

" يمثل التحديث والتطوير في مجتمعنا ضرورة لتحقيق الرفاهية ويتطلب البحث عن أساليب وسياسات جديد مع التركيز على تنمية الكوادر البشرية وإصلاح القيم ولا يمكن أن تتم برامج ومشروعات التحديث دون الاهتمام بالجوانب التالية:

1) السكان:

فبرامج التنمية في أي دولة نامية تتطلب التوازن لأن الانفجار السكاني يؤدي إلى تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل...

2) الحاجات الأساسية:

لا يمكن أن تتم التنمية إلا من خلال إشباع متنام كما وكيفا للحاجات الإنسانية ومن ثم تحسين مستوى المعيشة وهذا يتطلب:

- ✓ استثمار الموارد الطبيعية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1997) :تقرير التنمية البشرية لعام 1997،ص78

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1993): تقرير التنمية البشرية لعام 1993،ص5

- ✓ تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية.
- ✓ الحفاظ على سلامة البيئة.
- ✓ ترشيد الإنفاق.
- ✓ إعداد القوى العاملة.
- ✓ الاعتماد على الأساليب التكنولوجية.
- ✓ التثقيف والتوعية.

3) البرامج والمشروعات:

وتتضمن البرامج الإجراءات والخطوات المحددة والآليات التي تشمل النواحي التربوية والتعليمية والتدريبية والتثقيفية...وتسير هذه الخطوات وفقا لبرنامج زمني وخطة يتم تنفيذها من خلال الأنشطة القائمة والانجاز الفعلي للأهداف المحددة سلفا.

يجب ترتيب الأولوية في تخطيط برامج التنمية البشرية على النحو التالي:

- ✓ الاحتياجات التي يشعر أفراد المجتمع بأنها أساسية يجب البدء في إشباعها بشرط التمييز بين الأهداف والوسائل
- ✓ البدء بالمشاريع التي لا تتعارض بأي حال مع التقاليد والعادات الموجودة في المجتمع والتي يوجد إجماع قبولها.
- ✓ أن تبدأ برامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الشاملة في المجتمع حتى تعتبر هذه البرامج مكملة ومساندة للسياسة العامة في الدولة.

4) الموارد:

تتطلب برامج التنمية البشرية توفير موارد متعددة وبخاصة الموارد الاقتصادية لتحقيق التقدم.

5) حسن الاستخدام:

من الضروري حسن استخدام الموارد الطبيعية والاتجاه إلى التصنيع المحلي وفقا لأساليب تكنولوجية مع مرونة القوانين كما يجب استثمار الموارد البشرية وتوظيف طاقاتها وفقا للأ سلوب العلمي للمساهمة في تفعيل وتحسين برامج التنمية.

6) الإدارة:

فالإدارة يجب أن تعتمد على الأنماط والأساليب الإدارية المعاصرة وليس التقليدية والنمطية والبيروقراطية فالتحديث يتطلب إدارة خاصة بالتحديث تعتمد على التقنيات العلمية للوصول بالمنتج ليس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات ولكن أيضا للقدرة التنافسية والوصول إلى الجودة الشاملة.

7) مجتمع المعرفة:

يجب التركيز في العملية التعليمية ليس على التلقين إنما نظام التعليم يحتاج إلى تطوير عن طريق الخبراء والدراسات العلمية والاستفادة من النماذج والبلاد المتقدمة، كما أنه تتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية لذلك يتطلب إقامة مجتمع يقوم على المعرفة ووضع استراتيجيات تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها.

8) المشاركة:

إن إشراك أفراد المجتمع في إي عمل مجتمعي بعد استثارتهم وتنظيم جهودهم وتدريبهم يعتبر من الأسس الضرورية لنجاح هذا العمل. والمشاركة في برامج التنمية البشرية في المجتمعات المحلية قد تأخذ صورا متعددة منها:

- ✓ المشاركة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع
- ✓ المشاركة في وضع الخطط لمواجهة المشكلات
- ✓ المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحاجات المجتمع
- ✓ المشاركة في تنفيذ الحلول التي تم التوصل إليها
- ✓ المشاركة في عمليات التقويم والمتابعة لما تم التوصل إليه من حلول
- ✓ المشاركة في عمليات المطالبة والدفاع عن حقوق أفراد المجتمع
- ✓ المشاركة بين المواطنين والحكومة، ويطلق عليها مشاركة تعاقدية"[1].

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم التنمية البشرية كما وصفه الباحثون وتعرضنا لمقارنة بين مدخل التنمية البشرية والمداخل الأخرى للتنمية عموما. ومن هذا المنظور نستطيع القول أن تعريف التنمية البشرية عرف مدا وجزرا بين تيارات فكرية متعددة حسب خلفية واعتقاد كل مفكر على حدة، إلا أنها تلتقي في نفس الغاية وهي استهداف الإنسان بواسطة الإنسان الذي هو في الحقيقة غاية التنمية وعصبها ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي.ولكن يمكننا القول أيضا أنه كمصطلح يعتبر حديث الظهور بمعنى أن المضمون سبق المصطلح .وأن التنمية البشرية تعتبر من الواجبات التي تسعى إلى تحقيقها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا لهدف خدمة الإنسان وكرامته. وبالتالي يعتبر مدخل التنمية البشرية أهم مدخل في دراسة موضوع التنمية.

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ،ص، ص 271،275

الفصل الثالث:

مقاييس التنمية البشرية

أولا:أدلة التنمية البشرية

ثانيا:مجالات استخدام دليل التنمية البشرية.

ثالثا:الإنتقادات الموجهةلدليل ومؤشرات التنميةالبشرية.

رابعا: أمثلة تطبيقية

تمهيد:

إن آخر المحاولات التي تسعى إلى تحليل الأوضاع التنموية في كل من البلدان النامية والمتقدمة قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية والتي تضمنت أدلة ومقاييس متنوعة، وحاولت من خلالها ترتيب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأولى. وقد ساهم هذا المقياس بشكل مباشر في تحسين وتقريب مفهومنا لمحتوى التنمية البشرية وبين لنا أي من البلدان قد نجحت؟ وماهو مستوى الانجاز لدولة ما مقارنة ببلدان العالم المختلفة؟

ولعل ما يعنينا في هذا الفصل هو أن نتعرف أكثر عن الوسيلة التي نقيس بها كل ما حققه مجتمع ما من تقدم أو تنمية للعنصر البشري.أي ماهي الأدلة والمؤشرات التي تمكننا من قياس مستوى التنمية البشرية في دولة ما ؟

أولا: أدلة التنمية البشرية

لقد صدر حتى الآن (2010) أكثر من عشرين(20) تقريرا للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.ولقد احتوت هذه التقارير في كل مرة عن صيغ مختلفة لقياس مستوى التنمية البشرية.وكان أولها دليل التنمية البشرية العام الذي ظهر في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية. ومنذ ظهوره أدخلت عليه عدة تعديلات كاستجابة لبعض الانتقادات التي وجهت إليه. ولقد تفرع عن هذا الدليل أدلة أخرى كثيرة نذكر منها:

- ✓ دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس
- ✓ دليل المشاركة المعدل للجنس
- ✓ دليل الفقر التنموي
- ✓ دليل قياس التقدم في التنمية البشرية بمرور الوقت
- ✓ دليل التنمية التكنولوجية.. وغيرها

ويتناول هذا البحث أربع أدلة يراها الباحث أساسية قد تفي بالغرض، وتوضح الفكرة الأساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، وهي دليل التنمية البشرية، وما تفرع عنه من أدلة أخرى ومنها دليل التنمية البشرية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي.ونوضحها فيما يلي:

1) دليل التنمية البشرية.(HDI) :

تم تركيب هذا الدليل في تقرير التنمية البشرية عام 1990م حيث ضم ثلاثة مؤشرات هي: العمر المرتقب كمؤشر للصحة، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشر للتعليم، والتحكم في

الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة كمؤشر للدخل، ويبرر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الافتقار للإحصاءات القابلة للمقارنة من جهة، ولعدم تعقيد الدليل وجعله مثيرا للحيرة من جهة أخرى وتمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتحققة للمؤشرات نقطتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد إلى الصفر، لكل مقياس من مقاييس الحرمان، ثم يتم حساب متوسط المقاييس الثلاثة فيتم الحصول على متوسط دليل الحرمان البشري، ومن ثم يطرح الرقم الناتج من الرقم واحد، فنحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للبلد المعني[1].

إلا أن هناك من يفضل التعبير عن دليل التنمية البشرية بدلالة الانجاز أو التحسن الذي يتحقق، وليس القصور أو الحرمان من التنمية البشرية، وإذ ذاك يصلح لبيان التغيير في التنمية البشرية خلال فترة زمنية معينة.[2]

دليل التنمية البشرية مقياس موجز للتنمية البشرية، وهو يقيس متوسط الانجازات في بلد من حيث ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

- ✓ الحياة المديدة والموفورة الصحة، مقيسة بالعمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ المعرفة مقيسة بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(ويعطى لها وزن مرجح قدره ثلثان) ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (ويعطى لها وزن مرجح قدره ثلث)
- ✓ مستوى معيشة كريم، مقيسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)[3]

وقبل حساب دليل التنمية البشرية ذاته، يلزم وضع دليل لكل بعد من هذه الأبعاد.ولحساب مؤشرات هذه الأبعاد – وهي مؤشر العمر المتوقع، ومؤشر التعليم، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي– تختار قيمتان أحداهما دنيا والأخرى قصوى (تمثلان عمودي الهدف) لكل مؤشر أساسي.ويعبر عن الأداء في كل بعد كقيمة بين الصفر والواحد باستخدام المعادلة العامة التالية :

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة الأبعاد.

[1] إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 2002، ص22

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي : العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 72

[3] Purching Power Parity :

وهو مقياس معياري لمستويات الأسعار الحقيقية بين الدول وذلك بتحويل الناتج المحلي الخام بالدولار إلى قيمة حقيقية من القدرة الشرائية وهذا نظرا لاختلاف أسعار الصرف من دولة لأخرى، حيث أن ما قيمة دولار واحد يمكن للفرد من شراء خبزتين في الولايات المتحدة و 5 خبزات في فرنسا و13 خبزة في الجزائر

جدول رقم(5)عمودا الهدف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	85	25
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(%)	100	0
نسبة القيد الإجمالي معا	100	0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)	40000	100

حساب دليل التنمية البشرية (HDI) : يستخدم هذا التصوير لحساب دليل التنمية البشرية بيانات لكوت ديفوار

1-1 حساب دليل العمر المتوقع: يقيس دليل العمر المتوقع الانجاز النسبي لبلد من حيث العمر المتوقع عند الولادة. وبالنسبة لكوت ديفوار يبلغ العمر المتوقع 47.8 سنة في عام 2000، وبالتالي يبلغ دليل العمر المتوقع 0.380.

دليل العمر المتوقع = $\frac{25-47.8}{25-85}$ = 0.380

1-2 حساب دليل التعليم: يقيس دليل التعليم الانجاز النسبي لبلد من حيث كل من معرفة القراءة والكتابة بين البالغين والقيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا. أولا: يحسب دليل لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، كما يحسب دليل للقيد الإجمالي معا، ثم يجمع هذان الدليلان معا لوضع دليل للتعليم، يعطي فيه وزن مرجح قدره ثلثان لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ويعطي فيه وزن مرجح قدره ثلث للقيد الإجمالي معا.. وفيما يتعلق بكوت ديفوار، حيث معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين يبلغ 46.8% في عام 2000 بينما تبلغ نسبة القيد الإجمالي معا فيها 38% في عام 1999، فان دليل التعليم فيها يكون 0.439.

دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين = $\frac{0-46.8}{0-100}$ =0.468

دليل القيد الإجمالي = $\frac{0-38}{0-100}$ =0.380

دليل التعليم= 3/2(دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين)+ 3/1(دليل القيد الإجمالي) =

3/2(0.468)+3/1(0.380)= 0.439

1-3 حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي: يحسب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية). وفي دليل التنمية البشرية يكون الدخل بمثابة كناية عن جميع أبعاد التنمية البشرية التي لا تنعكس في الحياة المديدة والموفورة الصحة وفي المعرفة. ويعدل الدخل لأن تحقيق مستوى لا يستهان به من التنمية البشرية

لا يتطلب دخلا لا حدود له، ومن ثم فان لوغاريتم الدخل يستخدم. وفي حالة كوت ديفوار، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1630 (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) في عام 2000 يكون دليل الناتج المحلي الإجمالي لها هو 0.466

دليل الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\log(1.630)-\log(100)}{\log(40.000)-\log(100)}$ = 0.466

1-4 حساب دليل التنمية البشرية(HDI) بعد حساب أدلة الأبعاد يصبح تحديد دليل التنمية البشرية مباشرا، فهو متوسط بسيط لأدلة المؤشرات الثلاثة[1]:

دليل التنمية البشرية = 3/1 (دليل العمر المتوقع)+ 3/1(دليل التعليم)+ 3/1(دليل الناتج المحلي الإجمالي)= 3/1(0.380) +3/1(0.439) +3/1(0.466) = 0.428

2) دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI):

برزت فكرة هذا الدليل نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية، سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو النمط المتميز من التفرقة في الأجور، فمن خلال هذا الدليل للتنمية البشرية المحسوب لكلا الجنسين يظهر هذا التفاوت حيث يتم حسابه بنفس الطريقة التي يحسب بها دليل التنمية البشرية.[2]

بينما يقيس دليل التنمية البشرية متوسط الانجاز، يعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس متوسط الانجاز لكي يعبر عن أوجه انعدام المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الأبعاد التالية:

الحياة المديدة الموفورة الصحة، المقيسة بالعمر المتوقع عند الولادة.

المعرفة المقيسة بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا.

مستوى المعيشة الكريم، مقيسا بالدخل المكتسب التقديري (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

وينطوي حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس على ثلاث خطوات:

أ: يحسب دليلا الإناث والذكور من حيث كل بعد من الأبعاد وفقا لهذه المعادلة العامة

دليل البعد = $\frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$

ب: يجمع دليلا الإناث والذكور من حيث كل بعد من الأبعاد على نحو يعاقب الاختلافات في الانجاز بين الرجل والمرأة. ويحسب الدليل الناتج، المشار إليه بوصفه الدليل الموزع بالتساوي

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت،الطبعة الأولى، 2004،ص ص57،61

[2] إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق،ص 25

وفقا لهذه المعادلة:

الدليل الموزع بالتساوي = ([حصة الإناث بين السكان(دليل الإناث $^{\epsilon-1}$)] + [حصة الذكور بين السكان(دليل الذكور$^{\epsilon+1}$)])$^{\epsilon-1/1}$

ϵ تقيس الانحراف عن انعدام المساواة. وفي دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ϵ=2 ومن ثم تصبح المعادلة العامة كما يلي:

الدليل الموزع بالتساوي = ([حصة الإناث بين السكان (دليل الإناث $^{-1}$)]+[حصة الذكور بين السكان (دليل الذكور$^{-1}$)])$^{-1}$

مما يتيح التوصل إلى المتوسط المتساوي لدليلي الإناث والذكور.

ج: يحسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس بالجمع ما بين الأدلة الثلاثة الموزعة بالتساوي في متوسط غير مرجح.

جدول رقم(6)عمودا الهدف لحساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع للإناث عند الولادة (بالسنوات)	87.5	27.5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة (بالسنوات)	82.5	22.5
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(%)	100	0
نسبة القيد الإجمالي معا (%)	100	0
الدخل المكتسب التقديري(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)	40000	100

ملاحظة: القيمتان القصوى والدنيا (عمودا الهدف) للعمر المتوقع أعلى بمقدار خمس سنوات للنساء مراعاة لكون عمرهن المتوقع أطول.

حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس(GDI) : يستخدم هذا التصوير لطريقة حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس بيانات تتعلق بالبرازيل.

2-1حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي: تتمثل الخطوة الأولى في حساب دليلين مستقلين لانجازات الإناث والذكور من حيث العمر المتوقع، باستخدام المعادلة العامة لأدلة الأبعاد

الإناث **الذكور**

العمر المتوقع: 72.0 سنة **العمر المتوقع: 64.1 سنة**

دليل العمر المتوقع=$\frac{27.5-72.0}{27.5-87.5}$=0.742 **دليل العمر المتوقع=$\frac{22.5-64.1}{22.5-82.5}$=0.693**

بعد ذلك يجمع دليلا الإناث والذكور معا لوضع دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي، باستخدام المعادلة العامة للأدلة الموزعة بالتساوي.

الإناث	الذكور
الحصة من السكان : 0.506	**الحصة من السكان : 0.494**
دليل العمر المتوقع=0.742	**دليل العمر المتوقع= 0.693**

دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي=([0.506(0.742 $^{-1}$)]+[0.494(0.693 $^{-1}$)])$^{-1}$ =0.717

2-2 حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

أولا: يحسب على حدة للإناث والذكور دليلا معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا. وحساب هذين الدليلين مباشر، بالنظر إلى أن المؤشرات المستخدمة قد تم بالفعل تطبيعها مابين صفر و100.

الإناث	الذكور
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغات: 85.4%	**معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين :85.1%**
دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغات: 0.854	**دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين : 0.851**
نسبة القيد الإجمالي : 80.0%	**نسبة القيد الإجمالي : 79.3%**
دليل القيد الإجمالي : 0.800	**دليل القيد الإجمالي : 0.793**

ثانيا: تجري مقارنة دليل التعليم، الذي يعطي وزنا مرجحا قدره ثلثان لدليل القراءة والكتابة بين البالغين ويعطي وزنا مرجحا قدره ثلث لدليل القيد الإجمالي، على حدة لكل الإناث والذكور.

دليل التعليم = 2/3(دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين)+3/1(دليل القيد الإجمالي)

دليل التعليم للإناث=3/2(0.854)+3/1(0.800) =0.836

دليل التعليم للذكور = 3/2(0.851)+3/1(0.793)=0.832

وأخيرا، يجمع معا دليلا التعليم للإناث والذكور لوضع دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الإناث	الذكور
الحصة من السكان: 0.506	**الحصة من السكان: 0.494**
دليل التعليم = 0.836	**دليل التعليم = 0.832**

دليل التعليم الموزع بالتساوي= ([0.506(0.836 $^{-1}$)]+[0.494(0.832 $^{-1}$)])$^{-1}$

2-3 حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي:

أولا: يقدر الدخل المكتسب للإناث والذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، ثم يحسب دليل الدخل لكل من الجنسين. وكما هو الحال فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية يعدل الدخل باستخدام لوغاريتم الدخل المكتسب التقديري (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\log(\text{الفعلية القيمة}) - \log(\text{الدنيا القيمة})}{\log(\text{القصوى القيمة}) - \log(\text{الدنيا القيمة})}$$

الإناث **الذكور**

الدخل المكتسب التقديري **الدخل المكتسب التقديري**

(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):4557 **(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):10769**

دليل الدخل=$\frac{(100)\log-(4557)\log}{(100)\log-(40000)\log}$=0.637 **دليل الدخل= $\frac{(100)\log-(10769)\log}{(100)\log-(40000)\log}$=0.781**

ثانيا: يجمع معا دليلا الدخل للإناث والذكور لوضع دليل الدخل الموزع بالتساوي:

الإناث **الذكور**

الحصة من السكان:0.506 **الحصة من السكان : 0.494**

دليل الدخل = 0.637 **دليل الدخل = 0.781**

دليل الدخل الموزع بالتساوي = ([0.506(0.637 $^{1-}$)]+

[(0.494)0.781 $^{1-}$ $^{1-}$)]=0.701

2-4 حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس مباشر، فهو ببساطة المتوسط غير المرجح لأدلة المكونات الثلاثة: وهي دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي، ودليل التعليم الموزع بالتساوي، ودليل الدخل الموزع بالتساوي.

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس=3/1(دليل العمر المتوقع)+3/1(دليل التعليم)+3/1(دليل الدخل)

= 3/1(0.717)+3/1(0.834)+3/1(0.701)=0.751

لماذا تستخدم ϵ=2 في حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس؟

إن قيمة ϵ هي حجم العقوبة لانعدام المساواة بين الجنسين.وكلما كانت القيمة أكبر كلما عوقب المجتمع لوجود أوجه انعدام مساواة لديه.

وإذا كانت ϵ= صفرا، فان انعدام المساواة بين الجنسين لايعاقب عليه(وفي هذه الحالة ستكون لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس قيمة دليل التنمية البشرية).وكلما تزايدت ϵ نحو اللانهاية، كلما زاد الوزن المرجح الذي يعطي للفئة الأقل انجازا.

وتستخدم القيمة 2 في حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (وكذلك مقياس التمكين الجنساني). وهذه القيمة تفرض عقوبة معتدلة على انعدام المساواة بين الجنسين من حيث الانجاز[1].

3) دليل المشاركة المعدل للجنس (GEM)

ويسمى أيضا بمقياس التمكين الجنساني وهو يعبر عن انعدام المساواة في ثلاثة مجالات حيوية، مركزا على فرص المرأة أكثر من تركيزه على قدراتها، وهذه المجالات الثلاثة هي :

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص،ص، 66،71

المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار في المجال السياسي، مقيسان بالنسبة المئوية لحصتي الرجل والمرأة من المقاعد البرلمانية.

المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار في المجال الاقتصادي، مقيسان بمؤشرين هما: النسبة المئوية لحصتي المرأة والرجل من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين، والنسبة المئوية لحصتي المرأة والرجل من المناصب المهنية والتقنية.

السيطرة على الموارد الاقتصادية، مقيسة بدخل المرأة والرجل المكتسب التقديري(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

وفيما يتعلق بكل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة تحسب نسبة مئوية مكافئة موزعة بالتساوي، كمتوسط مرجح بالسكان، وفقا للمعادلة العامة التالية:

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي=([حصة الإناث من السكان(دليل الإناث $^{1-\epsilon}$])

+ [حصة الذكور من السكان(دليل الذكور$^{1-\epsilon}$)])$^{1/1-\epsilon}$

ϵ تقيس الانحراف عن انعدام المساواة. وفي حالة مقياس التمكين الجنساني(كما في حالة مقياس التنمية المرتبط بنوع الجنس) ϵ=2،مما يفرض عقوبة معتدلة على انعدام المساواة. وبذلك تكون المعادلة كما يلي:

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي =([حصة الإناث من السكان(دليل الإناث $^{1-}$)]

+ [حصة الذكور من السكان(دليل الذكور$^{1-}$)])$^{1-}$

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية والاقتصادية وصنع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي، يوضع رقم قياسي للنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي بقسمتها على 50. والأساس المنطقي لذلك هو : أنه في مجتمع مثالي، يتساوى فيه تمكين الجنسين، ستساوي متغيرات مقياس التمكين الجنساني 50%. أي أن حصة المرأة ستكون مساوية لحصة الرجل فيما يتعلق بكل متغير.

وأخيرا، يحسب مقياس التمكين الجنساني كمتوسط بسيط للنسب المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي الثلاث بعد تحديد رقم قياسي لها.

حساب دليل المشاركة المعدل للجنس(GEM) :

يستخدم هذا التصوير لطريقة حساب مقياس التمكين الجنساني أو دليل المشاركة المعدل للجنس،بيانات تتعلق بفنزويلا.

3-1 حساب النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقيس النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني التمكين النسبي للمرأة من حيث مشاركتها السياسية. وتحسب تلك النسبة باستخدام حصتي الإناث والذكور من السكان والنسبة المئوية لحصتي الإناث والذكور من المقاعد البرلمانية وفقا للمعادلة العامة.

الإناث	الذكور
الحصة من السكان: 0.497	**الحصة من السكان: 0.503**
الحصة البرلمانية = 9.7%	**الحصة البرلمانية = 90.3%**

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني هي

$$([0.497(9.7^{-1})] + [0.503(90.3^{-1})])^{-1} = 17.60$$

ثم يوضع رقم قياسي لهذه النسبة المئوية المكافئة الأولية الموزعة بالتساوي بجعلها تمثل قيمة مثلى قدرها 50%

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني بعد وضع رقم قياسي لها

$$= \frac{17.6}{50} = 0.352$$

3-2 حساب النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

باستخدام المعادلة العامة تحسب النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للنسبة المئوية لحصتي المرأة والرجل من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين، وتحسب مثلها للنسبة المئوية لحصتي المرأة والرجل من المناصب المهنية والتقنية. ويسفر المتوسط البسيط للمقياسين عن النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

الإناث	الذكور
الحصة من السكان: 0.497	**الحصة من السكان: 0.503**
النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين: 24.3 %	**النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين: 75.7%**
النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والتقنية: 57.6%	**النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والتقنية: 42.4 %**

والنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي لمناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين= ([

$$0.497(24.3^{-1})] + [0.503(75.7^{-1})])^{-1} = 36.90$$

والنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي لمناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين بعد وضع رقم قياسي لها= $\frac{36.90}{50}$=0.738.

والنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والتقنية=

$$([0.497(57.6^{-1})] + [0.503(42.4^{-1})])^{-1} = 48.80$$

والنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والتقنية بعد وضع رقم قياسي لها = $\frac{48.80}{50}$=0.976

ويوضع متوسط للنسبتين المئويتين المكافئتين الموزعتين بالتساوي بعد وضع رقم قياسي لهمل للتوصل إلى النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية= $\frac{0.976+0.738}{2}$=0.857

3-3 حساب النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للدخل:يقدر الدخل المكتسب (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للمرأة والرجل على حدة ثم يوضع رقم قياسي له حسب عمودي الهدف كما يحدث في حالة دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس. ولكن في حالة مقياس التمكين الجنساني يستند دليل الدخل إلى قيم غير معدلة، لا إلى لوغاريتم الدخل المكتسب التقديري.

الإناث	**الذكور**
الحصة من السكان: 0.497	**الحصة من السكان : 0.503**
الدخل المكتسب التقديري	**الدخل المكتسب التقديري:0.832**
(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):3334	**(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):8223**
دليل الدخل= $\frac{100-3334}{100-4000}$=0.081	**دليل الدخل= $\frac{100-8223}{100-4000}$=0.204**

ثم يجمع معا دليلا الإناث والذكور لوضع الدليل الموزع بالتساوي:

النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي للدخل = ([0.497(0.081^{-1}] + [(0.503(0.204^{-1})]$^{-1}$ =0.116

4-3 حساب دليل المشاركة المعدل للجنس : بعد حساب النسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي لأبعاد دليل المشاركة المعدل للجنس أو مقياس التمكين الجنساني الثلاثة، يصبح تحديد مقياس التمكين الجنساني مباشرا.فهو متوسط بسيط للأدلة الثلاثة للنسبة المئوية المكافئة الموزعة بالتساوي[1].

مقياس التمكين الجنساني= $\frac{0.116+0.857+0.352}{3}$ = 0.442

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1997م تعتبر النرويج هي الدولة الأولى في العالم من حيث معيار المشاركة والذي تبلغ قيمته 0.795. وتعتبر موريتانيا هي الأخيرة من بين الدول التي أتيحت عنها بيانات حيث تبلغ قيمة المعيار 0.177 بالنسبة لها.

ومن أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لدليل التنمية البشرية HDI وملحقاته GEM; GDI أنه يركز على عدد محدود من جوانب التنمية ويهمل جوانب أخرى على رأسها الاستمرارية والتي تتضمن العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، كما تتضمن ضرورة حماية البيئة.

وان هذا الدليل يعطي أوزانا متساوية للمعايير الجزئية التي يتضمنها وهو مايعني أنها تحتل جميعا نفس الأهمية من وجهة نظر التنمية البشرية.وهذا قد لا يعتبر صحيحا في كل الحالات كما سوف يتضح فيما بعد[2].وسوف يتم التعرض لأبرز هذه الانتقادات في نهاية هذا الفصل.

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص،ص، 71،75

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق،ص 77.

3-5 الدخل المكتسب للإناث والذكور: رغم أهمية وجود بيانات عن الدخل مفصلة حسب نوع الجنس، لا تتوافر مقاييس مباشرة، ولذلك استخلصت لهذا التقرير تقديرات أولية لدخل الإناث والذكور المكتسب.

ومن الممكن النظر إلى الدخل بطريقتين: كمورد للاستهلاك وكإيرادات للأفراد. ومقياس استخدام الدخل يصعب تفصيله بين الرجال والنساء لأنهم يتقاسمون الموارد داخل وحدة الأسرة. وعلى العكس من ذلك، من الممكن الفصل بين الإيرادات لأن أفراد الأسرة يكون لهم عادة دخل مكتسب منفصل.

ويشير مقياس الدخل المستخدم في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس التمكين الجنساني إلى قدرة الشخص على كسب دخل، وهو يستخدم في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للتعبير عن التفاوتات بين الرجل والمرأة في السيطرة على الموارد، ويستخدم في مقياس التمكين الجنساني للتعبير عن استقلال المرأة الاقتصادي.

ويقدر الدخل المكتسب للإناث والذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) باستخدام البيانا ت التالية:

- ✓ نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي.
- ✓ حصتا الذكور والإناث من السكان النشيطين اقتصاديا.
- ✓ مجموع السكان من الإناث والذكور.
- ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)
- ✓ تقدير الدخل المكتسب للإناث والذكور يستخدم هذا التصوير لتقدير الدخل المكتسب للإناث والذكور بيانات عام2000 لإثيوبيا

3-5-1 حساب مجموع الناتج المحلي الإجمالي يحسب مجموع الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) بضرب مجموع عدد السكان في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

مجموع عدد السكان :62907(بالآلاف)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية):667

مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

=667(62908)=42022544 (بالآلاف)

3-5-2 حساب حصة الإناث من فاتورة الأجور بالنظر إلى ندرة وجود بيانات عن الأجور في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي، استخدم التقرير الأجور غير الزراعية وافترض أن نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور في القطاع غير الزراعي تنطبق على بقية الاقتصاد. وتحسب

حصة الإناث من الأجور باستخدام نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي والنسبة المئوية لحصتي الإناث والذكور من السكان النشطين اقتصاديا. وتستخدم قيمة قدرها 75% حيثما لا تتوافر بيانات عن نسبة الأجور.

نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي(Wf/Wm)=0.75

النسبة المئوية لحصة الإناث من السكان النشطين اقتصاديا(EA_f)= 40.9 %

النسبة المئوية لحصة الذكور من السكان النشطين اقتصاديا(EA_m)= 59.1%

حصة الإناث من فاتورة الأجور $-3S_f = \frac{Wf/Wm\,(EA_f)}{(Wf/Wm\,(EA_f))+EA_m}$= $\frac{0.75(40.9)}{0.75(40.9)+59.1}$ =0.342

3-5 حساب دخل الإناث والذكور المكتسب (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

كان لابد من افتراض أن حصة الإناث من فاتورة الأجور مساوية لحصة الإناث من الناتج المحلي الإجمالي.

حصة الإناث من فاتورة الأجر $(S_f) = 0.342$

مجموع الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية(Y)=42022544(بالآلاف)

السكان من الإناث(N_f)=31649 (بالآلاف)

دخل الإناث المكتسب التقديري (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) هو((Y_f)= $=\frac{S_f(Y)}{f}$

$454= \frac{(42022544)0.342}{59.1+[(40.9)0.75]}$

السكان من الذكور(N_m)=31259 (بالآلاف)

دخل الذكور المكتسب التقديري(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)هو $(Y_m =)^1$

$885= \frac{Y-S_f(Y)}{N_m}\ \frac{((42022544)0.342)-42022544}{31259}$

4) دليل الفقر البشري (HPI) :

لقد أضافت الأمم المتحدة بعدا أخر من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها لعام 1997م وهو ضرورة التخلص من الفقر. وظاهرة الفقر لا تقتصر على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة[2].

وهناك دليلان للفقر البشري، احدهما خاص بالبلدان النامية يسمى(دليل الفقر البشريHPI1)، والآخر خاص بالبلدان المصنعة يسمى (دليل الفقر البشري HPI2)[3]

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص،ص، 76،79

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية،مرجع سابق،ص 78

[3] رعد سامي عبد الرزاق:العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 81

يقيس دليل الفقر البشري HPI1 أوجه الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية التي يعبر عنها دليل التنمية البشرية وهي:

الحياة المديدة الموفورة الصحة: وهنا يتمثل الحرمان في احتمال الوفاة في سن مبكرة نسبيا، مقيسا بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.

المعرفة: وهنا يتمثل الحرمان في الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، مقيسا بمعدل الأمية بين البالغين.

مستوى المعيشة الكريم: وهنا يتمثل الحرمان في عدم الوصول إلى الإمداد الاقتصادي العام، مقيسا بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة وبالنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن.

وحساب دليل الفقر البشري HP1 أكثر مباشرة من حساب دليل التنمية البشرية. فالمؤشرات المستخدمة في قياس أوجه الحرمان يكون قد تم بالفعل تحديدها مابين 0 و100 (لأنها يعبر عنها كنسب مئوية)، ومن ثم لا توجد حاجة إلى وضع أدلة للأبعاد مثلما يحدث بالنسبة لدليل التنمية البشرية.

وفي تقرير 2002م، وبالنظر إلى الافتقار إلى بيانات موثوقة بشأن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية فيما يتعلق بالسنوات الأخيرة، يقاس الحرمان من حيث مستوى المعيشة الكريم بمؤشرين بدلا من ثلاثة مؤشرات: هما النسبة المئوية للسكان الذين لايستخدمون مصادر مياه حسنة، والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن. ويستخدم متوسط غير مرجح للاثنين كمدخل لدليل الفقر البشريHP1

4-1 حساب دليل الفقر البشري للبلدان النامية HPI1

4-1-1 قياس الحرمان من حيث مستوى المعيشة الكريم

المتوسط غير المرجح= ½ (السكان الذين لايستخدمون مصادر مياه محسنة)+ ½(الأطفال دون الخامسة ناقصو الوزن)

حساب لعينة جمهورية إفريقيا الوسطى

السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة=40%

الأطفال دون الخامسة ناقصو الوزن 24%

المتوسط غير المرجح= ½(40)+ ½(24)=32%

4-1-2 حساب دليل الفقر البشري HPI1

تكون معادلة حساب دليل الفقر البشريHP1كما يلي:

$$HPI1=(1/3(P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha}))^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث:

P1: الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين مضروبا في 100

%45.3 =P1

P2:معدل الأمية بين البالغين

%53.3 =P2

P3: المتوسط غير المرجح للسكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة وللأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن.

%32.0=P3

3=α

دليل الفقر البشري HPI1

$$HPI1=(1/3((54.3)^3 + (53.3)^3 + (32.0^3)) \quad ^{\frac{1}{3}}$$

4-2 حساب دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) HPI2

يقيس دليل الفقر البشري HP2 أوجه الحرمان من حيث نفس الأبعاد التي يقيسها دليل الفقر البشريHP1، ويعبر أيضا عن الاستبعاد الاجتماعي، ومن ثم فهو يعكس أوجه الحرمان من حيث أربعة أبعاد هي:

الحياة المديدة والموفورة الصحة: ويتمثل الحرمان في احتمال الوفاة في سن مبكرة نسبيا، مقيسا بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين.

المعرفة : وهنا يتمثل الحرمان في الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، مقيسا بالنسبة المئوية للبالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 25 سنة)الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية

مستوى المعيشة الكريم: وهنا يقاس الحرمان بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل(50% من الدخل الوسيط الأسرة المعيشية الذي يجري التصرف فيه)

الاستبعاد الاجتماعي: وهنا يقاس الحرمان بمعدل البطالة الطويلة الأجل(التي تدوم 12 شهرا أو أكثر)

4-2-1 حساب دليل الفقر البشري HPI2

تكون معادلة حساب دليل الفقر البشري HPI2 كما يلي :

$$HPI2=(1/4(P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha} + P_4^{\alpha})) \quad ^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث :

P1: الاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين (مضروبا في100)

%9.9=P1

P2: البالغون الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية

%21.8=P2

P3: السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (50% من دخل الأسر المعيشية الوسيط الذي يمكن التصرف فيه)

%13.4=P3

P4:معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تدوم 12 شهرا أو أكثر)

%1.5=P4

3=α

حساب لعينة المملكة المتحدة[1].

دليل الفقر البشريHPI

$$HPI2=(1/4(9.9^3 + 21.8^3 + 13.4^3 + 1.5^3))^{\frac{1}{3}}$$

$$HPI2 = 15.1$$

ثانيا: مجالات استخدام دليل التنمية البشرية

" قد كان لدليل التنمية البشرية أثرا واضحا على وضع السياسات بشان التنمية البشرية نظرا لكونه يمكن من المقارنة بين أداء الدول المختلفة والدولة الواحدة عبر الزمن في مجال التنمية البشرية، كما انه يمكن من إيضاح درجة التفاوت في التنمية البشرية بين المناطق المختلفة داخل نفس الدولة. ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية نعرض مايلي:

6-1 يستخدم دليل التنمية البشرية في مساءلة الحكومات بشان التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية، حيث يخلق حافزا للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

6-2 يستخدم في توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية مما يساهم في وضع استراتيجيات محددة للتنمية البشرية.

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق،ص،ص، 61،64

6-3 إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة. فعلى الرغم من أن هذه التفاوتات قد تكون معروفة إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يؤدي إلى تمكين فئات المجتمع..

6-4 تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، حيث تفكر العديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة وفقا لمبدأ20-20.

6-5 يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة حيث يمكن من خلال إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو بين دول نامية" [1]

ثالثا: الانتقادات الموجهة لدليل ومؤشرات التنمية البشرية.

بعدما ظهر دليل التنمية البشرية في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية تعرض لعديد من الانتقادات أهمها اعتماده على بيانات تسع دول صناعيةٍ في تحديده لمتوسط حد الفقر على مستوى العالم، وإعطاؤه الوزن واحد للجزء من الدخل الأقل من حد الفقر ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخل فوق حد الفقر، بالإضافة إلى عدم تمييزه بصورة دقيقة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمار التنمية.كما انتقد بأنه لا يعكس الجوانب التوزيعية بصورة كافية رغم استخدامه لمعامل جيني كوسيلة للتعديل.يضاف إلى ذلك أنه يواجه مشاكل عند قياسه للتنمية عبر الزمن[2].

ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة إلى كثير من الانتقادات، ولا يزال هناك تباين واضح في مسالة تحديد أبعاد التنمية البشرية، والعناصر المكونة لها،منها مسألة الاختزال الذي يمثله اختيار هذه المؤشرات لتعبر عن مفردات التنمية البشرية بطريقة كمية وليست كيفية، والبعض يرى أن الدليل بمفهومه ضعيف، وبشكل عملي لا يعبر عن شيء، فهو يتناول مشاكل خطيرة لا تقارن على مدار الوقت والمكان، ويعاني من أخطاء قياس وانحرافات.

والبعض يرى أن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على إدخالها معا في مؤشر تركيبي واحد، فبعضها قد يلغي أثر الآخر، فضلا عن أن درجة الترابط بين المؤشرات عالية، مما يعني انه إذا حذف واحد أو أكثر فانه لا يترك تأثيرا مهما على قيمة الدليل، وباستثنا ء مؤشر الدخل فالمؤشرات الأخرى طويلة الأمد، وتأثيرها في الأجل القصير قليل..

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف:التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2003،ص ص189،199

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق،ص 53

والبعض قد نظر إلى الناحية القياسية فمنهم من يؤكد على أن المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة، وربما تكون خادعة بسبب الفروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الفعلي من تلك المؤشرات بسبب انتمائه الاجتماعي، والبعض يرى أن التقييم يفترض أن يكون للتغيرات النسبية في المؤشرات وليس للقيم المطلقة فقط، فضلا عن أن التجميع في دليل إجمالي لابد أن يشير إلى وجود تفاعلات مؤكدة بين المؤشرات التفصيلية، والبعض يؤكد على أن الدليل يقيس الرصيد أي مستوى التنمية البشرية في لحظة معينة، حيث يشتمل الرصيد على المخرجات ويستبعد المدخلات..[1]

ولكن يتعين علينا عند استخدام هذه المؤشرات لقياس التنمية البشرية يجب الأخذ في الحسبان بعض التحفظات التي ترد عليها وهي:

- ✓ أنها جزئية بمعنى أن كل مؤشر يقيس عنصرا واحدا من عناصر التنمية البشرية
- ✓ أن مدى دقة كل مؤشر في قياس أحد عناصر التنمية البشرية تتوقف على طريقة جمع وإعداد البيانات الخاصة بالمتغيرات التي يتكون منها كل مؤشر.

أن هذه المؤشرات الكمية لا تبين الجوانب الكثيفة في التنمية البشرية فعلى سبيل المثال أن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الصحة هي نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إلى إجمالي السكان، وعدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة، ولكن هذه المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها نوعية الخدمات الصحية المقدمة، ومثال آخر وهو قياس الحالة التعليمية، ومن مؤشراتها نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم، وعدد التلاميذ لكل مدرس، ولا تبين هذه المؤشرات نوعية التعليم من حيث المضمون ومدى متابعتها للتقدم العلمي في شتى المجالات ولا الوسائل المستعملة ومدى تنمية المناهج لقدرات التلاميذ ومدى كفاءة المدرسين[2].

وقد اشتمل تقرير التنمية البشرية لسنة 1995م الرد على بعض هذه الانتقادات حيث أكد أن دليل التنمية البشرية ما هو إلا مقياس جزئي للتقدم البشري مما يستلزم استكماله بدراسات أخرى[3].

ويمكننا أن نستخلص أن جل الانتقادات الموجهة للطريقة التي يبنى بها الدليل، قد أجمعت حينا على انه لابد من التفكير في طريقة أخرى يتم بها بناء دليل التنمية البشرية بحيث نستطيع من خلاله التعرف على حالة التنمية البشرية داخل البلد الواحد وأيضا مقارنته بالدول الأخرى، وحينا آخر قد اختلفت فيم بينها فمنهم من يؤكد على أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأوسع من أن يحدد

[1] إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق،ص، 39

[2] نور الدين حامد: "الفقر وغياب التنمية البشرية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص 3

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة (1995): تقرير التنمية البشرية لعام1995،ص120

بعدد قليل من المتغيرات الإحصائية،فضل البعض على أن يشمل دليل التنمية البشرية كثيرا من المتغيرات للحصول على الصورة الأكثر شمولا.فإننا نقول في النهاية على أن وجود أداة قياس خير ألف مرة من عدم وجودها وأن مؤشرات التنمية البشرية تبقى أفضل وسيلة لمعرفة واقع البلدان اقتصاديا واجتماعيا بل وحتى سياسيا."وأنه من المستحيل التوصل إلى مقياس شامل أو حتى مجموعة شاملة من المؤشرات، وذلك لأن أبعادا حيوية كثيرة لا يمكن قياسها كميا"[1]

رابعا: أمثلة تطبيقية

1) مثال تطبيقي حول كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI (حالة الجزائر 2008) :

جدول رقم(7)القيم الدنيا والقصوى لحساب مؤشر HDI

المعيار	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة(بالسنة)	85	25
معرفة القراءة والكتابة عند البالغين %	100	0
التمدرس بين التعليم الأساسي والثانوي والعالي%	100	0
الناتج المحلي الخام لكل فرد(enPPA)	40000	100

1- حساب مؤشر الأمل في الحياة

يحسب مؤشر الأمل في الحياة في الجزائر، بتحديد الأمل في الحياة عند الولادة والمقدر بـــ 75.7 ومنه نستخدم العلاقة التالية:

مؤشر الأمل في الحياة: $\frac{25-75.7}{25-85} = \frac{\text{القيمة الفعلية}-\text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى}-\text{القيمة}} = 0.845$

2- حساب مؤشر مستوى التعليم :

لحساب هذا المؤشر نستخدم مؤشر معرفة القراءة والكتابة بين البالغين مرجح بمعدل 3/2، ومؤشر التمدرس بين التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي مرجح بـــ 3/1. وتكون العلاقة التالية:مؤشر مستوى التعليم= 3/2(مؤشر معرفة القراءة والكتابة)+3/1(مؤشر التمدرس) ...(1)

2-1 مؤشر معرفة القراءة والكتابة بين البالغين= $\frac{\text{القيمة الفعلية}-\text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى}-\text{القيمة}}$

وقد قدر معدل القراءة والكتابة عند البالغين بـــ 74.9 لسنة 2008 ومنه يتم تحديد قيمة المؤشر حسب العلاقة : $\frac{0-74.9}{0-100} = 0.749$

2-2 مؤشر التمدرس : قدر معدل التمدرس بـــ 74.1 لسنة 2008 وعليه يكون مؤشر التمدرس(6-24 سنة): $\frac{0-74.1}{0-100} = \frac{\text{القيمة الفعلية}-\text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى}-\text{القيمة}} = 0.741$

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 76

ومنه يمكننا حساب مؤشر مستوى التعليم بناء على العلاقة (1) :

مؤشر مستوى التعليم= 3/2(0.749) + 3/1(0.741) =0.746

3- حساب مؤشر الناتج المحلي الخام :

يتم حساب هذا المؤشر اعتمادا على الناتج المحلي الخام لكل فرد والمقدر بـــ 8738 دولار مقدر بالقدرة الشرائية (PPA) سنة 2008 وعليه يحسب مؤشر الناتج المحلي الخام حسب العلاقة التالية :

مؤشر الناتج المحلي الخام : $= \frac{\log[\text{PIB par habitanten (PPA)}]-\log(100)}{\log(40000)-\log(100)}$

لوغاريتم(8738)- لوغاريتم(100) / لوغاريتم (40000) – لوغاريتم (100)

مؤشر الناتج المحلي الخام = 0.747

وعليه يمكننا حساب مؤشر التنمية البشرية والمتمثل في المتوسط الحسابي لكل المؤشرات التي تم حسابها في السابق.

دليل التنمية البشرية IDH=3/1 مؤشر الأمل في الحياة + 3/1 مؤشر مستوى التعليم + 3/1مؤشر الناتج المحلي الخام.

دليل IDH =3/1(0.845)+3/1(0.746)+3/1(0.747)=0.779

2) مثال تطبيقي حول كيفية حساب دليل الفقر البشري .(حالة الجزائر)2008 :

لدينا مايلي:

نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة = 5 %

نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية = 3.7%

2-1 قياس الفجوة من حيث مستوى المعيشة:

المتوسط الحسابي غير المرجح=2/1(نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة)+2/1(نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية)= 2/1(5) +2/1(3.7) =4.35 %

2-2 حساب دليل الفقرIPH1

(للدول النامية)وهذا بالمعادلة التالية : $IPH1=[1/3(p_1^a + p_2^a + p_3^a)]^{1/a}$

P1: احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين= 5.71

P2: معدل القراءة والكتابة بين البالغين= 24.6

P3: المتوسط الحسابي المرجح لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية=4.35 %.

a =3

ومنه يمكننا حساب مؤشر الفقر البشري من خلال المتوسط الحسابي غير المرجح:

$$IPH1=[1/3(5.71^3 + 24.6^3 + 4.35^3)]^{1/3}$$

دليل الفقر البشري= 17.16%

خلاصة الفصل

يمكننا القول بان دليل التنمية البشرية لازال يعتبر كمقياس يتم من خلاله تقييم المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدول وما أنجزته في مجال تنمية القدرات البشرية وما حققته من عدالة في توزيع هذه القدرات بين الذكور والإناث، بل فهو لا يقتصر على جانب النمو الاقتصادي أو متوسط دخل الفرد بل يشمل بالإضافة إلى ذلك ما تم إحرازه من تقدم وتحسين في حياة البشر وما اكتسبه الأفرا د من قدرات في مجالات الدخل والتعليم والصحة، وأيضا مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي، ومدى تمثيلها في الوظائف المهنية والإدارية.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية لكونه لا يعطي صورة أوفى وانه ليس مقياسا شاملا، فان الباحث سيستخدمه في هذا البحث من خلال الفصل المتعلق بتحليل البيانات؛ لأنه يبقى أفضل وسيلة للتعرف على التقدم البشري في مختلف المجالات الحيوية، ويعطي صورة واضحة عن جوانب التنمية البشرية الأساسية المتمثلة في مستوى الصحة والتعليم وعن الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ولأنه أيضا مرتبط بالثراء اللامتناهي لمفهوم التنمية البشرية .

الفصل الرابع:

معوقات التنمية البشرية

أولا: مفهوم معوقات التنمية البشرية

ثانيا: أنواع معوقات التنمية البشرية

تمهيد

يعتبر الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية.كما أن كثيرا من الصعوبات والمعوقات التي تقف في سبيل التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا تتوقف العوائق التي تقف في طريق التنمية البشرية على العوامل الاقتصادية فحسب بقدر ما ترتبط أيضا بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والعاداتوالتعليم والنظام السياسي والعلاقات الاجتماعية وغيرها من الاعتبارات.وسيحاول الباحث تبيان هذه المعوقات معتمدا على بعض المعايير بحسب فهمه لهذه العوائق.

أولا: مفهوم معوقات التنمية البشرية.

"المفهوم اللغوي لمصطلح معوق هو الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترضه ويعرقله" [1].
كما أن الاستخدام الراهن لمفهوم معوق "أصبح يتضمن أكثر من التثبيط حيث شمل أيضا الحيلولة دون تحقيق الهدف، والمنع عن ذلكن وعرقلة كل ما من شانه أن يقف في وجه انجاز الأمر أو إحراز النجاح"[2]. ويمكن تحديد المفهوم للمعوقات وفقا للآراء التالية :

المعوقات هي المشكلات Problems وهي بذلك الشيء الضار وظيفيا وبنائيا، وتقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

المعوقات هي الصعوبات أو العوائق التي تقف أمام العمل.

المعوقات هي التحديات Challenges وهي المشكلات المزعجة .

المعوقات هي الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق تقدمه كما ينبغي، فهي بالتالي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية والاستفادة من الإمكانات المادية لتنمية المجتمع المحلي.[3]

والمقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها.فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أي أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقا لها.[4]

---

[1] منير البعلبكي: المورد الأكبر،دار العلم للملايين،لبنان، 2005،ص1239

[2] محمد منير حجاب:المعجم الاعلام،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، 2004،ص512

[3] محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،(دون طبعة)، 2003،ص80.

[4] سميرة كامل محمد علي ، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة،دار الجامعيين للطباعة والتجليد الإسكندرية،(دون طبعة)، 1993،ص37

وقد عرف ألبرت هيرشمان (1965) هذه العوائق بأنها: "مجموعة العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية والغير موجودة في الدول النامية بينما هي متوفرة في الدول المتقدمة"[1]

ثانيا: أنواع معوقات التنمية البشرية:

يعتبر موضوع التنمية ومعوقاتها التي تحول دون تحقيق أهدافها من أكثر الموضوعات شيوعا في كتابات العلوم الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة،كما أن معوقات التنمية البشرية في الجزائر عديدة ويتم التركيز على بعضها في مجالات محددة، أهمها : الاختلال في توزيع الدخل الوطني، وانتشار ظاهرة العنف بكل أشكاله(اللأمن)، وعدم وجود استراتيجية واضحة ودقيقة للتنمية البشرية، وانتشار الفساد الإداري والرشوة نتيجة انخفاض القيمة الشرائية ومعدلات التضخم[2]. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان قمة ريودي جانيرو في مجال التنمية، إلا أن هناك لازالت بعض المعوقات التي واجهتها العديد من الدول ومنها الجزائر، وكان من أهمها مايلي: الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية، والديون، والحروب والاحتلال الأجنبي، والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، ونقص الخبرات الفنية اللازمة[3].

وهناك من جمع معوقات التنمية في: معوقات ديموغرافية ومعوقات اجتماعية ومعوقات ثقافية ومشاكل الهجرة غير المخططة من الريف إلى المدينة ومعوقات مرتبطة بالقيادات الشعبية والمعوقات الإدارية والتخطيطية[4].

كما يمكن أن تصنف عوائق التنمية اعتمادا على معايير مختلفة ولكنها تصب جميعا في وضع هذه العوائق في فئات معينة يمكن من خلالها فهم ودراسة هذه العوائق، وكذلك يتم تقسيمها بناء على المجال الرئيس الذي تؤثر فيه هذه العوائق.وهذه المجموعات تشمل مجموعة العوائق الطبيعية ومجموعة العوائق الاجتماعية، ومجموعة العوائق الدولية، ومجموعة العوائق المتعلقة بعلاقات الدول العربية مع الدول المتقدمة ومع الدول النامية على حد سواء [5]. غير أن هنالك من حاول تحديد تحديات ومعوقات التنمية البشرية في الفقر، والأمية، والتلوث البيئي،وشروط التجارة

[1]Albert O.Hisshman ,1965,Obstacles to development,1st Edition,Norton and CO ;NY,USA

[2]أحمد تميزار ،محمد بوشنافة: "التنمية البشرية في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية)، جامعة ورقلة 9-10 مارس 2004.

[3]عميور صالح دعاس: مأزق التنمية في الجزائر، www.univ-chlef.dz/seminaires_2008/com تاريخ الدخول10مارس2011

[4]محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،مرجع سابق،ص 79

[5]علي جدوع الشرفات:التنمية الاقتصادية في العالم العربي.الواقع العوائق سبل النهوض،دار جليس الزمان،الطبعة الأولى،الأردن، 2010،ص170

العالمية، وكذلك أعباء التقدم التكنولوجي وقام أيضا بتصنيفها في العوامل الديموغرافية والعوامل الاجتماعية والمعوقات الثقافية والمعوقات الإدارية والمعوقات السياسية والمعوقات المتصلة بالتخطيط[1].

وقد تم مناقشة موضوع معوقات التنمية البشرية في المجتمعات العربية خلال المؤتمر البرلماني الإفريقي الحادي عشر.وكان من أهم هذه المعوقات : الفقر، الأمية، الفساد، نقص الحريات العامة، عدم تفعيل دور المرأة، نقص المعرفة وهجرة العقول العربية،غياب الحكم الصالح، سوء التخطيط وغياب التفكير الاستراتيج ي للتنمية،الخلافات السياسية وعدم الاستقرار الأمني وأخيرا غياب الشفافية[2]. وآخرون أسموها بالعوامل التي تعوق التنمية وتقف عقبة في سبيل تحقيقها لأهدافها وتم تصنيفها وفقا للاتي: عوامل ديموغرافية،وعوامل اجتماعية، وعوامل ثقافية، وعوامل نفسية، وعوامل تكنولوجية، وعوامل مادية و فنية[3].

وقد أرجع البعض أوجه الإعاقة في التنمية البشرية إلى سبب رئيسي كالسلطة التي تعترض العمل التنموي لأسباب سياسية[4] أو إلى سبب انتشار الفساد[5]أو إلى سببين رئيسين هما نزف العقول وانتشار الأمية[6] أو كما أرجع البعض تأخر الأداء العربي في مجال التنمية البشرية إلى جملة من الأسباب تتعلق بالمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد، وأيضا بغياب مفهوم الحكم الرشيد الذي يتيح الإدارة المثلى للموارد المتاحة[7].

ويرى الباحث أن هذه المعوقات تتفاعل ويرتبط بعضها مع بعض ويمكن تصنيفها بصفة عامة في فئات و طبقا لأكثر من معيار، الأول هو من حيث مصدرها معوقات داخلية أو معوقات خارجية، الثاني من حيث مضمونها وجوهرها معوقات اجتماعية أو معوقات سياسية أو معوقات إدارية وتنظيمية..، أم ا المعيار الثالث للتصنيف فيكمن في طبيعة هذه المعوقات محلية أو دولية ودرجة تأثيرها على مسار التنمية البشرية بمعنى معوق رئيسي أو معوق ثانوي. وفي هذه الدراسة سنركز على المعيار الثاني أي من حيث محتواها ومضمونها، ونعتمد التصنيف الذي قام به الدكتور أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد في كتابه "التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان" عندما تناول موضوع تحديات ومعوقات التنمية البشرية في الصفحة 243 وصنفها كما يلي:

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص 241

[2] جواد فيروز: "معوقات التنمية البشرية في المجتمعات العربية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1785،الجمعة 27 جويلية 2007 www.alwasat news.com تاريخ الدخول 10نوفمبر 2009

[3] سميرة كامل محمد علي ،أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق،ص 37

[4] إبراهيم الطارق: "معوقات التنمية البشرية"، منتدى حوارات الفاخرية، www.hawaraat.com التاريخ 12-4-2008

[5] المصطفى صوليح elmostafa.soulaih@menara.ma التاريخ 12-10-2009

[6] محمد الدعمي: "أوجه الإعاقة في التنمية البشرية"، www.almarefh.org **التاريخ 6-05-2009**

[7] طلال بن عبد العزيز: "التنمية البشرية"،www.hewaraat.com نشر **في 23-11-2005 الدخول12-11-2010**

1) معوقات ديموغرافية:

يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية.إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل. وعلى ذلك يعتبر السكان معوق من معوقات التنمية علة أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية. [1]كما يعد النمو السكاني في مقدمة المشاكل التي تواجهها البلدان العربية، إذ ينمو السكان في أغلبها بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، ونتيجة لذلك فان النمو السكاني ولد ضغوطا كبيرة على البيئة، تمثلت بزيادة مشكلات الإجهاد البيئي.إذ أن مشكلات النمو السكاني هذه ألقت بظلالها على جوانب عديدة تمثلت في توفير الحاجات الأساسية للسكان، من أمن غذائي وصحي وتعليمي، فالكثير من الموارد الأساسية في البيئة العربية، لم تكن كافية لسد متطلبات النمو السكاني، ولقد قادت الاختلالات والإخفاقات التنموية في البلدان العربية المتمثلة بالتركيز على التنمية في المدن وإهمال الريف إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة إما بحثا عن العمل أو نتيجة لتردي الخدمات في الريف، الأمر الذي تمخض عنه جملة مشاكل سكانية تمثلت في سوء التوزيع السكاني وارتفاع نسبة الحضر[2].

الأمر الذي دفع باتجاه خلق أزمة السكن واشتداد تفاقمها، فالغالبية الساحقة من النازحين اتجهت إلى مناطق سكنية معينة تتلاءم وتتجانس مع أوضاعها المالية وطاقاتها الفكرية، فانعكس هذا التوجه على القطاع الإسكاني نتيجة اشتداد الطلب وتزايد الضغط على المساكن المحدودة في هذه المناطق التي بدأت تفتقر إلى المساكن الشاغرة وتكتظ بالمباني الفقيرة المزدحمة بالسكان[3].

وتستهلك قضايا السكان الجزء المهم من جهود التنمية والاستثمار.ففي كثير من الدول العربية هناك نسبة 30-50 % من إجمالي الاستثمار ينخرط في أنشطة متصلة بالسكان مقارنة مع نحو 15% في البلدان الأوروبية.كما أن هناك ضغطا متزايدا على المنظومات الصحية والتعليمية، وفي كثير من الحالات دون زيادة بالقدر نفسه في أعداد الأطر المهنية اللازمة للتعامل مع هذه الزيادات في الطلب، الأمر الذي ينعكس تدهورا في نوعية تلك الخدمات[4].

كما أن النمو السكاني يمكن أن يوفر فرصا كبيرة للتنمية البشرية وفي ذات الوقت يفرض تحديات، وهذا يتوقف على إذا ما كا ن بوسع البلدان العربية توظيف الإمكانات البشرية التي يمثلها سكانها على نحو جيد وإلى حد كاف لتلبية تطلعات السكان إلى حياة رغيدة،إذ يمكن أن يكون النمو

---

[1] سميرة كامل محمد علي ، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 37

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 127

[3] محمد حسن دخيل: إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الطبعة الأولى، 2009،ص280

[4] علي جدوع الشرفات: التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق،ص 191

السكاني الكبير محركا للتنمية والرفاه البشري، إذا توفرت عوامل أخرى تساعد على حدوث نمو اقتصادي مثل مستويات استثمار مرتفعة ومستويات صحية وتعليمية وثقافية جيدة، وكذلك معرفة مناسبة بالتقنية. وأما التحديات التي تفرضها فتتمثل في أن أعدادا أكبر من الناس ستتقاسم موارد ووظائف محدودة، بحيث لا يمكن الإنسان من تحقيق ذاته وإشباع كامل رغباته وحاجاته التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة[1].

2) معوقات اجتماعية

بتصنيف سكان الكوكب الأرضي وفقا لمقاييس التنمية البشرية- لدى الأمم المتحدة- سوف نرصد أربع حالات: الأولى: عالم متقدم اقتصاديا وبشريا، والثانية: عالم متقدم بشريا ومتخلف اقتصاديا، والثالث: متقدم بشريا وفي سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي، والأخيرة: متخلف اقتصاديا وبشريا.وإذا استثنينا الحالتين الثانية والثالثة نظرا لاندماجهما تحت مقياس متقدم للتنمية البشرية فانه يتبقى لدينا حالتان الأولى لعالم متقدم كما وكيفا، والثانية لعالم متخلف تنمية ونموا.

فيما يتعلق بالعالم المتقدم الذي يمتلك مقاليد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، لاشك أنه سينفق كل غال ونفيس من أجل الحفاظ على استمرار ريادته وتقدمه، سواء كان ذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبه أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية من كل حدب وصوب إن لزم الأمر.

لعل ذلك سيكون منبعه يقين تلك البلدان بأن سر التقدم والرقي يكمن فيما تمتلكه من عقول قادرة على الإبداع والابتكار المستمر وسرعة الاستجابة للاحتياجات المتجددة التي تفرزها البيئة الدولية.

أما بالنسبة للعالم المتخلف أو النامي- كما يطلق عليه تجاوزا- فان مسيرته نحو معدلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم تعترضها العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

2-1 الفقر: يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو 1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

2-2 انتشار الأمية: وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس،

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 198

فان الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع [1]. وعلى الرغم من انتشار التعليم على المستوى العالمي، فان نسبة الأمية في العالم العربي مازالت مرتفعة، بالإضافة إلى وجود أعداد لا يستهان بها من الأطفال العرب في سن التعليم الابتدائي الذين لم يتسن لهم الالتحاق بالمدارس، إما بسبب الفقر أو نتيجة لعدم وجود مدارس في قراهم النائية[2].

2-3انخفاض المستوى الصحي: تعد العناية بصحة الفرد والمجتمع من الجوانب المهمة للتنمية البشرية، وتختلف في العادة طبيعة الرعاية الصحية والعلاج الطبي من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ففي حين تجد أن البلدان الفقيرة والنامية تعاني من مشاكل صحية ذات نمط معين خاص بها نتيجة للفقر وسوء الأوضاع البيئية والحياتية التي ترزخ تحتها، نجد أن الدول الغنية والمتطورة تعاني من مشاكل صحية هي الأخرى ذات نمط آخر. فالدول الفقيرة تعاني من الأمراض المزمنة(المستعصية) والتي تتسبب في وفاة نسبة كبيرة من الأشخاص، حيث يموت نحو17 مليون نسمة كل عام جراء الأمراض المعدية والمستعصية والطفيليات التي يمكن معالجتها كالإسهال والحصبة والملا ريا والسل، أما أفراد الدول الغنية فيعانون من أمراض الدورة الدموية التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالغذاء وأسلوب الحياة، ويلي ذلك الأمراض المستعصية [3]. بالإضافة إلى ذلك، فان من الأسباب المهمة لتردي الحالة الصحية للسكان قلة المؤسسات الصحية وتخلفها وسوء توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى قلة الكوادر فيها كالأطباء والممرضين والفنيين، مع تركزها على الأغلب في المدن الكبيرة.في حين يكاد يخلو الريف والمناطق النائية منها، إلا من بعض الوحدات الصحية الصغيرة والتي تفتقر إلى الكثير من المستلزمات اللازمة للعلاج[4].

ومن هنا تكمن أهمية توفير الرعاية الصحية للفرد قبل الحاجة للعلاج الطبي فالرعاية الصحية تكلف أقل مما يكلف العلاج الطبي، فهي تكلف مابين 500- 600 دولارا لإنقاذ حياة الإنسان عن طريق الرعاية الصحية الوقائية، أما تحصين الطفل ضد الأمراض الستة التي تؤدي إلى وفاتهم فلا يكلف إلا نصف دولار سنويا، كما أن علاج الجفاف الناتج عن الإسهال لا يكلف

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص ص 240،241

[2] عبد الرحمان بن حمد العطية:" تحديات التنمية والتطوير في المنطقة العربية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية website : http//www.ecssr.ae

[3] برنامج الأمم المتحدة الانمائي(1997) : تقرير التنمية البشرية لعام 1997،ص28

[4] علي جدوع الشرفات: التنمية الاقتصادية في العالم العربي،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،ط 1،المملكة الهاشمية الأردنية،2010،ص196

إلا10سنتات فقط(نصف دولار)، بالمقابل نجد أن الرعاية الطبية للفرد تكلف مابين 500–5000 دولار حسب نوع المرض[1].

ويختلف الإنفاق على الصحة في مناطق العالم المختلفة، وذلك حسب أولوياتها ونوعية الأمراض التي تواجهها، فبلغت في الدول المتقدمة حوالي 6.2%من ناتجها القومي الإجمالي عام 1996–1998 فيما بلغت النسبة في الدول النامية 2.2% فيما المتوسط العالمي بلغ 5.6 %كما في الجدول الآتي:

جدول رقم(8) الإنفاق على الصحة كنسبة %من الناتج القومي الإجمالي للفترة (1960–1998)

ت	المنطقة/السنة	1960	1990	1998–1996
1	جميع الدول النامية	1	1.9	2.2
2	الأقطار الأقل نموا	0.7	–	1.6
3	الدول العربية	0.9	–	–
4	شرق آسيا	–	1.6	1.5
5	شرق آسيا بدون الصين	–	2.0	2.4
6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.4	2.7	3.1
7	جنوب آسيا	0.5	0.7	0.9
8	جنوب آسيا بدون الهند	–	1.6	1.4
9	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	–	1.0	1.2
10	أفريقيا جنوب الصحراء	0.7	–	2.4
11	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	–	3.2	4.5
12	دول منظمة التعاون الاقتصادي	4.2	5.2	6.2
13	العـــــــــــــــالم	–	4.7	506

المصدر:1-UNDP(2000)Human developmentReport2000, Table16,P217

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(1993) تقرير التنمية البشرية لعام1993، الجدول12، ص215

2–4 سوء التغذية(انعدام الأمن الغذائي): إن سوء التغذية منتشر ف ي كثير من البلدان النامية، حيث يعيش ما يزيد عن مليار إنسان من سكان العالم في فاقة مذلة، حيث يبقون على قيد الحياة بأقل من دولار واحد يوميا في مقابل أغنى خمس من سكان العالم يستهين الكثير منهم بإنفاق دولارين يوميا على فنجان قهوة الكابوتشينو، ويعيش هؤلاء الفقراء في بلدان يموت ملايين الأطفال

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1991) تقرير التنمية البشرية لعام1991،ص22

فيها بسبب العوز إلى ناموسية بسيطة تقي من البعوض [1]، بل وترتبط الوفاة في كثير من الأمراض التي تصيبهم بسوء التغذية، وبالعيش في بيئة غير سليمة، لاسيما المياه الملوثة[2]، وهذا يعني انتشار الفقر المطلق والذي يعني أكثر من مجرد الدخل المنخفض، حيث يضاف إليه سوء التغذية وضعف الصحة ونقص التعليم أو انعدامه [3].كما يعد أيضا سوء التغذية سببا رئيسيا في وفيات الرضع(دون العام) والأطفال (دون الخامسة)،وبذلك يضيع جزء من الاستثمار الذي أنفقه المجتمع في تربية ورعاية صحة الطفل،لأن الوفاة المبكرة من شأنها أن تقصر الفترة الزمنية الإنتاجية من عمر الاستثمار البشري. ويعد سوء التغذية من العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين،حيث يتسبب سوء التغذية في إضعاف قوتهم على العمل،قدرتهم على التركيز.

ولعل أخطر مؤثرات سوء التغذية على إنتاجية العمل هو أن القدرة على التعلم تضعف بسبب سوء التغذية والمرض [4]. ووصل مجموع السكان المصابين بسوء التغذية إلى 828 مليون في العالم النامي عام 2000 وأكثر من 1.2 بليون يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم [5] وبالنسبة للدول العربية نجد أنها تعاني من أزمة غذائية تتمثل أساسا في نقص وسوء التغذي ة، والتبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة؛ وقد زاد من حدة هذه الأزمة حدوث تغيرات عديدو وهامة في عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينات؛ وتتمثل تلك المتغيرات الدولية ذات الأثر المباشر وغير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي العربي في[6]:

تدهور أسعار المواد الأولية وخاصة النفط في السوق العالمية، ويمكن أن تتلاعب أو تتحكم الدول الصناعية المتقدمة في أسعاره مستقبلا، لأنها حرصت على استبعاده من أحكام اتفاقية الجات.الشروع في تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية والمتمثل أساسا في اتفاقية جولة أورغواي، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية، والتي تمثلت آثاره السلبية في ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية[7].

2-5 البطالة: لعل أهم ما يميز الدول النامية عن غيرها، الجانب المتعلق بتزايد عدد السكان خاصة النشطين منهم، فقد ظلت البطالة تتراكم بهذه الدول منذ السبعينات من القرن

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005): تقرير التنمية البشرية لعام 2005،ص3

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1994): تقرير التنمية البشرية لعام 1994،ص27

[3] البنك الدولي(1980): تقرير التنمية البشرية في العالم 1980،ص45

[4] محمد سمير مصطفى وآخرون:حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة، المعهد العربي للتخطيط، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1989،ص،ص-20،21

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2004): تقرير التنمية البشرية لعام2004،ص30

[6] الأمن الغذائي هو إتاحة الفرصة لجميع السكان في أن يحصلوا على أغذية مأمونة ومغذية في جميع الأوقات وفيه ثلاث أبعاد(1-توافر الغذاء.2- إمكانية الحصول عليه ماديا.3- استقرار امداداته على كل المستويات)

[7] عيسى بن ناصر: "انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 22، ديسمبر2004،ص47

الماضي.ففي الوقت الذي كانت تنموا فيه قوة العمل 4% سنويا، فانه يتعين عليها أن تحقق معدلا للنمو الاقتصادي لا يقل عن 6% سنويا، حتى يمكنها من امتصاص الزيادة التي ستحدث في قوة العمل، وهو مالم يتحقق.وإذا أرادت أن تمتص تراكم البطالة فان عليها أن ترفع بمعدل نموها الاقتصادي إلى مدى يتراوح بين 8% و9% سنويا. وتلك في الحقيقة تقديرات يصعب تحقيقها، إن لم نقل استحالتها على الأقل في الظروف الاقتصادية الراهنة. [1] فالبطالة هي الآن في أعلى معدلات لها في فترة ما بعد الحرب في كثير من البلدان – حتى في ألمانيا التي بلغت نسبة البطالة فيها 12% في أوائل 1997– وهي آخذة في الازدياد في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام 1995، تراوحت نسبتها بين 3% في اليابان و 23% في اسبانيا وتأثر بها 36 مليون شخص.وتضاعف البطالة من العزل الاجتماعي؛فالوظائف والدخول ليست مجرد ضرورة اقتصادية، لكنها أيضا وسيلة للمشاركة في الحياة المجتمعية.ومع تضاؤل أهمية الأسرة والمجتمع، أصبح العمل هو المكان الرئيسي للتفاعل مع الآخرين واثبات الهوية[2]. ومما يزيد من آثار مشكلة البطالة، أن إعانات البطالة ضئيلة في البلدان العربية، نتيجة لذلك فقد تزايدت نسبة الذين يعيشون في حالة فقر وتدهورت أحوال العاطلين عن العمل في معظم البلدان العربية، وأن تعثر أغلب هذه البلدان في تحقيق التنمية البشرية المنشودة– على الرغم من الانجازات المتحققة من قبل بعض البلدان– قاد إلى استمرار معاناة الإنسان العربي وقدرته على توفير حاجاته الأساسية في أغلب الحالات[3].

3) معوقات ثقافية:

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات [4]. وتتمثل هذه المعوقات في التواكلية والشعور بالعجز والتمسك بالقديم ومقاومة التغيير واعتماد الناس عليها في تقديم كافة الخدمات وكذلك القيم السائدة في المجتمع، ومختلف العادات والتقاليد وعدم تفعيل دور المرأة.

3–1 التواكلية والشعور بالعجز: وهذه المشكلة يمكن ملاحظتها في الدول المتخلفة على مستوى المجتمع بنفس الصورة بدلا من مستوى الفرد وحده فمن أخطر ما يواجه بعض المجتمعات

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب:البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية2010،ص249

[2] عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 244

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 143

[4] سميرة كامل محمد علي و أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة،مرجع سابق،ص 44

أن تشعر بالعجز عن أن تعمل بنفس القدر الذي تعمل به غيرها من المجتمعات، والذي يتسبب في إحباط المواطنين ويضعف من صور الاعتماد على الذات لهذه المجتمعات[1]؛ حيث صارت اللامبالاة والعزلة والرضا بالأمر الواقع من السمات الشائعة للمجتمعات غير القادرة على اتخاذ القرار ولا يدركها الفرد العادي في هذه المجتمعات ويرى النسكي أن المشاركة يمكن أن تحقق بين الجماعات التي تشعر بالمرارة والاستياء وتسعى بجهد منظم إلى تعديل هذه الأوضاع. وقد أشار كروسير إلى أن الدراسات أكدت تشاؤم الفقراء فيما يتعلق باحتمالات تغيير بيئاتهم، نتيجة لقرون من الإحباط والإهمال وعدم تقدير المسئولية لاحتياجاتهم الأساسية التقدير المناسب. وقد وصف هانتيرهذه الاتجاهات بأنها تؤدي إلى الهزيمة الذاتية .وهذه الانهزامية تعرقل مشاركة ذوي الدخول المنخفضة كما يفقد هؤلاء اهتمامهم بالعمل من أجل تغيير الظروف التي يعيشون فيها[2].

3-2 التمسك بالقديم ومقاومة التغيير: ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ماهو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير. وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حين يجدون كثير من المقاومة من أفراد المجتمع تجاه الوحدات الصحية أو المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي.

ويعتبر الرفض والعداء للهيئات الحكومية ليس قاصرا على المناطق الريفية وحدها وإنما أيضا في المناطق الحضرية.ويتضح ذلك حين تقوم أجهزة الإحصاء بتعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة[3].

لذلك فان لظاهرة السلوك الإنساني والعوامل النفسية المرتبطة به دور مهم في عمليات التغيير ويجب العمل على دراسة تلك العوامل النفسية والتعرف على مفاتيح الشخصية وكيف يمكن العمل على قبولها بالتغيير والأخذ به،لأن التغيير إذا كان مرتبط بحياة البشر أو أساليب عملهم لا يمكن فرضه عليهم بدون قبول منهم.ومقاومة التغيير ظاهر تيواجهها كل المجددين في كافة المجالات حتى في استصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الجديدة[4].

3-3 القيم السائدة في المجتمع: يتوقف قبول التجديد والتغيير في المجتمع على أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفرا د والجماعات، والتي تكون النظم الاجتماعية. ومن أهم العوامل

[1] مرزوق عبد الرحيم عازف: التحديات الاجتماعية والثقافية لإدارة التنمية الريفية، المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1979،ص14

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي،دار الوفاء، الإسكندرية، 2007 ،ص98

[3] سميرة كامل محمد علي ،أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 45

[4] سعد طه علام: التنمية...والدولة، مرجع سابق،ص 124

الاجتماعية التي تعوق التنمية البشرية النظم الاجتماعية السائدة والقيم [1] والقيمة هي " كل ما يعتبر جديرا باهتمام الفرد وعنايته لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سيكولوجية ..وهي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية ينشر بها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه وتؤثر في تعليمه.."[2]

فالمخطط لابد أن يضع نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها.فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية. فنجد في كثير من المجتمعات التقليدية أن مشاكل التغذية والطعام تعتبر من المشاكل الهامة التي تواجه الهيئات العاملة في التنمية.مثال ذلك المشاكل التي واجهتها منظمة التغذية العالمية لحل مشاكل نقص الطعام لرفض المواطنين زراعة محاصيل غذائية لأنها مألوفة لديهم أو لارتباطها ببعض القيم الدينية، فعلى الرغم من معرفتهم التامة بأنها ستعود عليهم بالخير إلا أنها قد لا تتلاءم مع أفكارهم الدينية.وأوضح مثال على ذلك إعراض الهندوس عن تربية الأبقار تربية اقتصادية لاستخدام لحومها وألبانها استخداما امثل[3].

ويخضع نظام القيم السائد لمؤثرات متعددة منها الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التي ارتبطت به، فالتنظيم الديني السائد مسئول إلى حد كبير عن نظام القيم الذي يحدد الغايات العليا للحياة، فالحاجات الاجتماعية تختلف باختلاف القيم، وحتى الحاجات البيولوجية فان طريقة إشباعها تخضع لتنوع كبير باختلاف القيم. فهناك من يرى أكل اللحوم جريمة، وهناك من يعتبر الانغماس في لذات الدنيا ابتعاد عن الغايات الحقيقية للحياة.

وتؤدي القيم والمعتقدات السائدة في بعض البلدان النامية إلى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع الإنسان أن يغيره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغيير هذا الواقع.وتؤدي سيادة هذه التقاليد إلى التقليل من شان الحياة الدنيا وتمجيد الحياة الأخرى.كما تؤدي سيادة بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنمط الحضاري الذي يعيش فيه الفرد إلى خلق نوع من التقديس للإطار المادي الذي يعيش فيه ومن ثم عدم استعداده لقبول التغيير[4].

3-4 العادات والتقاليد: تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به.ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا.ومثال ذلك رفض البدو

[1]أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص 243

[2]أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص348

[3]سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر:التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 44

[4]هشام محمود الاقداحي: معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2009،ص، ص- 244،245

سكان الصحراء العمل الزراعي الذي يعتبر في نظرهم أحقر المهن التي يقوم بها الإنسان بينما يعتبر الرعي من أشرف المهن ولذلك لم يقبلوا على تلك الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها في بعض هذه المناطق [1].وأيضا يقدر البعض عدد رؤوس البقر في الهند بحوالي ثلث عدد الأبقار في العالم، ونستطيع بذلك تصور مدى الفقر والضياع في الموارد الذي يترتب على هذه التقاليد السائدة.. فحيوانات الجر تعد ولا شك أحد عناصر رأس المال الثابت في الزراعة إلا أن هذا الرأسمال غير مستغل، أضف إلى ذلك إمكانية إسهام هذا الجنس البقري في حل مشكلة الغذاء في الهند ويؤدي تقديس الحيوانات وعدم السماح بقتلها إلى جعلها وسيلة لنقل عديد من الأمراض والأوبئة وبالتالي تؤثر علو مستوى الصحة العامة.

وتؤثر القيم والعادات السائدة في أنماط الاستهلاك والاستثمار السائدة، مثال على ذلك الإنفاق الاستهلاكي على الطقوس والأفراح والمآتم والأعياد[2].

فالمعتقدات الخاطئة والعادات والتقاليد القديمة بالبلاد النامية قللت من أهمية الحوافز المادية إذ تغلب عليها الاعتبارات الشخصية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من عقبات التنمية في الدول النامية وتضييق الخناق عليها[3].

3-5 عدم تفعيل دور المرأة: إذا كانت العادات والتقاليد قد لعبت دورا في تخلف المرأة العربية عن الرجل في كثير من النواحي،فعلى سبيل المثال، فان مشاركة المرأة في قوة العمل أقل منها عند الرجل،فضلا على مشاركتها الشعبية ووعيها بمشاكل وقضايا مجتمعها أقل على الرغم من أنها هي الفاعلة في المجتمع،فهي التي تنجب الأطفال وتنشئهم وتربيهم، وهي المنوط بها أعمال البيت من نظافة وتدبير الاحتياجات الخاصة به[4].

لا تتمتع المرأة في أي مجتمع الآن بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل.وهذا الوضع الذي يفتقر إلى المساواة يترك تفاوتات كبيرة بين ضخامة مساهمة المرأة في التنمية البشرية وقلة نصيبها من فوائد تلك التنمية. وصحيح أنه بعد قرون من الإهمال، شهد العقدان الماضيان جهودا غير مسبوقة في مجال التنمية البشرية أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق تقدم سريع في بناء قدرات المرأة وفي سد الفجوات بين الجنسين فيم يتعلق بتلك القدرات. ورغم هذا التقدم مازال يوجد نمط واسع الانتشار من انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في حصولهما على التعليم والصحة والتغذية، والأكثر من ذلك، في مشاركتهما في المجالين الاقتصادي والسياسي.فالمرأة أصبحت تحصل الآن

[1] سميرة كامل محمد علي ، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 42

[2] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مرجع سابق،ص 245.

[3] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية،نفس المرجع ،ص 94

[4] محمد علي طه ريان: "دور مؤسسة تعليم الكبار في مواجهة تحديات التنمية البشرية بمحافظة شمال سيناء"، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مصر،العدد2 سنة2004، ،ص60

على نصيب أكبر من فوائد الخدمات الاجتماعية، العامة والخاصة على السواء، ولكنها مازالت محرومة من المساواة في فرص المشاركة السياسية والاقتصادية.ولا تتمت ع المرأة بنفس الحماية والحقوق اللذين يتمتع بهما الرجل في قوانين كثير من البلدان.

إن الحيز السياسي ملك لجميع المواطنين، ولكن الرجال يحتكرونه.ومع أن المرأة تشكل نصف عدد الناخبين، فإنها لا تشغل سوى 10 % من المقاعد في برلمانات العالم، في منتصف عام 1994، منها 4% في الدول العربية و 35% في بلدان الشمال الأوروبي[1].

4) معوقات إدارية:

وهي معوقات تتمثل في سوء التخطيط وعدم توفر القيادات ذات الثقة والكوادر الفنية المناسبة والفساد الإداري.

4-1عدم توافر القيادات ذات الثقة والكوادر الفنية المناسبة:تعد القيادة ظاهرة عامة في المجتمع وتوجد في المجتمعات كلها، وبصرف النظر عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي، فان القيادة توجد سواء أكان هذا المجتمع متقدما أم ناميا أم متخلفا [2]. والقيادات المحلية(الطبيعية) هم الأفراد الذين يلقون التقدير والاحترام والقبول في المجتمع المحلي، بغض النظر عن الوضع المادي أو الوظيفي وهم من يسعى إليهم الأهالي لطلب الرأي والمشورة. وتلقى آرائهم وأحكامهم القبول والاحترام بين أفراد المجتمع.هؤلاء لابد من إتاحة المجال والفرصة لمشاركتهم نظرا لما تضيفه هذه المشاركة من فاعلية وايجابية[3].

إن نجاح برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المادية فحسب، بل يعتمد أيضا على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع المحلي بأكمله في عملية التنمية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدي لأي مقاومة داخلية لجهود التنمية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتنمية وتدريب وإعداد قيادات محلية ناضجة تقود عملية التنمية.وإذا اتصفت القيادة المحلية بصفة معينة كالموضوعية والإخلاص والقدرة على التعبير والإقناع والولاء لأهداف المجتمع فإنها تستطيع أن تقوم بدور فعال ومؤثر في تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التعيير المطلوب في حياة الأفرا د وتخلق فيهم الرغبة في الإقبال على المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في تطوير المجتمع وتنميته[4].

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق،ص 567

[2] باسم محمد ولي ، محمد جاسم محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2004،ص347

[3] سعد طه علام: التنمية..والدولة، مرجع سابق ص 185

[4] محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مرجع سابق،ص 93

حتى وان كانت هناك فئة من القيادات تهتم بقضايا المجتمع إلا أن الفئة الغالبة تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية، وأهم المعوقات الخاصة بهذه الفئة من القيادات هي:

عدم الالتصاق بأبناء المجتمع والتعبير عن مشكلاته الحقيقية.

السعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية لهم ولأقربائهم.

عدم وضوح الأهداف التنموية لديهم.

انخفاض مستوى تعليمهم.

الاهتمام بتحقيق أهداف السلطة أكثر من الاهتمام برغبات المجتمع والتعايش مع مشكلاته[1].

ولعل قلة هذه القيادات ذات الثقة والسمعة الطيبة وذات الكفاءة، يشكل أهم الفروق بين الدول النامية والمتقدمة والدول التي تتقدم بخطى سريعة في مسار التنمية البشرية.

4-2 الفساد الإداري: تعتبر ظاهرة الفساد الإداري من أهم التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيقها لسياستها الاقتصادية، باعتباره العائق الأساسي أمام النمو الاقتصادي.وهو ظاهرة عالمية نجدها في كافة المجتمعات أيا كان موقعها الجغرافي أو عصرها.فهي ليست جديدة ولا تقتصر على بلد بعينه.وقد اتسع نطاق ظاهرة الفساد الإداري في السنوات الأخيرة، مما زاد من اهتمام الهيئات الدولية به، وهو ما يظهر من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية، إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن.ولاشك أن استفحال ظاهرة الفساد الإداري في البلدان النامية هو من المعوقات الرئيسية التي تشغل موقعا من مواقع الصدارة التي تهدد تواصل العملية التنموية فيها،مما يحتم ضرورة مواجهته للحد من آثاره السلبية المختلفة على المسار التنموي[2].

من جانبها كشفت "منظمة الشفافية الدولية" غير الحكومية في تقريرها السنوي في برلين، أن 75 بالمائة من دول العالم تقريباً شديدة الفساد، بدءاً بالدول التي تواجه حروباً مثل العراق وأفغانستان.

ووجهت "منظمة الشفافية الدولية" في دليلها للعام 2010 عن الفساد، تحذيراً إلى الحكومات، معتبرة أن الفساد يهدد جهودها لدعم الأسواق المالية ومكافحة الاحتباس الحراري والفقر، وفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية.

وأوضحت المنظمة أن مؤشر الفساد أدنى من المتوسط لدى 75 بالمائة من البلدان الـ178 التي درستها في دليلها، والمؤشر الذي أعد بفضل استطلاعات للرأي شمل رجال أعمال

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي،مرجع سابق، 2007،ص113

2ميلود زيد الخير: "إطار نظري حول الفساد الإداري"،(ورقة مقدمة خلال الملتقى الوطني الخامس حول الفساد الإداري)، 18-19أفريل2010،جامعة أم البواقي

ومتخصصين، ويتراوح من 10 لبلد يعتبر "نظيفاً" إلى الصفر لبلد يتفشى فيه الفساد. ومن جانبها قالت منظمة الشفافية الدولية أن الولايات المتحدة تراجعت ولم تعد من بين " العشرين الأوائل" في جدول عالمي لأقل الدول فسادا في العالم بعد أن لطختها فضائح مالية وتأثير المال على السياسة . وفي مفارقة كبيرة تؤكد على خطورة الفساد وأهمية تضافر الجهود الدولية ضمن برامج جماعية للحد منه ومكافحته أظهرت تقارير حديثة أن الفساد قد طال أيضا مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وفروعها بأنحاء العالم وخاصة فيما يخص العقود المالية المتعلقة بعمليات الإغاثة وحفظ السلام في أماكن متفرقة من العالم ، وتعرض برنامج الأمم المتحدة للانتقاد عندما أدت سلسلة من التحقيقات أعقبت غزو العراق في 2003 إلى توجيه اتهامات كثيرة وإدانة واحدة على الأقل تتضمن سوء استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء[1].

4-3 قصور النواحي الإدارية في تحقيق التوازن والتنسيق بين الأجهزة المشتركة في التنمية حتى تتمكن من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، ويسبب هذا القصور:

- ✓ تداخل وتضارب وازدواج اختصاصات الأجهزة.
- ✓ الافتقار إلى نظام جدي سليم للحوافز.
- ✓ عدم تطوير مرونة التشريعات الخاصة بالعاملين.

4-4 عدم جدية المتابعة والتقويم لخطط وبرامج التنمية للتأكد من سلامة تحقيق الأهداف في مراحل مبكرة ثم إعادة تقدير الموقف التنفيذي بصفة مستمرة للإعداد.

4-5 قيود البيروقراطية والإسراف في النفقات والتسيب في العمل.

5) معوقات سياسية:

وهي معوقات تتصل بنظام الحكم في المجتمع ومدى تفويض السلطات على المستويات المختلفة ونوع القيادة وأسلوبها ونوع الإيديولوجية السائدة وشكل العلاقات بين السلطات العامة التشريعية والقضائية والأزما ت الدولية على الأوضا ع الداخلية والظروف الاستعمارية وانعكاس آثارها على جوانب المجتمع[2]. كما يؤدي الصراع على السلطة وتمسك الرؤساء التقليديين بالسلطة والنفوذ إلى ظهور النزاع والصراع الذي يمتص اهتمام وجهد أفراد المجتمع جميعا ويبعدهم عن الهدف الرئيسي وهو الاهتمام بتنمية مجتمعهم. ولن يتأتى هذا الاهتمام إلا إذا تضافرت الجهود للمشاركة الايجابية في تحقيق خطط التنمية[3].

1دون كاتب:"الفساد من مثلبة شخصية إلى ظاهرة دولية"،شبكة النبأ المعلوماتية،تاريخ النشر 2كانون الأول2010،الموقع www.annabaa.org

2أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص 245

3سميرة كامل محمد علي ، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 41

5-1 عدم الاستقرار الأمني(انعدام الأمن البشري):إن التقدم في مجال التنمية البشرية يعزز التقدم في مجال الأمن البشري، وأن الفشل في أي منهما ينعكس سلبا على الآخر،فالأمن والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة" فالأمن البشري ليس مفهوما دفاعيا،كما هو الحال بالنسبة لأمن الحدود أو الأمن العسكري، بل انه مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة "[1]. وأن التنمية البشرية مفهوم واسع النطاق- لأنه عملية توسيع خيارات الناس- والأمن البشري معناه أن يمارس الناس هذه الخيارات في أمان وحرية وباستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غدا.وللأمن البشري جانبان هما: الأمن من التهديدات المزمنة وكذا الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة.فالمجاعات والصراعات الاثنية والتفكك الاجتماعي والإرهاب والتلوث والتجار بالمخدرات.كلها تهديدات تؤثر على الناس في كل مكان[2].

وعلى هذا الأساس فيمكننا القول على أن الاستقرار الأمني يهيئ الظروف المناسبة للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتطلبه التنمية البشرية.وأن ما يحدث من خلال الاختلال الدولي لصالح الولايات المتحدة وشنها الحروب والحملات العسكرية تحت مسمى مكافحة الإرهاب، ينعكس تأثيره السلبي على التنمية البشرية المستدامة لما تجلبه الحروب من ويلات ودمارات تنعكس سلبيا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذلك البيئي والصحي والتعليمي للبلدان[3].

وللاستدلال على أن عدم الاستقرار الأمني يشكل عائقا أمام مسار التنمية البشرية، نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ربط في تقريره لعام 2005 بين تدني مستويات التنمية وحدوث نزاعات مسلحة، حيث أورد أنه "من بين 32 بلدا في فئة بلدان التنمية البشرية المنخفضة، هناك 22 بلدا عانى كل منها نزاعا في وقت ما منذسنة1990.والبلدان التي قاست وتقاسي من النزاعات العنيفة،ممثلة بنسبة كبيرة للغاية في مجموعة البلدان الخارجة عن سكة الوصول إلى الأهداف الإنمائية في استشرافاتنا للعام2015.فمن البلدان الاثنين وخمسين التي تشهد ارتدادا أو ركودا في محاولتها تخفيض وفيات الأطفال،ثمة 30 بلدا عانى النزاع منذ العام 1990"[4].

5-2 تجاهل المشاركة الشعبية:أن التنمية تقوم على كل من الجهود الشعبية والحكومية ومن الخطورة أن تسير التنمية بالاعتماد على الجهود الحكومية وحدها، ومن الأهمية بمكان أن تشارك الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة، والمعروف أن التغيير المنشود لا يتسم إلا إذا تم عن رغبة وإقناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالإضاف ة إلى أن مشاركة المواطنين في جهود التنمية

1دون كاتب: "العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشري"،شبكة النبأ المعلوماتية،(www.annabaa.org) تاريخ الدخول

2عبد الله عطوي: السكان والتنمية، مرجع سابق،ص ص، 35،37

3رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 177

4برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005): تقرير التنمية البشرية لعام2005، ص38

يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية التي يحتاجها السياسي والاجتماعي وهو جوهر عملية التنمية.[1] وقد أكدت تقارير التنمية البشرية على هذا الجانب كثيرا، وأشارت إلى انه على الحكومات الوطنية أن تسمح لشعوبها بان تمارس تأثيرا أكبر على القرارات التي تؤثر في حياتها ووضعت مقياسا لمعرفة مدى تحقيقه ومقارنته دوليا أسمته مقياس التمكين[2].

والمشاركة الحقيقية في التنمية لا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي وهي وسيلة لدمج أو إدخال الأفراد في العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسؤولياتهم تجاه المشاركة في التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فان المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم[3].

إن تجاهل المشاركة الشعبية والاعتماد على دراسة احتياجات المجتمع دون الرجوع إلى الواقع الفعلي لهذه المجتمعات، من شأنه أن يؤدي إلى عجز أفراده عن ملاحقة التطورات الحاصلة ويجعلهم يشعرون بالغربة داخل المجتمع الذي يعيشون في إطاره، وفي هذا يتناول" جاك روثمان"Jac.Rothman" المشاركة من عدة زوايا:

المشاركة كهدف في حد ذاتها لتعويض تفكك العلاقات في المجتمع.

المشاركة كوسيلة للتعبير عن ممارسة الديمقراطية.

المشاركة من الوجهة التحليلية كوسيلة للاختبار بين البدائل والأهداف .ثم يؤكد العلاقة بين المشاركة والطبقة الاجتماعية على أساس أن هناك علاقة بين محددات المشاركة ومداها[4].

إن الحرية السياسية والمشاركة جزء من التنمية البشرية، سواء باعتبارهما هدفين إنمائيين في حد ذاتهما أو باعتبارهما وسيلتين لتعزيز التنمية البشرية. فالحرية السياسية والقدرة على المشاركة في حياة مجتمع المرء لا تقلان أهمية للتنمية البشرية عن القدرة على القراءة والكتابة أو التمتع بصحة جيدة. فبدون الحريات السياسية– من قبيل القدرة على الانضمام إلى رابطات أو تكوين آراء والتعبير عنها– تصبح خيارات الناس أقل كثيرا[5].

1محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مرجع سابق،ص 95

2برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993): تقرير التنمية البشرية لعام 1993،ص5

التمكين : يعني أن تكون التنمية من صنع الناس وليس فقط من أجلهم، ومن ثم يجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

3سعد طه علام: التنمية ...والدولة،مرجع سابق،ص 16

[4]Jacque Rothman ,Planning and organization for social change ,Columbia university Press,N.Y,1974,pp281-316

[5]عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق،ص846

6) معوقات متصلة بالتخطيط :

6-1 سوء التخطيط وغياب التفكير الاستراتيجي: يكون التخطيط معوقا في حد ذاته من معوقات التنمية البشرية، إذا لم يتفق مع برامج التنمية وحاجات المجتمع،وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها.كما يعتبر عدم إجراء البحوث قبل البدء في عمليات التخطيط معوقا أيضا لبرامج التنمية، فكثير من المشروعات التي تنفذ دون إجراء دراسات سابقة تتعرض للفشل[1].كما تعتبر مشكلة نقص المعلومات وعدم وجود قدر مقبول من البيانات الضرورية للقيام بعملية التخطيط معوقا آخر ربما قد يضع تقارير الأمم المتحدة في موضع الشك بسبب التناقض والتضارب بين معطيات الحكومات وأرقام الهيئات الأممية وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية، وقد أشار إلى ذلك وزير التخطيط والاستشراف في الحكومة الجزائرية خلال عرض نتائج التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2010 بجنان الميثاق[2].

وكذلك كل المعلومات المتعلقة باحتياجات المجتمع، حتى يتم توجيه الموارد باتجاه تلبية الاحتياجات الأكثر أهمية للمجتمع، وحتى يتم في إطار ذلك تفضيل الأهم على المهم، وهذا يتطلب وجود نظم إحصائية وأجهزة إحصائية وكوادر ومؤسسات إحصائية قادرة بحيث توفر البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل منتظم ومستمر ودقيق قدر الإمكان[3].

فالتخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي لتقبل المسميات الجديدة في المجتمع كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل ذلك. [4] والنجاح في التنفيذ يقوم أساسا على التخطيطالجيد فالخطة المعدة إعدادا جيدا، يتأكد نجاحها من خلال التنفيذ.أما بالنسبة للمبادئ التخطيطية بصفة عامة، والتي لابد من أخذها في الاعتبار فهي شمولية الخطة، وواقعية الخطة، ومرونة الخطة، واستمرارية الخطة.[5]

من معوقات التنمية البشرية:

(أ)العوامل التكنولوجية: إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر

[1] سميرة كامل محمد علي و أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 49

[2] يومية الخبر، الثلاثاء 9 نوفمبر 2010 ،ص5

[3] فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص339

[4] محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مرجع سابق،ص 95

[5] سعد طه علام ، التنمية...والدولة، مرجع سابق،ص 185

والعشرين. وهذا التقدم الفني الكبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوروبا وأمريكا. وإذا سار التقدم الفني سيرا بطيئا في الدول النامية وتضاعفت سرعته في الدول المتقدمة فان الهوة ستستمر في الاتساع، ولذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للارتفاع بمستواها في ميادين الإنتاج[1].

وهناك حقيقة هي أنه مع مضي إعصار العولمة قدما وما يحمله في طياته من إرساء معيار البقاء للأصلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقه.لذا فانه يتطلب من الدول النامية أن تصحو من غفوتها واعتقادها بان محاكاتها للمظاهر المادية لحياة أهل الغرب من الكوكاكولا إلى المحمول يعني أنها تعيش حياة بشرية ناعمة !! ولكن عليها أن تؤمن بأن إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي مشروط بقدرتها على خلق إرادة وطنية واعية وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد(العولمة).فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرتهن بقدرة أجيالها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية، وهذا لن يكون إلا باعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره[2].

(ب)المشكلات البيئية: قادت العولمة إلى ظهور جملة من المشكلات البيئية فضلا عن تكريس مشكلات أخرى واتخاذها أبعادا أخرى جديدة باتت تتنامى على المستوى العالمي. ويمكن تقسيم مشكلات البيئة إلى نوعين، أحدهما يأتي نتيجة لبطء عملية التنمية وانتشار الفقر والتخلف الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد واستنزافها بطريقة غير مستدامة تقود إلى تدهور البيئة وتدهور إنتاجية الأرض والإنسان معا، إضافة إلى زيادة معدلات النمو السكاني باطراد مما يجعل معدلات تراكم التلوث بمختلف أنواعه أكبر مما تستطيع البيئة.أما النوع الثاني فيأتي نتيجة للنمو الاقتصادي المسارع المرتبط بالتطور التقني والعلمي المؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وبالتالي إلى تزايد الإنتاج، كما أنها أدت إلى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية وبالتالي إلى زيادة تلوث البيئة[3].

فالتلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث.هذا فضلا عن

[1] سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، مرجع سابق،ص 46

[2] سيد عبد العزيز: " التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع"، www.islam-online.net

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 206

عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنما ط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها[1].

إن كل نشاط استهلاكي بشري، تقريبا، تترتب عليه آثار بيئية طيلة دورة حياة المنتج –بدءا من الإنتاج إلى الاستهلاك وصولا إلى التخلص من النفايات:

فاستخدام الموارد غير المتجددة(المعادن والفلزات والوقود الأحفوري) يستنزف أرصدتها وتوافرها في المستقبل.

والاستخدام المكثف للموارد المتجددة (التربة والأخشاب،والأسماك) وإساءة استعمالها يؤدي إلى تدهور حالتها ويزيد من شحها للأجيال الحالية والمقبلة.

وانبعاث الملوثات تخلق أوضاع محلية غير صحيحة، فدخان السجائر يملأ غرفة والأدخنة المنبعثة من حركة المرور تخيم فوق مدينة، مما يؤذي صحة جميع من هم قريبون.

وتوليد تلوث ونفايات تتجاوز قدرة كوكب الأرض على استيعابها يؤدي إلى حدوث تغيرات حرجة في درجة حرارة كوكب الأرض وحموضتها،مما يؤثر على مستقبل الجميع[2].

خلاصة الفصل :

إن عدم تحقيق حالة من النمو في البلدان العربية عامة هو بلا شك نتاج وجود مجموعة من العوامل التي حالت أو مازالت تحول دون تحقيق هذه الغاية. هذه العوامل هي في الحقيقة مجموعة من العوائق التي تقف في طريق التنمية البشرية، قد ساهمت بشكل مباشر في إعاقة التنمية البشرية ومن ثمة إيجاد فجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية.

وقد حاول الباحث في هذا الفصل جمع هذه المعوقات وتقسيمها في فئات معينة بناء على المجال الذي تؤثر فيه هذه المعوقات، وتمثلت في المعوقات الديموغرافية والاجتماعية، والثقافية و الإدارية والسياسية، وأخرى متصلة بالتخطيط.

[1] أبو الحسن عبد الموجود ايراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص 242

[2] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية،مرجع سابق،ص 322

الفصل الخامس:

الإتجاهات

أولا:مفهوم الإتجاهات

ثانيا:طبيعة الإتجاهات

ثالثا:أنواع الإتجاهات

رابعا:وظائف الإتجاهات وطرق تغييرها

خامسا:طرق قياس الإتجاهات

تمهيد

تعتبر الاتجاهات النفسية الاجتماعية من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، وهي في نفس الوقت من أهم دوافع السلوك التي تؤدي دورا أساسيا في ضبطه وتوجيهه.فالاتجاهات – كما يقول علماء التربية يظل أثرها دائما بينما تخضع الخبرات المعرفية عادة لعوامل النسيان.ومن هذا المنطلق ارتأينا استخدام هذا المقياس وتوظيفه في بحثنا هذا من أجل التعرف على مختلف الاتجاهات الكامنة لدى أفراد المجتمع الدراسة، وهي مواقف تتسم بالموافقة أو الرفض أو الحياد تجاه مواضيع التنمية البشرية عامة.

أولا: مفهوم الاتجاهات

1) مفهوم الاتجاهات:

يعد المفكر الانكليزي هربرت سبنسر H.Spencer من أوائل علماء النفس الذين استخدموا اصطلاحالاتجاهات النفسية، وذلك في كتابه المسمى " المبادئ الأولى" الصادر سنة 1862 فقد كتب يقول: "إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل كثيرة، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه". وهذا الاستعمال قريب من الاستعمال الذي شاع به الاصطلاح في الدراسات النفسية والاجتماعية التي تعنينا.ويفسرجوردن البورت(1935)G.W.Allport ذيوع هذا الاصطلاح إلى عدة أسباب، وأهمها أن لهذا الاصطلاح قدر من المرونة يسمح باستخدامه على نطاق الفرد وعلى نطاق والجماعة. وقد استخدم فعلا في كل من هاتين الوجهتين، مما جعله نقطة التقاء لابأس بها بين علماء النفس وعلماء الاجتماع، تتيح بينهم المناقشة والتعاون في البحث. ويضاف إلى ذلك سبب آخر وهو ما نشهده من رغبة ملحة لدى علماء النفس بوجه عام (وخاصة في أمريكا) في أن يتمكنوا من استخدام المقاييس في دراستهم.فالقياس في أذهان الكثيرين هو الذي يجعل البحث جديرا بان يسمى بحثا علميا [1].ويستخدم علماء النفس الاجتماعي مصطلح الاتجاه بمعناه العام الذي يشمل المشاعر الايجابية والسلبية تجاه الأشياء الاجتماعية التي تتضمن الناس والأحدا ث والأفكار المجردة. ويرى ألبورت أن مفهوم الاتجاه يمثل حجر الزاوية في علم النفس الاجتماعي وتحتل دراسة الاتجاهات مكانا بارزا في دراسات الشخصية وديناميات الجماعة[2].

أما عن تعريف الاتجاه فلم يوجد تعريف واحد مقنن يعترف به جميع المشتغلين في الميدان. كان هناك اتفاق حول ما يشبه أن يكون نواة مركزية لمعنى هذا الاصطلاح. والتعريف الذي ذاع

1مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي،دار الهنا للطباعة،القاهرة،الطبعة الثانية، 1966،ص،ص–327،328

2خليل ميخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي،مركز الإسكندرية للكتاب،مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، 2003،ص232

أكثر من غيره والذي لا يزال يحوز القبول لدى غالبية المختصين هو تعريف جوردون ألبورت، القائل: الاتجاه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة.

ولتقريب المعنى المقصود إلى ذهن القارئ يمكن القول بان الاتجاه هو الحالة الوجدانية القائمة وراء رأي الشخص أو اعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين، من حيث رفضه لهذا الموضوع أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول [1]. أما كيف كان الباحثون يتصورون مفهوم الاتجاه فقد كان ذلك على النحو الآتي: الاتجاه يشبه أن يكون خطا مستقيما يمتد بين نقطتين، إحداهما تمثل أقصى القبول للموضوع الذي يتعلق به الاتجاه والأخرى تمثل أقصى الرفض لهذا الموضوع. والمسافة القائمة بينهما تنقسم إلى نصفين عند نقطة الحياد التام،ويتدرج أحد النصفين شيئا فشيئا نحو ازدياد القبول كلما ابتعدنا عن نقطة الحياد، ويتدرج النصف الآخر نحو ازدياد الرفض. انظر الشكل التالي[2] :

القبول التام + + + [الحياد] - - - الرفض التام

2) مكونات الاتجاهات:

إن عملية تكون أو اكتساب الاتجاهات النفسية هي محصلة عمليات تفاعل بين الفرد وبين معالـــم بيئتـــه الفيزيقيـــة و الاجتماعية؛ بحيث يمكن عبر القنوات المتعددة لهذا التفاعل، امتصاص واكتساب الاتجاهات النفسية. و يمكن حصر مكونات الاتجاهات النفسية في :

2-1 المكون المعرفي: يتمثل المكون المعرفي في كل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات و أفكار تتعلق بموضوع الاتجاه.

2-2المكون العاطفي: (الانفعالي)؛ يتجلى من خلال مشاعر الشخص و رغباته نحو موضوع الاتجاه (قبول أو رفض)

2-3المكون السلوكي: يتضح في الاستجابة العملية نحو الاتجاه بطريقة ما، فالاتجاهات كموجهات سلوك للإنسان تدفعه إلى العمل وفقا لاتجاهاته [3] أي أن هذا المكون يتضمن جميع الاستعدادات السلوكية المرتبطة بالاتجاه والمتمثلة بالاستجابات الناتجة من تبلور المركبين المعرفي والوجداني، أو من المحصلة الناتجة من التفاعل بين المكونين. إن مثل هذا التقسيم للمكونات الثلاثة لمفهوم الاتجاه وما يقصد منها لا يمثل مشكلة في حد ذاته، حيث يتفق عليها اغلب العاملين في

1 مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مرجع سابق،ص 329

2مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مرجع سابق، ص 330

3دون كاتب: مجلة مدرستي للتربية والتعليم،رابط الموقع : http://www.madrassaty.com، تاريخ النشر 2009/06/17

ميدان علم النفس وعلم الاجتماع.ولكن الخلاف ظهر بين العلماء نتيجة لاختلاف النظر إلى شكل وطبيعة العلاقة بين هذه المكونات أو الأبعاد الثلاثة مما أصبحت تعكس توجهات نظرية متباينة إلى درجة كبيرة[1]

ثانيا: طبيعة الاتجاهات:

تتحدد طبيعة الاتجاهات بالأبعاد التالية: التطرف- المحتوى- وضوح المعالم- الانعزال- القوة.

1) التطرف: ويقصد به طرفي الاتجاه، والايجابية والسلبية، أي التطرف الايجابي والتطرف السلبي.وتطرف الاتجاه هو موقع الاتجاه بين طرفين متقابلين أحدهما الموافقة التامة تجاه موضوع معين والأخرى المعارضة التامة. فعندما نقول أن هذا الفرد يؤيد التأييد المطلق تحديد النسل فهذا هو تطرف ايجابي، وعندما يعارض معارضة مطلقة في الزواج المبكر فهذا تطرف سلبي.وقد يكون محايدا بالنسبة للزواج من امرأة عاملة.

2) المحتوى: وهو درجة وضوح الاتجاه عند الأفراد أصحاب الاتجاه.فالاتجاه الواحد يختلف درجة وضوحه من فرد لآخر. فعندما نتحدث عن الاشتراكية نجد أن درجة وضوحها تختلف من فرد لأخر وفق المفهوم والاستجابة الذاتية لهذا الموضوع.فقد يتفق فردان في تأييد موضوع معين ولكن لكل فرد اتجاه معين ومفهوم خاص يختلف عن الآخر.

3) وضوح المعالم: ويقصد به تفاوت وضوح الاتجاهات.فنجد ان بعض الاتجاهات واضحة المعالم،في حين أن بعض الاتجاهات الأخرى غامضة وغير محددة.فالاتجاه الديني نحو شرب الخمر اتجاه واضح محدد. في حين نجد أن اتجاها آخر لا يتسم بالوضوح مثل اتجاه فرد معين نحو مهنة التدريس التي لا يعلم عنها الكثير.

4) الانعزال: ويقصد بالانعزال،انعزال الاتجاه عن غيره من الاتجاهات، وتختلف الاتجاهات في درجة ترابطها وتكاملها فقد يكون هناك بعض الاتجاهات منعزلة عن غيرها من الاتجاهات.فاتجاه شخص ما نحو تفضيل نوع من السجاير أو الصابون أو صنف من الطعام يمكن اعتباره اتجاهات سطحية منعزلة بالنسبة لاتجاهات أخرى تتعلق بطرق التربية، أو اختلاط الجنسين أو الاتجاهات الدينية.

5) القوة: بعض الاتجاهات تظل واضحة المعالم رغم ما يصادف الإنسان من مواقف شدة تجعله يتعرض للتخلي عنها أو استبدالها. أما الاتجاهات الضعيفة فهي عرضة للتغيير والتبديل،كلما طرأ موقف يهز هذه الاتجاهات ويحاول اقتلاعها.

1مهدي أحمد الطاهر: دراسة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة الملك سعود، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 1991

ويكون الاتجاه قويا كلما كانت معالمه واضحة بالنسبة للشخص وكلما كان متصلا بالمعتقدات القومية والدينية.

ثالثا: أنواع الاتجاهات:

تصنف الاتجاهات النفسية إلى الأنواع التالية:

1) **الاتجاه القوي:** يبدو الاتجاه القوي في موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفا حادا لا رفق فيه، ويفعل ذلك لأن اتجاها قويا حادا يسيطر على نفسه.

2) **الاتجاه الضعيف:** يتمثل في وقوف الفرد موقفا ضعيفا رخوا خانعا مستسلما، فهو يفعل ذلك لأنه لا يشعر بشدة الاتجاه.

3)**الاتجاه الموجب:** هو الاتجاه الذي ينحو بالفرد نحو شيء ما.

4) **الاتجاه السالب:** هو الذي يجنح بالفرد بعيدا عن شيء آخر.

5) **الاتجاه العلني:** هو الاتجاه الذي لا يجد الفرد حرجا في إظهاره.

6) **الاتجاه السري:** هو الاتجاه الذي يحاول الفرد إخفاءه عن الآخرين ويحتفظ به في قرارة نفسه بل ينكره أحيانا حين يسال عنه.

7) **الاتجاه الجماعي:** هو الاتجاه المشترك بين عديد كبير من الناس.

8) **الاتجاه الفردي:** هو الاتجاه الذي يميز فردا عن آخر.

9) **الاتجاه العام:** هو الاتجاه الذي ينصب على الكليات، وقد دلت الأبحاث التجريبية على وجود الاتجاهات العامة، فأثبتت أن الاتجاهات السياسية تتسم بالصفة العمومية.

10) **الاتجاه النوعي:**هو الاتجاه الذي ينصب على النواحي الذاتية وتسلك الاتجاهات النوعية مسلكا يخضع في جوهره لإطار الاتجاهات العامة وبذلك تعتمد الاتجاهات النوعية على العامة وتشتق دوافعها منها.

رابعا: وظائف الاتجاهات وطرق تغييرها

1) وظائف الاتجاهات

1-1 إن للاتجاهات الدور الرئيس في تنظيم العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد، حيث يسر للفرد القدرة على السلوك واتخاذ القرارات النفسية في شيء من الاتساق والتوحيد دون تردد أو تفكير في كل موقف وفي كل مرة تفكيرا مستقلا.

1-2 الاتجاه يوجه استجابات الفرد للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة شبه ثابتة.

1-3 الاتجاهات تنعكس في سلوك الفرد وفي أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات المختلفة في الثقافة التي يعيش فيها.

1-4 الاتجاه يحمل الفرد على أن يحس ويدرك ويفكر بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.

1-5 الاتجاه يبلور ويوضح العلاقة بين الفرد وعالمه الاجتماعي.

1-6 تعمل الاتجاهات على تقديم المعونة في بلوغ الأهداف في كافة الميادين

1-7 تمتلك الاتجاهات وظيفة الدفاع عن الذات[1].

ويمكن القول أن الاتجاهات النفسية تمثل نظاماً متطوراً للمعتقدات والمشاعر والميول السلوكية تنمو في الفرد باستمرار نموه وتطوره،والاتجاهات دائماً تكون تجاه شيء محدد أو موضوع معين،وتمثل تفاعلاً وتشابكاً بين العناصر البيئية المختلفة ولا يستطيع الفرد أن يكون أو ينشئ اتجاه عن شيء معين إلا إذا كان في محيط إدراكه،أي أن الفرد لا يستطيع تكوين اتجاهات حيال أشياء لا يعرفها أو حيال أشخاص لا يتفاعل معهم،وهو(الاتجاه)عبارة عن وجهة نظر يكونها الفرد في محاولته للتأقلم مع البيئة المحيطة به،وأن تفسير السلوك يرتبط جزئياً بالتعرف على اتجاهات الأفراد[2].

2) طرق تغيير الاتجاهات:

رغم أن الاتجاهات تتميز بالثبات النسبي، وتغييرها ليس بالأمر السهل وذلك لأن الاتجاهات تصبح من مكونات الشخصية.ولكن عندما تكون الاتجاهات ضعيفة وغير راسخة يمكن تعديلها بسهولة ولاسيما إذا برزت اتجاهات جديدة بديلة أكثر قوة ترجح الاتجاه الجديد، أو أذا كان الاتجاه غير متبلور أو غير واضح في ذهن الفرد، أو إذا كان الاتجاه سطحيا أو هامشيا أو منعزلا. وعلى العكس من ذلك فقد يصعب تعديل الاتجاه أو تغييره إذا كان الاتجاه قديما وراسخا وواضحا في ذهن الفرد. وهنا وسائل وطرق لتعديل الاتجاهات ،يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1 تغيير الجماعة: بتغيير الجماعة التي ينتمي إليها الفرد والتي تحددت اتجاهاته على أساس أهدافها. فالشاب القروي الذي ينتقل من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة ويعيش فيها لفترة طويلة تتغير وتتعدل بعض اتجاهاته ليساير حياة المدينة.

1بتصرف وإيجاز،سوسن شاكر الجلبي،مقاييس الاتجاهات والقيم، Researches and CivilizationDevelopment Institute، الموقع http:// www.hadhariya.com، تاريخ النشر :2008/09/27

2سعيد فودة: "الاتجاهات النفسية الاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوكالبشري"،شبكة الاستراتيجية، http://science.arabhs.com/11index.htm تاريخ النشر 2009/12/16

2-2 تغيير الموقف: تتأثر الاتجاهات وتتعدل بتغيير المواقف التي يمر بها الفرد، فتغير ظروف الفرد وانتقاله من مستوى وظيفي أو اجتماعي أو اقتصادي إلى مستوى آخر.

2-3 التغيير القسري في السلوك: قد يحدث تغيير قسري في السلوك نتيجة ظروف اضطرارية تحتم على الأفراد تغيير اتجاهاتهم.

2-4 الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه: الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه يسمح للفرد بالتعرف على الموضوع من جوانب عديدة.

2-5 تغيير في موضوع الاتجاه: قد يحدث تغيير في موضوع الاتجاه ذاته فينجم عن ذلك تغيير في الاتجاه ذاته. فعندما يتولى شخص ما مركزا كبيرا أو موقعا قياديا متميزا فان اتجاهات الآخرين نحوه تتغير

2-6 أثر المعلومات: يحدث تغيير في الاتجاهات بسبب حقائق ومعلومات تتصل بموضوع الاتجاه.وقد تتعارض الآراء والمعلومات ولذا كان من الضروري أن نستوثق من هذه الآراء والمعلومات وان نستقيها من مصادرها اليقينية من الخبراء والمتخصصين.

2-7 تأثير الأحداث الهامة:لاشك أن الأحداث الهامة والخطيرة مثل الحروب والثورات تحدث تغيرا أو تعديلا في الاتجاهات.

2-8 تأثير رأي الأغلبية والخبراء: يؤثر الإقناع في تعديل وتغيير الاتجاه.ويكون هذا الإقناع عن طريق استخدام" رأي الأغلبية" أو "رأي ذوي الخبرة والشهرة" الذين يعتقد بآرائهم ويوثق بخبرتهم.

2-9 المناقشة والقرار الجماعي:يلاحظ أن المناقشة الجماعية داخل المجتمعات الديمقراطية وداخل المجالس النيابية والهيئات والجماعات والندية والمؤسسات الحكومية والنقابات والتي تسفر عن قرارات جماعية تؤثر في تغيير اتجاهات الفرد[1].

خامسا: طرق قياس الاتجاهات:

توجد طرق عديدة لقياس الاتجاهات، هناك طرق التقدير الذاتي، وملاحظة السلوك الفردي، والاستجابة الفيزيولوجية، والأساليب الإسقاطية[2].

وسنكتفي بذكر أهم المقاييس الكلاسيكية الواردة في طرق التقدير الذاتي وهي:

- ✓ طريقة بوجاردوس
- ✓ طريقة ثيرستون

1خليل ميخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي،مرجع سابق،ص،ص- 258،263

2 بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته،منشورات الحبر، الجزائر ،الطبعة الثانية، 2007، ،ص278

- ✓ طريقة أوسجود
- ✓ طريقة ليكرت (وهي الطريقة التي اتبعت في هذا البحث).

1) طريقة بوجاردوس'البعد الاجتماعي' (Bogardus,1925):

ظهرت طريقة بوجاردس لقياس "البعد الاجتماعي" أو المسافة الاجتماعية بين الجماعات القومية أو العصرية المختلفة. ويتضمن مقياس البعد الاجتماعي علو وحدات أو عبارات تمثل بعض مواقف الحياة الحقيقية للتعبير عم مدى البعد الاجتماعي أو المسافة الاجتماعية لقياس تسامح الفرد أو تعصبه، وتقبله أو نفوره، وقربه أو بعده بالنسبة للجماعة أي جماعة كانت. ووضع سبع استجابات تمثل مسطرة متدرجة للقرب أو البعد الاجتماعي.فالاستجابة الأولى تمثل أقصى درجات القرب، والاستجابة السابعة تمثل أقصى درجات البعد.

ومما يلاحظ على هذا المقياس انه سهل التطبيق، إلا أنه لايقيس الاتجاهات المتطرفة تطرفا كبيرا كما في التعصب الشديد.

2) طريقة ثيرستون'الفترات متساوية الظهور'(Thurston1929):

وضع ثيرستون طريقته لقياس الاتجاهات نحو عدد الموضوعات وانشأ عدة مقاييس وحداتها معروفة البعد عن بعضها البعض أو متساوية البعد. ويتكون المقياس من عدد من الوحدات أو العبارات لكل منها وزن خاص وقيمة معبرة عن وضعها بالنسبة للمقياس ككل.

ويجمع عدد كبير من العبارات التي تقيس الاتجاه بحيث تغطي مدى الموافقة أو الرفض أو التقبل أو النفور.ثم تكتب كل عبارة على ورقة منفصلة وتعرض العبارات على مجموعة من المحكمين الخبراء في الميدان(قد يصل عددهم إلى مائة).ويطلب كل منهم بشكل مستقل عن غيره من المحكمين أن يضع كل عبارة في خانة من 11 خانة بحيث تكون أكثر العبارات ايجابية في الخانة رقم 1 وأكثرها سلبية في الخانة رقم11، والمتوسطة في الخانة6، وهكذا.ثم يستبعد العبارات التي أجمعوا عليها، ثم يحسب متوسط الدرجة التي قدرت لهذه العبارة من قبل كل المحكمين وتكون قيمة المتوسط هي "الوزن" الذي يعطى لهذه العبارة،ثم يختار أنسب هذه العبارات بحيث تبتعد الواحدة عن الأخرى بنفس الدرجة تقريبا وتتوزع فيما بينها لتمثل مدى واسعا من الشدة على بعد الايجابية المتطرفة والسلبية المتطرفة.وقد استخدمت طريقة ثرستون في قياس الاتجاهات نحو الحرب ونحو تنظيم النسل ونحو الزنوج ونحو الصينيين[1].

ولكن يؤخذ على هذا المقياس ما يلي:

1باسم محمد ولي، محمد جاسم محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي،مكتبة دار الثقافة ،الأردن، 2004،ص،ص-143،145

- ✓ إعداد وتقنين المقياس يستغرق وقتا وجهدا كبيرين
- ✓ يحتاج المقياس لوقت طويل في التطبيق مما قد يؤدي إلى إصابة المفحوص بالملل.
- ✓ تأثر المقياس بالنظرة الذاتية للمحكمين خاصة المتطرفين منهم مما قد يؤثر على قيم الأوزان

3)طريقة أسجود"تمايز معاني المفاهيم"(Ch.Osgood):

قدم تشارلز أسجود هذه الطريقة كأداة موضوعية لقياس مضمون المعاني والمفاهيم، أو التحليل السيمانتيكي(الدراسة التحليلية للمعاني).وقد أجرى أسجود وزملاؤه عديدا من الدراسات مستخدمين طريقة التحليل العاملي في دراسة دلالات المعاني الضمنية واستخلصوا ثلاثة عوامل أو أبعاد رئيسية هي:

- ✓ أبعاد تقييميه تتضمن صفات مثل :(جميل،قبيح)،(عادل،ظالم)،(ناجح،فاشل)،(عاقل،أحمق)
- ✓ أبعاد قوة تتضمن صفات مثل (قوي،ضعيف)،(كبير،صغير)،(ثقيل،خفيف).
- ✓ أبعاد نشاط تتضمن صفات مثل(ايجابي،سلبي)،(نشيط،خامل).

4) طريقة ليكرت"التقديرات المجملة"(R.Likert1932):

حيث رأى ليكرت انه من الأفضل بناء مقياس موحد للتأييد أو الرفض حيث ينظر إلى الاتجاه كمتصل يحدد له قطبين متطرفين وتندرج النقاط بين هذين القطبين، ويوضع لكل تقدير درجة من 1 الى5، وذلك لكي يتجنب الصعوبة والتعقيد التي وقع فيها ثيرستون بطريقته التي تلتزم البدء بعدد كبير من العبارات واستخدام المحكمين، وتعد طريقة ليكرت هي الطريقة الشائعة في قياس الاتجاهات[1].

4-1 كيفية بناء المقياس:

ومن المهم أن يبدأ بناء المقياس بالتفكير في الموضوعات الفرعية التي يتكون منها الاتجاه، وبعدها نكتب عبارات(بنود) تمثل كل موضوع فرعي(ولا تستخدم العبارات المحايدة في مقياس ليكرت).ويجب أن تتصف العبارات(البنود) بالصفات التالية حتى يكون مقياس الاتجاه تعبيرا صادقا عن الاتجاه:

- ✓ أن تكون العبارة (البند) قابلة للجدل.
- ✓ أن تعبر كل عبارة عن موضوع الاتجاه.
- ✓ أن تكون العبارة (البند) قابلة لتفسير واحد فقط.

1إبراهيم بن مهنا المهنا: "العلاقة بين الاتجاه نحو التقنية الحديثة والتوافق المهني لدى العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس،مكتبة الإسكندرية،كلية الآداب بجامعة طنطا، 2001)، www.al-mostafa.com

- ✓ أن تكون العبارة (البند) بسيطة غير مركبة
- ✓ أن تكون العبارة (البند) قصيرة
- ✓ أن تكون العبارة (البند) كاملة في التعبير عن وجهة نظر معينة متعلقة بالاتجاه.
- ✓ أن تحتوي العبارة (البند) على فكرة واحدة
- ✓ أن تكون العبارة (البند) واضحة تماما ومباشرة
- ✓ أن تبنى العبارة (البند) في صيغة المعلوم وليس صيغة المجهول.
- ✓ أن تحتوي العبارة (البند) على المصطلح موضوع الاتجاه أو النقاش[1] .

ويعبر الفرد عن اتجاهه بالإجابة عن كل بند من خلال خمسة بدائل على كم متصل يمتد من الموافقة الشديدة إلى المعارضة الشديدة مرورا بالحياد وهي:

أوافق بشدة – أوافق – محايد – أعارض – أعارض بشدة

وبعد الإجابة تتم عملية التصحيح كما يلي:

أ- في حالة البنود الايجابية : لنفرض أن لدينا البند التالي لقياس الاتجاه نحو تولي المرأة مهنة القضاء،"إذا تساوى الإعداد والمؤهل، لابأس أن تتولى المرأة كل المهن التي يتولاها الرجل ومن بينها مهنة القضاء".

أوافق بشدة( ) أوافق( ) محايد( ) أعارض( ) أعارض بشدة( )

في هذا البند إذا كان المفحوص يوافق بشدة، فعليه أن يضع علامة x بين القوسين أمام البديل أوافق بشدة، وتعطى له خمس درجات.وإذا كان يوافق فقط، يضع علامة x أمام البديل أوافق وتعطى له 4 درجات. وإذا كان محايدا أو لا رأي له، يضع علامة x أمام البديل محايد وتعطى له 3 درجات.وإذا كان معارضا فقط، يضع علامة x أمام البديل أعارض وتعطى له درجتان 2. وإذا كان يعارض بشدة، يضع علامة x أمام البديل أعارض بشدة وتعطى له درجة واحدة1.

ب- في حالة البنود السلبية : لنفرض أن لدينا البند التالي لقياس الاتجاه نحو عمل المرأة "مهما ارتفع مستوى التعليم الذي حصلت عليه المرأة فان وظيفتها الطبيعية هي الاعتناء بالزوج والأولاد في المنزل ولاشيء غير ذلك"

أوافق بشدة( ) أوافق( ) محايد( ) أعارض( ) أعارض بشدة( )

في هذا البند إذا كان المفحوص يوافق بشدة، فعليه أن يضع علامة x بين القوسين أمام البديل أوافق بشدة، وتعطى له درجة واحدة.وإذا كان يوافق فقط، يضع علامة x أمام البديل أوافق وتعطى له 2 درجتان.وإذا كان محايدا أو لا رأي له، يضع علامة x أمام البديل محايد وتعطى له 3

1رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية،دار النشر للجامعات،مصر،الطبعة الرابعة، 2004،ص350

درجات. وإذا كان معارضا فقطن يضع علامة x أمام البديل أعارض وتعطى له 4 درجات. وإذا كان يعارض بشدة، يضع علامةx أمام البديل أعارض بشدة وتعطى له 5 درجات.

وبناء على طريقة التصحيح السابقة، فان درجة المرتفعة على الاستبيان تشير إلى الاتجاه الايجابي نحو عمل المرأة، في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى الاتجاه السلبي نحو عمل المرأة. واتجاه الفرد العام نحو الموضوع المقاس، يتحدد من خلال الدرجة الكلية على الاستبيان، والتي هي عبارة عن مجموع الدرجات التي يحصل عليها من إجابته على البنودالتي يتكون منها الاستبيان.فإذا كان عدد البنود 20، فان أعلى درجة كلية على الاستبيان هي : 20 x 5 =100 درجة. وأدنى درجة هي : 20 x 1 =20 درجة[1].

4-2 مختصر لكيفية استخراج درجات الاتجاه:

تحديد الإجابة على كل فقرة أو بند في المقياس بخمسة مستويات تكون غالب الأحيان : من 5 (موافق بشدة) إلى 1 (غير موافق بشدة) وفي حالة الفقرات السالبة من 1 (موافق بشدة) إلى 5 (غير موافق بشدة).

يحسب المدى النظري لدرجات المقياس، وهو يتراوح بين أدنى علامة اتجاه في حالة حصول مجموع فقرات المقياس على العلامة الدنيا: 1(مثال 20 فقرة x درجة واحدة= 20درجة) وأعلى علامة اتجاه في حالة حصول مجموع عبارات المقياس على العلامة العليا:5(20x5=100 درجة)

يحدد اتجاه أفراد العينة بالإيجاب أو السلب بمقارنة علامة المبحوثين بعلامة الاتجاه المحايد(والتي تبلغ في المثال السابق: 60، أي 30x20).فإذا زادت علامة المبحوث على علامة الاتجاه المحايد كان اتجاهه مرتفعا أي ايجابيا.وأما إذا كانت دونها أو تساويها، فان ذلك يدل على تدني اتجاهه أي سلبيته.

تستخرج العلامة الكلية الممثلة لدرجة اتجاه العينة ككل ثم للعينة تبعا لمتغيرات الدراسة(السن،الجنس،مكان الإقامة،المستوى التعليمي..) أو لمحاور أو مجالات المقياس أو الاستمارة، وذلك بحساب متوسطاتها (يقسم مجموع الشدة –التكرارات المصححة- على مجموع التكرارات)،كما تستخرج الدرجات الحيادية الكلية والجزئية ليتم في الأخير مقارنة مختلف المتوسطات والدرجات.

ولكننا قد نجد من يحسب درجات الاتجاه بالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو التالي:

- ✓ حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة في المقياس، بخمسة مستويات.

1بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته، مرجع سابق،ص،ص- 281،282.

- ✓ حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس
- ✓ تحديد الاتجاه بحساب مجموع إجابات"موافق بشدة" و "موافق" لكل محور أو مجال ثم لكل المحاور فإذا زاد مجموعها على 50 بالمائة كان الاتجاه ايجابيا والعكس بالعكس.
- ✓ حساب معدل الارتباط المتعدد (لقياس الارتباط بين الإجابة على فقرة محددة والإجابة الكلية على المحور أو مجال المقياس الذي تنتمي إليه هذه الفقرة) ومعامل "بيرسون" للارتباط (لقياس الارتباط بين الإجابة على كل فقرة في المحور أو المجال وإجمالي الإجابات ككل)، وذلك لمعرفة العوامل الأساسية من العوامل الهامشية في تحديد الاتجاه(لكل محور ثم لمجموع المحاور)[1].

3-4 مميزات طريقة ليكرت:

- الاستغناء عن آراء الحكام ونظرتهم الذاتية عند بناء المقياس وتقدير الأوزان
- المقياس أبسط وأقل تعقيدا من مقياس ثيرستون فيمكن قياس وتحديد درجة الموافقة أو المعارضة في كل موقف من المواقف
- يعتمد المقياس على التحليل في انتقاء المواقف الأفضل والأقوى من بين المواقف الأولية[2].
- ولكن رغم هذا فقد أدخلت على طريقة ليكرت تعديلات مختلفة، نذكر منها التعديل الذي يتم بمقتضاه حذف البديل "محايد". ويختار المفحوص في إجابته بين الموافقة والمعارضة.
- ونتيجة لهذه التطورات وغيرها التي أدخلها المعاصرون لرفع قدرة الاتجاهات على التنبؤ بالسلوك، فإننا ارتأينا أن نكتفي بالعمل بالطريقة التقليدية للقياس على طريقة ليكرت.

خلاصة الفصل :

لقد حاول الباحث في هذا الفصل أن يقدم لمحة موجزة عن الاتجاهات بما في ذلك مفهومها ومكوناتها ووظائفها، وكذا مع إجراء عرض لبعض الطرق الأساسية في القياس .مفضلا بذلك طريقة ليكرت للتقديرات التجميعية التي نالت شهرة كبيرة وتستخدم على نطاق واسع في البحوث النفسية، نظرا لبعض مميزاتها التي تم ذكرها في هذا الفصل.

وتتميز طريقة ليكرت في أنها سهلة الإعداد و التطبيق، وتعطي المفحوص الحرية في تحديد موقفه و درجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة ؛ الأمر الذي يكشف عن رأيه في بعض القضايا الجزئية و التي تعتبر معلومات قيمة للباحث، كما أن وجود درجات للمقياس و تطبيقه على عينة كبيرة يزيد من ثبات المقياس.

1فضيل دليو: "مقياس الاتجاه في العلوم الإنسانية"،مجلة العلوم الإنسانية،عدد 10،جامعة قسنطينة، 1998،ص167

2خليل ميخائيل معوض: علم النفس الاجتماعي،مرجع سابق،ص 270

الفصل السادس:

تحليل نتائج البحث

أولا:عرض المعلومات الأولية لعينة الدراسة وتفسيرها

ثانيا: التحليل الإحصائي(من س1 إلى س24)

ثالثا: التحليل السوسيولوجي(من س1 إلى س24)

رابعا: التحليل الإحصائي(من س25 إلى س76)

خامسا: التحليل السوسيولوجي(من س25 إلى س76)

تمهيـــــد:

يعد الجانب الميداني مرحلة أساسية من مراحل البحث الاجتماعي والذي يمثل الشق التالي من هذا البحث وهو ضرورة للوقوف على صحة الفرضيات الموضوعة وكذا الإجابة عن السؤال المركزي المطروح في الإشكالية؛ ومن ثم خفض التوتر وكشف الغموض الكائن في موضوع البحث، وهي خطوة تلي عملية جمع البيانات من أفراد العينة المدروسة إذ لا يمكن التأكد من صحة ما ذهبنا إليه إلا بعد الدراسة الميدانية، وسنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية، تكون متبوعة بتحليل سوسيولوجي للنتائج الجزئية للدراسة.

أولا: عرض المعلومات الأولية لعينة الدراسة وتفسيرها

1) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم(9)

الجنس	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
ذكـــــر	58	%53.21
أنثـــــى	51	%46.79
المجموع	109	%100

الشكل رقم (01)

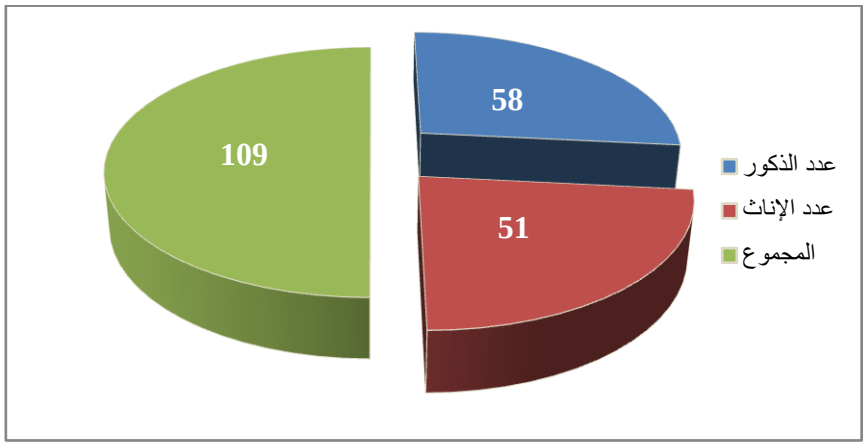

يوضح الجدول رقم (09) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس وهذا بعد تطبيق الاستبيان حيث قاربت نسبة الاناث 46.79% نسبة الذكور 53.21% مما يدل على أن المجتمع غير منغلق وهذا دليل على زيادة وعي المرأة ومحاولة خروجها من وضعها الذي فرضته عليها التقاليد.

وربما تكون الأسباب في ذلك كثيرة من أهمها الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت المرأة تدخل إلى سوق العمل بشكل واضح في هذه المنطقة المعنية بالدراسة.إضافة إلى حاجة المجتمع إلى تلك الخدمات التي تقدمها المرأة العاملة في مختلف المجالات كمساهمة منها في

التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لخدمة عملية التنمية.وقد تكون إشارة واضحة بأن المجتمع يتقبل بأن تكون المرأة شريك جدير في بناء المجتمع والدولة، فقد جرت العادة من قبل أن تبقى المرأة في البيت حفاظا على سمعتها ولا تختلط بعالم الرجال.

2) توزيع عينة الدراسة حسب السن

جدول رقم(10)

العمر	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
أقل من 24] سنة	17	15.59
بين]25،40] سنة	72	66.05
بين]41،50] سنة	14	12.85
51 سنة فما فوق	06	5.51
المجموع	109	%100

الشكل رقم(02)

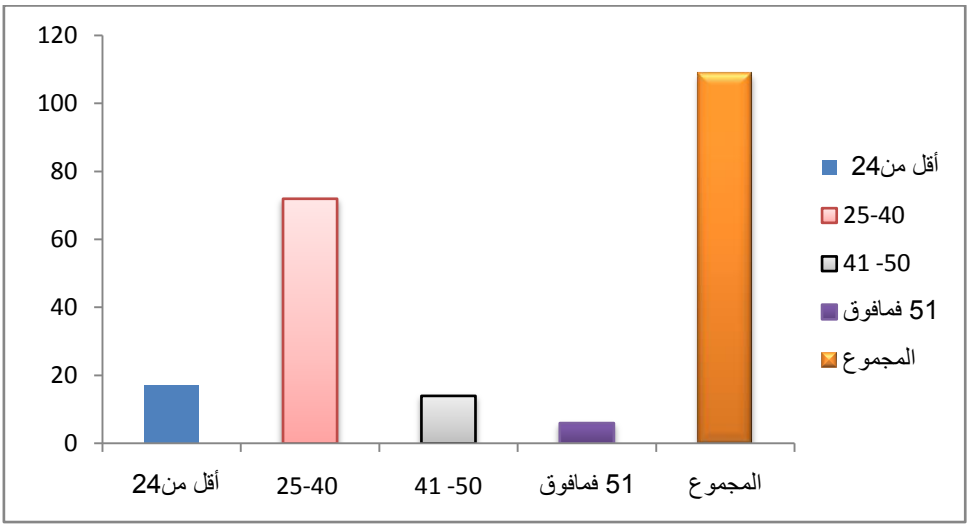

يوضح الجدول رقم(10) الفئات العمرية لأفراد العينة ويتوزعون بمختلف النسب،إلا أن النسبة العالية فهي للفئة العمرية] 25،40] حيث تعتبر أعلى نسبة في العينة وتحتل المرتبة الأولى بنسبة 66.05%، متبوعة بفئة الشباب أقل من 24 سنة وتحتل المرتبة الثانية بنسبة 15.59%، في حين تحتل فئة ما فوق 51 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة5.51%. ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلبية أفراد العينة أكثر من 80%تقل أعمارهم عن الأربعين سنة، مما يجعلنا نستنتج أنه بإمكان هذه الشريحة من الموظفين المساهمة في جهود التنمية البشرية في المنطقة

.

3) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية

جدول رقم(11)

الحالة المدنية	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
أعزب	46	42.20
متزوج	62	56.88
مطلق	01	0.92
أرمل	00	00
المجموع	109	%100

الشكل رقم 03

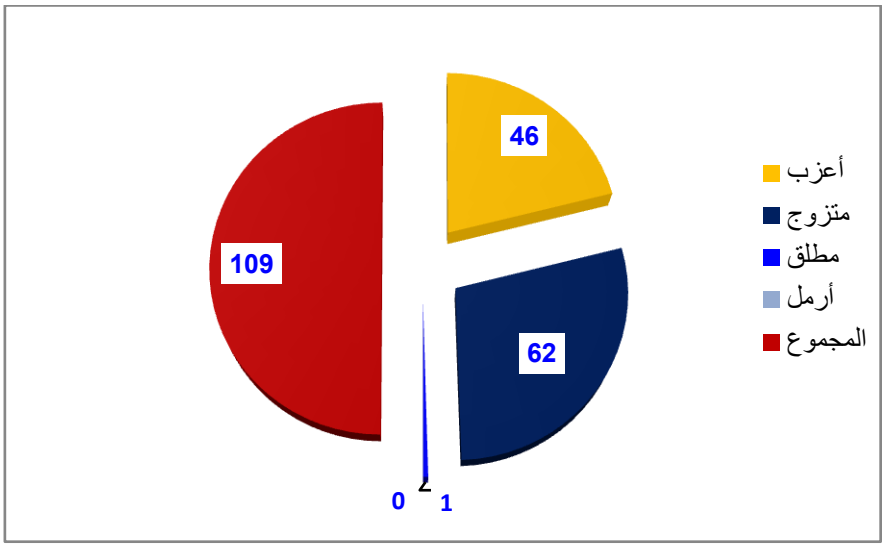

يتضح من الجدول (11) السابق والذي يمثل الحالة المدنية لأفراد العينة، حيث تأتي نسبة الموظفين المتزوجين في المرتبة الأولى بنسبة 56.88% تليها مباشرة الحالة المدنية "أعزب" في المرتبة الثانية بنسبة 42.20%، وهي نسبة مرتفعة مما ينذر بوجود بعض المعوقات تسببت في تأخر سن الزواج أو ربما العزوف عن الزواج بسبب الظروف المعيشية؛ في حين جاءت نسبة المطلقين 0.92%، وانعدمت نسبة الأرامل.

4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم(12)

المستوى التعليمي	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
أقل من ثانوي	25	%22.94
ثانوي	39	%35.78
جامعي	45	%41.28
المجموع	109	%100

الشكل رقم 04

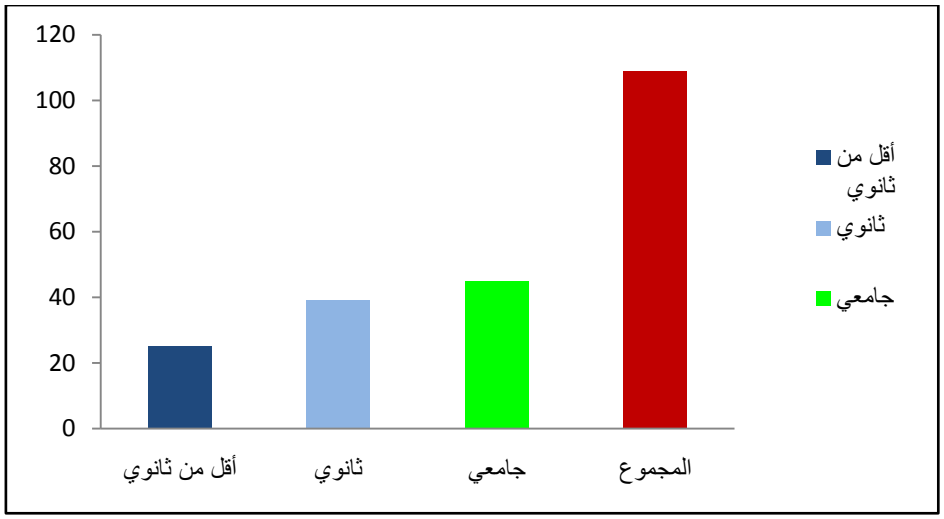

توضح بيانات الجدول رقم (12) أن نسبة41.28% من أفراد العينة لديهم مستوى جامعي حيث تحتل المرتبة الأولى، في حين أن نسبة 35.78% لديهم مستوى ثانوي، في حين تعود المرتبة الأخيرة عند أفراد العينة وهي المستوى أقل من ثانوي بنسبة 22.94%. وهذا يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي حيث أن غالبية المبحوثين من الحاصلين على مؤهلات عليا بما يمكنهم من المساعدة والمشاركة في مختلف برامج التنمية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لنا أن نستنتج أن التوظيف في المنطقة يمس كل الفئات بمختلف مستوياتهم العلمية.وأن الموظفين الذين لديهم مستوى جامعي لهم دور فعال في الاطلاع على شؤون مجتمعهم، وكلما ارتفع مستوى تعليمهم كلما تزايدت حاجاتهم وتنوعت، ولكي يتحقق إشباع هذه الحاجات لابد من مساهمتهم في تنمية بيئتهم.

ثانيا: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستمارة(من السؤال1الى السؤال رقم24)

1) محور الأوضاع الاجتماعية

جدول رقم(13) يبين وضعية المبحوثين تجاه السكن

نوع السكن	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
مؤجر	22	%20.18
ملك	63	%57.90
وظيفي	5	%4.50
السكن مع العائلة	19	%17.42
المجموع	109	%100

توضح بيانات الجدول رقم (13) أن نسبة 57.90% من مجموع أفراد العينة يرون أن ملكية هذه البيوت تعود إليهم ويرجع سنوات تشييدها إلى زمن طويل ولا يمكن لنا أن نعتبر أن ملكيتها تعني أن لها القابلية للسكن، كما أن النصف الآخر من المبحوثين تتوزع نسبهم بين مؤجر20.18% والسكن مع العائلة 17.42% وسكن وظيفي 4.50%، مما يدل على أن أزمة السكن تمس نسبة معتبرة من أفراد العينة.

جدول رقم(14) يوضح ما إن كان السكن يحتوي على ضروريات الحياة

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	الماء	8	11.42	70	64.22
	الكهرباء	2	2.86		
	الغاز	18	25.72		
	المساحة الكافية	42	60.00		
نعـــــــــــــم				39	35.78
المجموع				109	100

هذه النتائج المدونة في الجدول رقم(14) تبين الواقع المعيشي لفئة المفحوصين رغم أنهم يعتبرون من فئة الموظفين، غير أن اغلب السكنات التي يسكنوها تعاني من النقص الفادح في ضروريات الحياة، حيث جاءت نسبة 64.22% من أفراد العينة لتعبر عن تذمرها وعد م رضاها عن سكنها نظرا لافتقارها إلى شروط السكن اللائق، وكان في طليعة الطلبات التي تنقص هذه السكنات هي المساحة الكافية بنسبة 60%يليها الغا ز الطبيعي بنسبة 18%ثم الماء 8% ثم الكهرباء. وهناك قضية لا يجب إغفالها وهي تأثير ضيق السكن على صحة أفراد الأسرة مما

يتسبب في أمراض مستعصية، ويعيقهم عن ممارسة نشاطاتهم اليومية.ورغم كثرة الأسباب الواردة والمعبرة عن عدم الرضا لدى أفراد العينة ، إلا أنها تبقى مشكلة اجتماعية تعكس واقع اجتماعي معين.

جدول رقم(15) يبين مدى كفاية الخدمات الصحية

الخدمات الصحية	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
كافية	15	%13.76
غير كافية	94	%86.24
المجموع	109	%100

يتضح من خلال هذا الجدول رقم(15) أن نسبة 86.24% من أفراد العينة تعتبر أن الخدمات الصحية غير كافية بالمنطقة وتفتقر إلى المرافق والخدمات الصحية الأساسية، على اعتبار أن صحة الأفراد هي حالة من حالات الرفاهية للشعوب،وهي إحدى المؤشرات التي يعتمد عليها دليل التنمية البشرية كالعمر المتوقع عند الولادة وانتشار الأمراض، حتى يعيش الإنسان حياة مديدة خالية من الأمرا ض والعلل، ويعتبر نقص الخدمات الصحية من مستشفيات عامة، وأطباء ونفسانيين خاصية تشترك فيها جميع المجتمعات الفقيرة،مما يدل على ضعف الإنفاق على الصحة في هذه المجتمعات. في حين أجابت نسبة 13.76% بكفاية الخدمات الصحية وهي نسبة قليلة.

جدول رقم(16)يبين ما إن كان أحد أفراد الأسرة مصاب بمرض، مع تبيان السبب في ذلك.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	غياب الشروط الصحية	30	71.43	42	38.53
	سوء التغذية	12	28.57		
لا				67	61.47
المجموع				109	100

تعترف نسبة 38.53%من أفراد العينة بان لها في الأسرة من هو مصاب بمرض متكرر ويعود بروز هذه الأمراض إلى الظروف المعيشية المزرية والى نقص الرعاية الصحية والى نقص رعاية الطفولة والأمومة، وقد تعود الأسباب في ذلك إلى غياب الشروط الصحية 71.43%كنقص النظافة أو انعدام الوعي الصحي بسبب الجهل أو بسبب الوضع الاجتماعي.أما نسبة 28.57%من المبحوثين يرجعون سبب ظهور بعض الأمراض إلى سوء التغذية،وعدم اتباع نظام غذائي متوازن، وغالبا ما تلجأ هذه الفئة إلى اعتماد نمط غذائي غير كامل حيث يعتمد عموما على الحبوب لوحدها،أو التفكير في التخلص من الجوع بغض النظر عن قيمة الغذاء الذي يتناولونه،ويتجلى ذلك في غياب البروتينات الحيوانية(مادة اللحم) والنباتية اللتان تزودان الإنسان

بالطاقة الحرارية الكاملة، إضافة إلى الفواكه التي توفر للإنسان الفيتامينات اللازمة التي تقيه من الضعف والوهن والمرض.

جدول رقم(17) يبين ما إن كانت الأجرة الشهرية كافية

الاحتمالات			التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	مصادر أخرى للدخل	نعم	6	7.15	84	77.06
		لا	78	92.85		
نعم					25	22.94
المجموع					109	100

من خلال الجدول (رقم 17) يتبين أن هناك 77.06% من مجموع أفراد العينة المختارة أقرت بأن الأجرة التي يتقاضاها الموظفون غير كافية لتغطية مصاريف توفير الغذاء اللازم، وأن 92.85% منهم ليست لهم مصادر أخرى للدخل،في حين أن نسبة 7.15% فقط هي من تملك مصادر أخرى للدخل وهو من النشاطات المكملة أو غير الرسمية بحيث لا يمكنهم بشكل من الأشكال الاعتماد على الدخل لوحده نظرا لارتفاع نفقات التعليم ونفقات الصحة وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛على الرغم ما شهده الأجر الأدنى الوطني المضمون من ارتفاعات متتالية في غضون أكثر من عشر سنوات، بحيث انتقل من 8000 دج سنة 2001 إلى أن وصل 18000 دج سنة 2011، مما سمح برفع متوسط الأجور ونظام التعويضات بنسبة 30% لكنها لم تكن مرضية بالنسبة للموظفين. ونجد أن نسبة 22.94% من العينة اعترفت بكفاية الأجرة الشهرية لمصاريفهم وتكون هذه الفئة هي عموما من الموظفين ذوي العائلات الصغيرة أو من الفئات الغير متزوجة وتعيش مع العائلة الممتدة.

جدول رقم(18) يبين ما إن كان أحد في الأسرة لم يلتحق بالمدرسة.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	تكاليف التعليم	18	94.74	19	17.43
	بعد المدرسة	01	5.26		
	اللجوء إلى العمل	00	00		
لا				90	82.57
المجموع				109	100

يشير أفراد العينة بنسبة 82.57% بأنه ليس لديهم من بلغ سن التمدرس ولم يلتحق بالمدرسة، وهذا مما يدل على توفر المدارس وانتشارها وكذلك تؤكد هذه النسبة على الاهتمام الذي يوليه الأولياء لتعليم أولادهم، رغم التدني الذي تشهده الأجور فالتعلي م أصبح ضرورة لا يمكن

الاستغناء عنها.وفي مقابل ذلك نجد أن نسبة 17.43% لديهم أطفال ولم يستطيعوا الالتحاق بالمدرسة لتعسر الحالة الاقتصادية وعدم استطاعتهم التكفل بالمصاريف وشراء اللوازم المدرسية.فيما أرجعت نسبة 5.26% السبب إلى بعد المدرسة وعدم وجود حافلة للنقل المدرسي فيما أرجع البعض في "أسباب أخرى" إلى أن الحافلة الموجودة لها وجهة واحدة ومحددة.مما يحرم بعض الأطفال من التمدرس وخاصة الفتيات في الريف.

جدول رقم(19) يبين إجابات أفراد العينة حول وجود المكتبة ومدى الاستفادة مكنها.

الاحتمالات			التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	الاستفادة منها	نعم	05	11.11	45	41.28
		لا	40	88.89		
لا					64	58.72
المجموع					109	100

يتبين من خلال الجدول(رقم 19) أن نسبة 58.72%من مجموع أفراد العينةأجابت بعدم وجود المكتبة، في حين أن 41.28% اعترفت بوجودها لكن فقط نسبة 11.11% فقط من يستفيد منها. ويعود هذا التباين إلى حداثة انجاز المكتبة التي تم استلامها مؤخرا ولازالت غير مجهزة.

جدول رقم(20) يبين إجابات أفراد العينة حول وجود الثقافة ونوعية نشاطها

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	تقدم أنشطة مفيدة	9	16.07	56	51.38
	مغلقة	41	73.22		
	النشاط لايعجبني	06	10.71		
لا				53	48.62
المجموع				109	100

يكشف الجدول(رقم 20) أن نسبة 51.38% من أفراد العينة يقرون بوجود دار للثقافة ببلديتهم ولكنها مغلقة في أغلب الأحيان وهذا ماأجابت عنه نسبة 73.22% في حين تعتبر نسبة16.07% أن النشاط المقدم مفيد. ومن جانب آخر تعتبر نسبة 48.62% أنه لا توجد دار للثقافة في المنطقة.وبحسب اطلاعنا على الواقع يمكننا القول بأنه توجد قاعة تمارس فيها أحيانا بعض النشاطات ولكنها لاترقى أن تكون في مستوى مركز ثقافي، مما يؤكد الحاجة إلى مثل هذه الهياكل الثقافية شريطة تأهيلها وتجهيزها لضمان استمرارية الاستفادة منها.

جدول رقم(21) يبين درجة كفاية المرافق الرياضية

المرافق الرياضية	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
نعم	15	%13.76
لا	94	%86.24
المجموع	109	%100

يظهر توزيع النسب في الجدول رقم(21) الذي يستعرض إجابات المفحوصين في شكلها الخام أن هناك نقصا فادحا في المرافق الرياضية، وهذا ما عبرت عنه نسبة 86.24% مما ينعكس سلبا على ممارسة الأفراد للرياضة، في حين تعتبر نسبة 13.76% أن المرافق الرياضية كافية وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بالأولى.

جدول رقم(22) حول وجود المسجد ومدى قيامه بدوره.

الاحتمالات			التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	يقوم بدوره	نعم	80	73.40	109	100
		لا	29	26.60		
لا					00	00
المجموع					109	100

باستقراء معطيات الجدول(رقم22) يتضح جليا اهتمام أفراد العينة بالجانب الديني وهذا من خلال إدراكهم لوجود المسجد بالمنطقة وأنه يقوم بدوره كما بينت ذلك نسبة 73.40% منهم، في حين تعتبر نسبة 26.60% بأن المسجد لا يقوم بدوره من خلال الوعظ والإرشاد مما يدل عن تقلص دوره في التربية والتكوين.وهذا يستوجب تفعيل دور المسجد الذي يلعب دورا مهما في تربية المواطنين وتوعيتهم وإرشادهم بما يسهم في نشر الفضيلة في أوساط العامة والشباب أيضا، وكذا الإسهام في خطط التنمية لما لا وقد كان المسجد في عصور الإسلام هو المدرسة والجامعة والبرلمان.وكان منبرا لمناقشة كثير من القضايا الدينية و السياسية والاجتماعية.

جدول رقم(23) يبين استجابة العينة حول العناية بالمساحات الخضراء.

العناية بالمساحات الخضراء	التكرار(ت)	النسبة المئوية%
نعم	32	%29.36
لا	77	%70.64
المجموع	109	%100

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم(23) أعلاه هو النسبة العالية من أفراد العينة70.64%

والتي تقر على أنه لا يتم العناية بالمساحات الخضراء في المنطقة ويكون السبب في ذلك هو غياب التشجير وانصراف المسئولون إلى تبليط المساحات الكبرى دون الاهتمام باللون الأخضر في مداخل المدينة الشيء الذي يزيد من مقومات التطور العمراني والجمالية الحضرية في البلدية.

وبحسب الذين التقينا بهم فان الاهتمام بالمساحات الخضراء وهو مايؤثر على مقومات التطور العمراني والجمالية الحضرية في البلدية.وبحسب الذين التقينا بهم فان الاهتمام بالمساحات الخضراء تعتبر من آخر اهتمامات المسؤولين المحليين وكذا المواطنين في المنطقة وهذا ما يستوجب حسبهم الاستنجاد بالمؤسسات الخاصة من أجل استعادة الوجه الحقيقي لبلدية الجازية.

جدول رقم(24) يبين استجابة أفراد العينة حول نظافة المدينة

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	لاتوجد أماكن رمي القمامة	30	29.71	58	53.21
	نقص قنوات الصرف الصحي	18	17.82		
	عدم اهتمام المواطن	35	34.65		
	عدم كفاية أعوان النظافة	18	17.82		
نعم				51	46.79
المجموع				109	100

ما يمكن أن نستشفه من خلال طبيعة السؤال الذي يهدف إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي جعلت المدينة غير نظيفة، هو نسبة الاجابة 53.21% من أفراد العينة التي أجابت بالخيار لا في الجدول أعلاه (رقم 24)، حيث كانت الأسباب في ذلك تتمثل في عدم اهتمام المواطن بنسبة34.65% حيث يتسبب في الرمي العشوائي للفضلات المنزلية، وهنا لا ننكر أن هناك من يهتم بأمر النظافة العامة ولكن لا تزال في مجتمعاتنا مظاهر مريرة ومؤذية للبيئة يتسبب فيها المواطن بالدرجة الأولى؛ يليها بعد ذلك عدم وجود أماكن لرمي القمامة بنسبة 29.71% وهي من صلاحيات المسؤولين المحليين، ثم عدم كفاية أعوان النظافة ونقص قنوات الصرف الصحي بنسب متساوية 17.82%.في مقابل ذلك أجابت نسبة 46.79% بالإجابة نعم معتبرة في ذلك أن مدينتهم نظيفة إلى حد ما. وقد أضاف البعض أسباب أخرى تتعلق بالبناءات الفوضوية وكذلك تعنت عمال النظافة.

2) محور الأوضاع الإدارية

جدول رقم(25) يبين مدى قيام الإدارة المحلية بدورها

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	غائبة تماما	16	15.38	71	65.14
	تنقصها الكفاءات البشرية	45	43.27		
	تعاني الإهمال	26	25.00		
	تعرقل البرامج	17	16.35		
نعم				38	34.86
المجموع				109	100

من خلال الجدول رقم(25) يتضح أن نسبة 65.14% من أفراد العينة اعترفت بأن الإدارة المحلية لاتقوم بدورها كما ينبغي،وتعود الأسباب في ذلك كما يلي: حيث أجاب نسبة 43.27%منهم أن الإدارة المحلية ينقصها الاهتمام بالمهارات والقدرات البشرية أو ما يسمى برأس المال البشري والذي أصبح أهم العناصر في العملية التنموية؛ ولكن البلدية تعاني من قلة هذه الكوادر الفنية التي تساعد على نجاح برامج التنمية،ونسبة 25% تعود إلى الإهمال نظرا لضعف الرقابة خاصة من طرف الهيئات العليا ربما بسبب الموقع الجغرافي للبلدية،وعدم محاولة تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وعدم توجيهها. في حين اعتبرت نسبة 16.35% أن الإدارة المحلية تعرقل البرامج.

جدول رقم(26) يبين سبب فشل برامج التنمية.

الاحتمالات	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
عدم إجراء دراسات أولية	70	37.44
عدم وجود خطة	29	15.51
لا تتفق مع حاجات المجتمع	45	24.06
الفساد الإداري	43	22.99
المجموع	187	%100

توضح بيانات الجدول(رقم 26) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة 37.44% ترى أن ما يحدث على أرض الواقع من خطط ومن برامج التنمية فشلت في تلبية الرغبات الاجتماعية لمعظم السكان، بسبب عدم إجراء دراسات أولية، مما تسبب في سوء تشخيص مشكلات المجتمع حيث أدى هذا التشخيص غير الصحيح وغير الدقيق إلى نتائج تؤثر سلبا على أفراد المجتمع بل وتعيق جهود التنمية.فالدراسات الأولية لبرامج التنمية يجب أن تكون مبنية على أسس علمية بحيث

تتضمن كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.وهذا قبل أن توضع أي استراتيجيات للتدخل والعمل في المجتمع.وحتى وإن وجدت هذه الدراسات ففي النهاية ليس لها جدوى. في حين ترى نسبة 24.06%من أفراد العينة أن السبب في ذلك يعود إلى أن هذه البرامج لا تتفق مع حاجات المجتمع مما يتطلب الرجوع إلى الواقع، فالمشكلات والحلول يجب أن تكون نابعة من أفراد المجتمع حتى لا تكون مثالية.وكلما كانت البرامج والمشروعات المبرمجة لإنجازها متوافقة مع احتياجات المجتمع كلما كان ذلك من أحد العوامل الأساسية لنجاحها.وقد أرجعت نسبة 22.99% من أفراد العينة إلى الفساد الإداري مما يعني إهدار للمال العام وعدم تحقيق البرامج التنموية لهدفها.في حين اعتبرت نسبة 15.51% من أفراد العينة السبب يعود إلى عدم وجود خطة وهو اكبر دليل على سوء التخطيط لهذه البرامج.

جدول رقم(27) يبين إجابات المبحوثين حول مدى احترام المسؤولين لهم

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	المسؤول	9	36	25	22.94
	الظروف المحيطة	8	32		
	وجود خلفيات جهوية	8	32		
نعم				84	77.06
المجموع				109	100

يستعرض الجدول (رقم 27)إجابات المفحوصين حول مدى احترام المسؤولين لهم، حيث اعتبرت نسبة 77.06% من أفراد العينة أنها تلقى الاحترام من طرف المسؤول الأول في المؤسسة، غير أن هناك نسبة 22.94% منهم أجابت بالاحتمال لا، وأرجعت الأسباب في ذلك بنسب متساوية تقريبا إلى المسؤول بنسبة 36% والى وجود خلفيات جهوية تمييزية بينهم بنسبة32% والى الظروف المحيطة 32%. وهذا ما لا يوافق عليه نهج التنمية البشرية الذي يرفض أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر.

جدول رقم(28) إجابات المبحوثين حول أسباب بقاء البلدية على هذه الوضعية.

الاحتمالات	التكرار(ت)	النسبة% المئوية
الحكومة لم تقم بدورها	18	10.85
المسؤولون المحليون	39	23.49
البلدية ليس لها موارد	55	33.13
السكان فقراء	54	32.53
المجموع	166	%100

تتوزع إجابات المبحوثين في الجدول(رقم 28) حول الأسباب التي جعلت بلدية الجازية على هذه الوضعية التنموية كما يلي: حيث اعتبرت بنسب متقاربة أن السبب هو أن البلدية ليس لها موارد بنسبة 33.13%وان السكان فقراء بنسبة 32.53% وهي أسباب مادية تعاني منها معظم الدول النامية كنا رأينا في فصل معوقات التنمية البشرية، وتنعكس آثارها علة المجتمع، حيث لا تتوفر الأغلفة المالية المناسبة لتغطية احتياجات المجتمع ولمختلف المشاريع التي تسعى إلى تحقيقها، فتتوقف معها كل برامج التنمية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه لا توجد ميكانيزمات تجعل من الجماعات المحلية تطبق سياسة الاعتماد على الذات.

وقد أصبح الناس يعتمدون اعتمادا كليا على الحكومة في تقديم كافة الخدمات بدون أية مشاركة من المواطنين. وتعتبر نسبة 23.49% أن السبب يعود إلى المسؤولين المحليين،وهنا يمكننا القول أنه حتى وان كانت هناك فئة من المسؤولين المحليين تهتم بقضايا المجتمع والتنمية، إلا أن الفئة الغالبة منهم تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية، زيادة على انخفاض مستوى تعليمهم مما جعلهم يسارعون في إرضاء السلطة والاهتمام بتحقيق أهدافهم أكثر من الاهتمام برغبات المجتمع والتعايش مع مشكلاته.في حين أرجعت نسبة10.85% من العينة إلى الحكومة التي لم تقم بدورها.

جدول رقم(29) يبين إجابات المبحوثين حول أثر القوانين على استقلالية المؤسسة.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	المركزية في صرف الأموال	17	21.52	63	57.80
	الإجراءات معقدة	27	34.17		
	غياب التنسيق	35	44.31		
لا				46	42.20
المجموع				109	100

توضح بيانات الجدول(رقم 29) إجابات المبحوثين حول اثر القوانين على مؤسساتهم، وقد اعترفت نسبة57.80% منهم بأن القوانين الحالية تحد من استقلالية مؤسساتهم، وتتمثل في عدم وجود تنسيق فعال بين الهيئات العاملة في مختلف المجالات بنسبة 44.31%.ومن جانب آخر يعود السبب في ذلك إلى الإجراءات المعقدة وعدم ملاءمة القوانين مع طبيعة التسيير الموجود في المؤسسة، والى المركزية في إصدار القرارات وفي التسيير المالي بنسبة 21.52%.وأصبحت كل جهة وهيئة تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة بل وتميل إلى المظهرية أكثر من تحقيق طموحات المواطنين.إضافة إلى أنها تعتمد على دراسة احتياجات المنطقة مكتبيا ومركزيا دون الرجوع إلى الهيئات المعنية بالبلدية والتنسيق معها.

جدول رقم(30) يبين إجابات المبحوثين حول مدى سعي المؤسسة لرفع كفاءة الموظفين.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	لاتستخدم الأساليب الحديثة	19	27.94	50	45.87
	لاتملك نظام التربصات	17	25.00		
	غير مهتمة بالمسار المهني	32	47.06		
نعم				59	54.13
المجموع				109	100

يوضح الجدول(رقم30)إجابات المبحوثين حول مدى سعي مؤسساتهم إلى رفع كفاءتهم في العمل حيث تعتبر نسبة 54.13%أن مؤسستهم تسعى إلى ذلك، في حين يرى 45.87%منهم عكس ذلك حيث تعود الأسباب بالدرجة الأولى إلى أن هذه الهيئات غير مهتمة بحالهم ولا بترقية مسارهم المهني في حين تعتبر نسبة 27.94% بأن إدارتهم لا تستخدم الأساليب الحديثة في بناء الموظف في جميع المجالات وتحسين مستواه.وأرجعت نسبة 25% إلى أن الإدارة لا تملك نظام التربصات لتنمية مهارات الموظفين.

3) محور الأوضاع السياسية والأمنية

جدول رقم(31) يبين إجابات العينة حول ما إذا كانت البلدية تعاني من المشاكل الأمنية

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	الهجرة	31	35.23	43	39.45
	قتل أفراد	13	14.77		
	غلق مدارس	05	5.68		
	حرق مؤسسات	09	10.23		
	غلق قاعات العلاج	26	29.55		
	إتلاف محاصيل زراعية	04	4.54		
لا				66	60.55
المجموع				109	100

تتوزع إجابات المبحوثين حول الأوضاع الأمنية في المنطقة وما إذا كانت هذه المدينة تعاني من المشاكل الأمنية، حيث اعتبرت نسبة 60.55%أن مدينتهم تمر بفترة زمنية تتميز بالأوضاع الهادئة، في حين ترى نسبة 39.45%منهم عكس ذلك، وقد تسبب اللأمن بالمنطقة في الهجرة الجماعية للمواطنين وخاصة في المنطق الريفية بنسبة 35.23% وغلق قاعات العلاج

بنسبة 29.55% حيث تعمل قاعة علاج واحدة من بين ثلاث قاعات موجودة في المنطقة، وقد قتل في المنطقة ما يقارب من 70 شخص في سنة 1994 وهذا ما عبرت عنه نسبة 14.77% من أفراد العينة، وكذلك تم حرق مقر البلدية، ومكتب البريد، والمقر الوحيد للصيدلية في المنطقة، ومفرزة الحرس البلدي، من طرف مجموعات مسلحة.

وتكون هذه الأحداث التي وقعت في التسعينيات هي التي عبرت عليها مختلف النسب من العينة التي اعترفت بوجود اللأمن بالمنطقة.

جدول رقم(32) يبين إجابات المبحوثين حول المشاريع المنجزة.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	يتم استشارتك	40	41.23	97	88.99
	ترى أن المشاريع لها أولوية	57	58.77		
لا				12	11.01
المجمـــــــــوع				109	100

يبين الجدول(رقم 32)أعلاه أن معظم أراء العينة 88.99% أقرت بوجود مشاريع في المنطقة، وهي محاولة ايجابية من طرف السلطات لمواجهة الطلب على الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، وهي مشروعات يمكن لها أن تدر دخلا إضافيا للأسر ويمكن من خلالها استغلال طاقات المجتمع وزيادة نصيب الفرد من الدخل وإتاحة الفرصة لكل مواطن كي يعمل وينتج وخاصة من فئة شباب المنطقة للعمل فيها ولخلق مناصب عمل قارة بعد استلامها ووضعها في الخدمة كما هو الشأن بالنسبة للمكتبة العمومية التي تم استلامها مؤخرا.وقد اعترفت نسبة 41.23% من أفراد العينة أنهم تتاح لهم الفرصة في المشاركة في عمليات الاستشارة في الدراسة والتخطيط والمشاركة في عمليات التنمية.كما أجابت نسبة 58.77% منهم بأن هذه المشاريع تحظى بالأولوية وهي نوع من المشاركة الايجابية الفعالة بالنسبة للمجتمع.في حين ترى نسبة قليلة جدا من أفراد العينة11.01%بأنه لاتوجد مشاريع تنجز بمنطقتهم، وقد تكون من الموظفين الذين يسكنون خارج المدينة.

جدول رقم(33) يبين إجابات المبحوثين حول أسباب توقف المشاريع

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	نقص الاعتمادات	27	29.35	89	81.65
	اللأمن	10	10.87		
	غياب المتابعة	55	59.78		
لا				20	18.35

المجموع	109	100

أشارت معظم آراء العينة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة 81.65% منهم ترى أنه فعلا تتوقف هذه المشاريع لمدة ولا تحترم آجال انجازها، وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى القصور في المتابعة الميدانية بنسبة 59.78%، والى التردد في تخصيص الموارد المالية الكافية لذلك وهذا بنسبة 29.35% وإذا حاولنا النظر إلى العديد من هذه الانجازات نجد أن التخطيط لها غير واقعي في كثير من الأحيان، إذ أن من مقتضيات التخطيط الجيد هو الإنفاق المالي المتوازن مع أهميته حتى يكون قابلا للإنجاز.وترى نسبة 10.87%أن السبب في ذلك يعود إلى اللأمن الذي يميز المنطقة.في حين ترى نسبة قليلة من أفراد العينة 18.35% أن المشاريع المبرمجة تنجز على أحسن وجه وفي آجالها المتفق عليها.

جدول رقم(34) يبين إجابات المبحوثين حول احتياجات المنطقة

الاحتمالات	التكرار(ت)	النسبة المئوية%
مدارس	18	4.69
ثانوية	59	15.40
مستشفى	70	18.28
مصنع	76	19.84
مركز أمن	30	7.84
مسجد	17	4.44
تهيئة الطرقات	44	11.49
مسؤولون أكفاء	69	18.02
المجموع	383	%100

يتضح من خلال هذا الجدول(رقم34)أن الاحتياجات الأربع الأولى التي نالت أكبر نسبة من آراء أفراد العينة هي تلك المتعلقة بإنجاز مصنع في المنطقة من أجل خلق مناصب عمل بنسبة19.84% ومستشفى بنسبة18.28% حيث يوجد بالمنطقة سوى قاعة علاج واحدة تستقبل المرضى ولكن لاتلبي كل الخدمات الصحية الضرورية خاصة لدى الأمهات على وشك الولادة أو العناية بالأمهات حديثي الولادة،مما يستدعي التنقل إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة كمسكيانة وعين البيضاء؛ وأيضا مسؤولون أكفاء بنسبة18.02% وهذا ما يبين حاجة المنطقة إلى مثل هذه الطاقات البشرية التي تتحمل مسؤولية قيادة هذه المجتمعات.وما ينقص المدينة أيضا هو وجود ثانوية بالمنطقة تسهم في القضاء على معاناة التلاميذ الذين يتنقلون يوميا إلى المدن المجاورة من اجل استئناف دراستهم.

كما توزعت احتياجات أفراد العينة بنسب متقاربة حول وجود مركز أمن 7.84% ومدارس4.69%ومسجد4.44%مما يؤكد أن هذه الاحتياجات ليس لها الأولوية في الوقت الحاضر.كما أضاف أفراد العينة احتياجات أخرى تتمثل في الحماية المدنية والصيدليات ومرافق الترفيه والمحلات التجارية والأسواق وكذلك مركز للعلاج النفسي للأطفال نظرا لما تعرضت له المنطقة من عمليات إرهابية من طرف مجموعات مسلحة في المنطقة.

جدول رقم(35) يبين إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية.

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	لاتجدي نفعا	22	61.11	36	33.03
	لايهمك الأمر	14	38.89		
نعم		73			66.97
المجموع		109			100

يشير الجدول إلى أن 66.97%من أفراد العينة يشاركون في العملية السياسية وفي الانتخابات التي تنظم من حين لآخر وهذا مؤشر ايجابي يدل على المشاركة السياسية في المنطقة وهي تمثل حقا أساسيا لكل فرد من المجتمع في المشاركة في صنع القرار، في حين أجاب 33.03% من أفراد العينة أنهم غير معنيين بالانتخابات ولا يهمهم الأمر في ذلك وهذا ماتمثله نسبة 38.89% منهم وهذا بسبب اهتمامهم بأنفسهم وبسبب بعض النكسات التي تمر بهم إزاء أوضاعهم الاجتماعية المتدنية، ومن جانب آخر اعتبر 61.11%من أفراد العينة الغير معنيين بالعملية السياسية أن هذه الانتخابات ليس لها جدوى ولاتجدي نفعا وهذا دليل على فقدانهم الثقة في المسؤولين والسياسيين عموما نتيجة لوعودهم الزائفة بتحسين أوضاعهم وتلبية حاجاتهم.

جدول رقم(36) يبين إجابات المبحوثين حول الانخراط في الجمعيات

الاحتمالات		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
لا	المضايقات الأمنية	12	10.91	92	84.40
	لاتوجد حرية	36	32.73		
	غير موجودة	62	56.36		
نعم		17			15.60
المجموع		109			100

يوضح الجدول أعلاه(رقم36) أن نسبة 84.40% من أفراد العينة لايرغبون في الانخراط في الجمعيات سواء كانت خيرية أم ثقافية، وتعود الأسباب في ذلك إلى أنها غير موجودة في المنطقة بنسبة 56.36% مما يدل على الضعف في ثقافة إنشاء منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن

حقوقهم في الموارد التي يستحقونها،وتوصيل معاناتهم إلى السلطات المحلية، والنظر في احتياجاتهم بشكل جدي.وقد اعتبرت نسبة 32.73%منهم بأنه لاتوجد حرية وهو معوق من معوقات التنمية البشرية التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية واختيار المسؤولين الأكفاء.ويعتبر احتمال المضايقات الأمنية في المنطقة آخر سبب تختاره العينة بنسبة 10.91.% يكون قد ساعد بصفة جدية في العزوف عن الانخراط أو إنشاء منظمات المجتمع المدني في هذه البلدية.

ثالثا: التحليل السوسيولوجي لمعطيات الاستمارة(من السؤال1الى السؤال رقم24)

تركز معظم أدبيات التنمية البشرية على وجود جانبين متكاملين هامين للتنمية البشرية، لا تتحقق التنمية البشرية إلا بهما، وهما تكوين القدرات البشرية، واستخدامها في الأغراض الإنتاجية[1]. وقد تباينت درجة تحقيق هذين الجانبين بين الدول وخاصة النامية منها فمنها من لديها قدرات بشرية كبيرة ومتطورة ولكنها لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي بشكل مشابه، ومنها العكس حيث لديها معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لم تستفد شعوبها منها بشكل كاف، وبعضها حققت توازنا إنمائيا بحيث أن القدرات البشرية والنمو الاقتصادي فيها يسيران بشكل متناغم[2] .وسوف نتعرف على هذين الجانبين أكثر، على أرض الواقع في بلدية الجازية مع إجراء بعض المقارنات مع الواقع المحلي.

1)على مستوى تطوير القدرات البشرية:

إن بناء القدرات البشرية يعتبر أساسا جوهريا لتوسيع الخيارات وتنحصر هذه القدرات في الحياة المديدة والصحية والمعرفة الواسعة وامتلاك القدرة على الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع، وهي بالتالي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية خاصة، ويعتبر التعليم والصحة والتغذية أهم الجوانب الاقتصادية لتكوين القدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية [3]. وهذه الجوانب لابد من توفيرها لجميع أفراد المجتمع كحق إنساني لهم، وبعد ذلك وضمن الإمكانيات المتاحة لابد من تحسين هذه المستويات، لأن الدراسات التطبيقية أثبتت أن تطوير وتحسين القدرات البشرية للقوى العاملة له تأثير ايجابي على زيادة إنتاجيتهم، فضلا عن تحسين حياتهم الخاصة والعامة[4].

وسيتم استعراض وتحليل أهم المؤشرات اللازمة لتطوير القدرات البشرية والمتمثلة في (التعليم، الصحة، التغذية) .

---

[1]قوي بوحنيفية: تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن، الطبعة الأولى 2008 ،ص135

[2]إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي مرجع سابق ص 192

[3]قوي بوحنيفية، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مرجع سابق،ص 135

[4]إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، مرجع سابق،ص 199

1-1على مستوى التعليم:

إن أهمية التعليم في بناء القدرات البشرية تم تأكيده في الكثير من الدراسات الاقتصادية، ولقد استحوذ التعليم على النسبة الكبرى من الأسباب التي أدت إلى النمو الاقتصادي في البلاد الغنية والمتقدمة، ولكي يكون للتعليم أثرا ايجابيا على النمو لابد من أن يرتبط باحتياجات المجتمع الاقتصادية، وأن ينهض بالمجتمع من حالة التخلف والتبعية إلى التقدم والتطور، وأن يوفر المجال الكافي للطلبة للابتكار والإبداع والتشجيع الفكري، وهذا ما يفتقده التعليم والتدريب في المجتمع العربي[1]. و كما تناولنا سابقا كيفية استخدام مفهوم التنمية البشرية لمؤشرين فرعيين للدلالة على التعليم وهما(معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ونسب التمدرس الإجمالية في مختلف المراحل الدراسية.للتعبير عن التعليم في بلد ما).

ويعتبر مؤشر مستوى التعليم أحد المؤشرات الفرعية الثلاث التي يتكون منها مؤشر التنمية البشرية HDI، وهو يهدف إلى توضيح نسبة الأداء التي حصل عليها كل بلد في مجال تعليم الأطفال ومحو الأمية للكبار، ويتكون مؤشر مستوى التعليم من :

1-1-1معدل التمدرس بين التعليم الأساسي والعالي(معدل الالتحاق الإجمالي للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين (6 – 24 سنة) ويعطى له وزن مرجح قدره ثلث 3/1.المعمول به عند حساب مؤشرHDI.

حيث لم يستطع الباحث الحصول على معدل التمدرس لهذه الفئة العمرية(6-24 سنة)من الهيئات الرسمية بما في ذلك مديرية التخطيط أو مديرية التربية للولاية،لأنه لا يتم حسابها بسبب انتقال التلاميذ إلى الدراسة في أماكن أخرى، وقد تحصلنا على النسب المعنية ولكن للفئات العمرية التي يبلغ عمرها بين(6 -15) سنة.

وتقدر نسبة الالتحاق الإجمالية للفئة العمرية الذين تتراوح أعمارهم بين (6 – 15 سنة) بنسبة 73.3%، مسجلة التأخر بنسبة 17.4%عن النسبة الولائية التي بلغت 90.7% في نفس السنة، وبلغت نسبة التأخر 19.2% عن الولاية في ما يخص الإناث، في حين بلغت نسبة التأخر عند الذكور 15.5% بالنسبة للولاية. ويلاحظ أن التأخر في نسبة الإناث تفوق دائما نسبة الذكور بالنسبة للولاية.

ورغم التحسن الملحوظ في هذا القطاع إلا أن الأوضاع التعليمية لازالت بعيدة عن المستويات الولائية والوطنية، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم الالتحاق بالمدرسة في المراحل الأولى كما بينت أراء العينة بنسبة 17.43% وأرجعت الأسباب في ذلك إلى التكاليف المدرسية بنسبة 94.74%.أو بسبب التسرب المدرسي.

[1]فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، بيروت، دار الفكر العربي، 1990،ص149

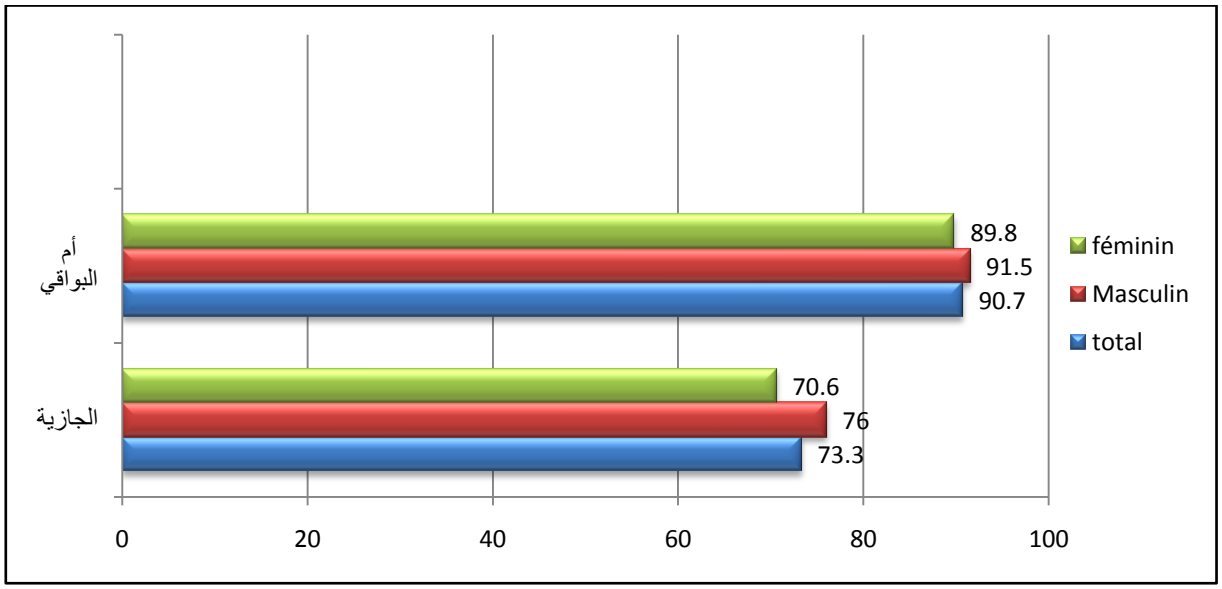

شكل رقم (04) معدل التمدرس(6-15سنة) 2008 . المصدر[1]

1-1-2 معرفة القراءة والكتابة عند البالغين (15 سنة فما فوق) ويعطى له وزن مرجح قدره ثلثان 3/2.

تسعى الجزائر إلى تحقيق معدلات مرتفعة في مجال التعليم والقضاء على الأمية بين مختلف الأجيال.ووفقا للمعاهدات الدولية فقد التزمت الجزائر بالمبادرة الأممية التي أطلقتها منظمة اليونسكو عام 2003 وذلك بهدف تخفيض الأمية بنسبة 50% وهذا في إطار استراتيجية كاملة تهدف إلى خفض معدلات الأمية عام 2012 والقضاء على هذا المعوق نهائيا عام2016.

ومما نسجله أن هناك تأخر في مجال محو الأمية في منطقة الجازية حيث بلغت بها نسبة الأمية46.7% موزعة على الذكور بنسبة34.5% والإناث بنسبة 58.4%وهي نسب مهمة إذا ما قورنت مع المستوى الولائي أو الوطني.

وبلغ التأخر في نسبة معرفة القراءة والكتابة 21.6% بالنسبة للوطن.وقد يعود ذلك إلى انخفاض الاهتمام ببرامج محو الأمية وضعف النشاطات الثقافية في المنطقة. ولكن تبقى ملاحظة وهي أنه لا تزال هناك فجوة بين الذكور والإناث موجودة ومهمة على مستوى معرفة القراءة والكتابة لتصل قيمتها إلى 24 نقطة مئوية ولائيا و25.8 نقطة مئوية وطنيا، والشكل التالي يبين ذلك:

[1] ONS ,RGPH 2008.http://www.ons.dz/تاريخ الدخول نوفمبر 2011

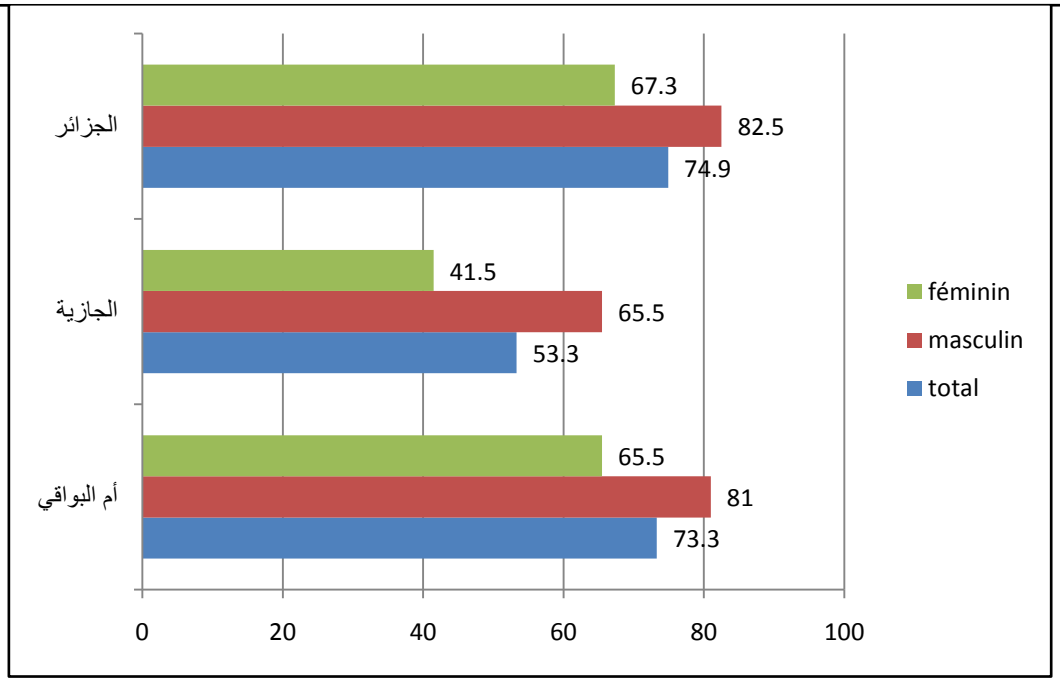

شكل رقم (05) معرفة القراءة والكتابة (15سنة فما فوق) سنة 2008.المصدر[1]

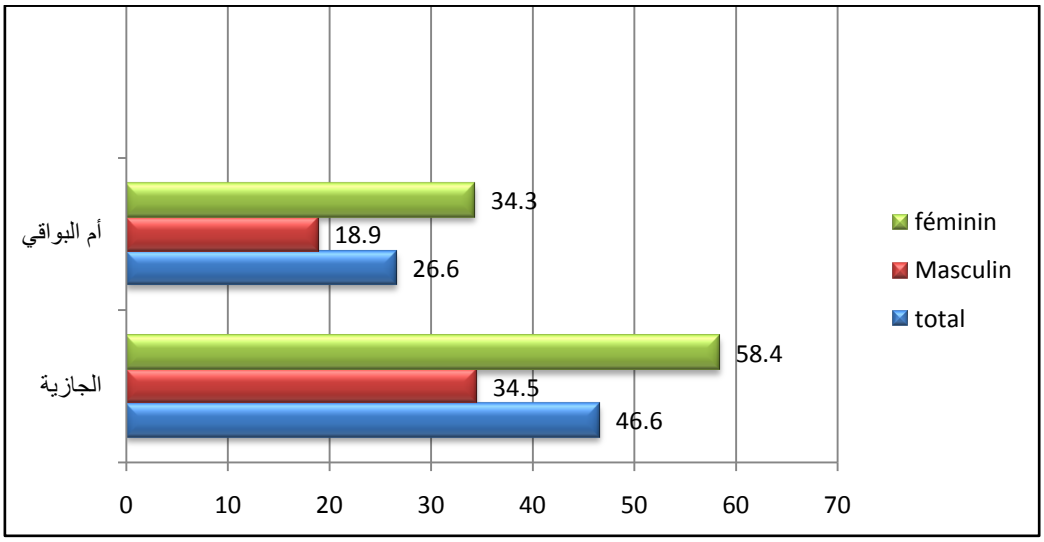

شكل رقم (06) نسبة الأمية15 سنة فما فوق المصدر[2]

1-1-3 الإنفاق على التعليم: يعد الإنفاق على التعليم مؤشرا مهما للتعرف على مدى اهتمام الدول بتوفير التعليم لأفراد شعبها، هذا الجانب يفترض أن يراعى شقي التعليم (الأساسي والعالي)، فضلا عن العوائد الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لهذا الإنفاق. فالقطاع الخاص يركز على العوائدالاقتصادية فقط ولا يعير اهتماما للعوائد الاجتماعية، وهنا يأتي دور الدولة لتغطية الجوانب التي لا يغطيها القطاع الخاص[3].

[1]CNES ,Rapport national sur le développement humain enAlgérie,2008,OP.CIT,pp-26,27. http://www.dz.undp.org تاريخ الدخول 10ماي 2011.

[2]تاريخ الدخول نوفمبر 2011 ONS ,RGPH 2008.http://www.ons.dz/

[3]إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع ،مرجع سابق،ص 207

ويشكل الإنفاق على التعليم في الجزائر أولوية وطنية، وقد تم تخصيص مابين 14% و16.5% من ميزانية الدولة موجهة للإنفاق علة التعليم أي ما يقارب 5.2 % إلى 6 % من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)خلال فترة 2006-2008.

1-2 على مستوى الصحة :

إذا كانت الحكومة الجزائرية تتخلى عن الكثير من الميادين لأسباب اقتصادية، فإنها تظل مسؤولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة وكذا الاستثمار في بناء المستشفيات وقاعات العلاج وكثير مما يجب تقديمه لمجال الصحة وخاصة للفئات المحرومة أو محدودي الدخل، وقد أجابت نسبة 86.24% من أفراد العينة بأن الخدمات الصحية غير كافية بالنظر للطلب المتزايد على هذه الخدمات ،فقد بلغ عدد سكان بلدية الجازية 4084 سنة 2010 مقابل طبيب واحد موجود على مستوى كل البلدية،وقاعة علاج واحدة في إطار الخدمة من بين ثلاث قاعات؛ مما جعل عدد المواطنين الذين يتكفل بهم طبيب واحد أكثر بكثير مما هو في الجزائرالعاصمة مثلا التي بلغ عدد سكانها 2.861.000 نسمة مقابل 6870 طبيب سنة 2005 أي بمعدل طبيب لكل416 مواطن[1].

"فالصحة هي المتضمن الرئيسي المعتمد في أدبيات التنمية البشرية، ذلك أن وقاية الناس من الأمراض وتمتعهم بالصحة الجيدة ينعكس ايجابيا على باقي جوانب حياتهم، ويساعد في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود. والمؤشر المعتمد في أدبيات التنمية البشرية ليعكس حال التنمية البشرية في دول العالم هو العمر المتوقع عند الولادة (الأمل في الحياة عند الولادة)"[2].

1-2-1 العمر المتوقع:يعبر مؤشر متوسط العمر المتوقع عن الحالة الصحية والاجتماعية للسكان، وقد احتل مرتبة عالية بين عامي 2006 -2008 حيث بلغ 0.845 مع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في هذه الفترة هو 75.7 سنة،وقد بلغ في بلدية الجازية 76 سنة لعدة سنوات متتالية حسب مصلحة الإحصاء التابعة لمديرية التخطيط بأم البواقي. وفي ضوء ما تعانيه المنظومة الصحية في المنطقة بصفة خاصة،يتبين لنا أن هذا المؤشر لا يعكس حقيقة الأوضاع الصحية في بلدية الجازية.

فقد خلصت دراسة حديثة لخبراء من جامعة شاربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة مسحت مستشفيات ومؤسسات المنظومة الصحية بدول المغرب العربي إلى أن الجزائر الأسوأ من حيث التغطية الصحية مقارنة بالجارتين تونس والمغرب.

واعتمدت الدراسة على مؤشرات الرعاية الصحية المعتمدة في الدراسات العالمية من متوسط أمل حياة المواطنين حسب الجنس وفعالية المستشفيات ونوعية الخدمات الاستشفائية ومدى وفرة الأدوية

[1]Centre d'information des nations unies; www.unic.org.dz

[2]إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع ،مرجع سابق،ص 212

في كل بلد فضلا عن احتساب متوسط مصاريف المواطن العلاجية سنويا. حيث يعد مؤشر وفيات الرضع والمواليد الجدد أهم مؤشرات الرعاية الصحية ، حيث قدرت 38 وفاة في كل ألف ولادة بالنسبة للجزائر[1].

وتعتبر نسبة الوفيات أصدق تعبير عن الحالة الصحية في مكان ما، إذ أنه " ليس هنالك من مؤشر إحصائي قط يعبر عن الفرق بين مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أبلغ مما يعبر عنه معدل الوفيات الرضع الذي يعرف كالتالي"[2]:

$$\text{نسبة معدل الوفيات الرضع} = \frac{\text{عدد الوفيات من بين الأطفال (أقل من عام)}}{\text{عدد المولودين أحياء}} \times 100$$

جدول رقم(37)خاص بالمواليد والوفيات بمنطقة الجازية[3]

السنة	عدد السكان	المواليد	الوفيات	وفيات الأطفال(أقل من عام)	الزواج	أخرى
2005	3735	34	7	0	44	-
2006	3785	12	12	1	41	-
2007	3836	8	17	3	33	-
2008	3870	12	15	0	63	1
2009	4008	7	12	1	62	7
2010	4084	8	10	2	62	6

وتشكل نسبة وفيات الأطفال المولودين أحياء أقل من سنة نسبة 20% لسنة 2010 أي وفاة طفلين من بين 8مواليد جدد،وهي نسبة معتبرة،بينما بلغت في سنة 2007، ثلاث وفيات لكل 8مواليد جدد وهي نسبة 37.5% مما يستدعي إدخال تحسينات على الأسباب غير المباشرة لوفاة الرضع، كالتزويد بالمياه والتغذية وسهولة الحصول على الخدمات الصحية وتوفير الأدوية والرعاية الطبية وتوفير الخدمات الاستعجالية وهي كلها سياسات تعود على المجتمع بفوائد جمة.

رغم أن التقرير الصادر عن الكناس كان متفائلا وقد أشار أن الجزائر قد حققت تراجعا في نسبة وفيات الرضع قدر ب 11.4 نقطة، بانخفاض من 36.9 حالة وفاة لكل 1000ولادة حية سنة

[1] ص.ف: المنظومة الصحية في الجزائر الأسوأ في المغرب العربي،الجزائر تايمز الالكترونية،،تاريخ النشر 2010/09/16

[2] محمد سمير مصطفى وآخرون: حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة، مرجع سابق،ص 114

[3] مصلحة الإحصاء، مديرية الصحة لولاية أم البواقي

2000 إلى 25.5 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2008."[1]وهي مؤشرات تعكس مدى التباين في مستوى الخدمات الصحية بين مختلف مناطق الوطن.

1-2-2 الإنفاق على الصحة:

إن التقديرات التي تمت مؤخرا فيما يخص الأموال المطلوبة لبلوغ المرامي الإنمائية للألفية، وضمان الحصول على التدخلات الحاسمة، بما في ذلك تلك الخاصة بالأمرا ض الغير السارية في 49 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل تشير إلى أن هذه البلدان ستحتاج إلى إنفاق ما يزيد عن 60 دولارا أمريكيا لكل فرد بحلول عام 2015، وهو ما يتجاوز بكثير مبلغا 23 دولارا أمريكيا التي تنفقها هذه البلدان في الوقت الحاضر. وهذا الرقم الخاص ب 2015 يتضمن تكلفة توسيع النظام الصحي، حتى يمكنه تقديم مجموعة التدخلات المحددة[2].

1-3 على مستوى الغذاء:

تظل الاحتياجات الغذائية أحد جوانب الاحتياجات التي تزال غير مشبعة بالنسبة لأعداد كبيرة من سكان منطقة الجازية،وهذا ماتؤكده آراء أفراد العينة حول الاحتياجات الحقيقية التي تنقصهم حيث أضافوا ضرورة وجود الأسواق والمحلات التجارية لتوفير مختلف المواد الاستهلاكية في المنطقة،إذ تعود نسبة الأمراض المنتشرة إلى سوء التغذية بحسب 28.57% من أفراد العينة التي أكدت هذه العلاقة الترابطية بين سوء التغذية وقابلية الإصابة بالمرض،وقد اتضحت لنا الصورة أكثر والتي تدل على أن أوضاع استهلاك الغذاء،غير مرضية في هذه المنطقة وذلك من خلال تجوالنا في هذه البلدية،وحديثنا مع أهلها، وانعكاس ذلك على أحوالهم المزرية، مما يستوجب تدخلات قصيرة الأمد لتحسين أوضاع التغذية في هذه المنطقة، فليس بقدرة الأفراد الانتظار أكثر على سوء التغذية.

"وينبغي هنا أن نفرق بين ما هو غذاء وما هو تغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لكافة مجموعات السكان، بينما تعني التغذية حصول الإنسان على الطعام المتوازن والصحي.وما لم يحصل الإنسان على احتياجاته الغذائية السليمة دون نقص أو زيادة مفرطة، لا يقوى الجسم على تمثيلها، فان أعراض سوء التغذية تبدأ في الظهور [3]". "وتوافر الغذاء عموما ليس مشكلة،حيث يوجد من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعر حراري يوميا كما يشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية لسنة 2000.بل تتجاوز الحد الأدنى الأساسي اللازم بمقدار 291 سعر حراري، ومنذ عام 1980 زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في البلدان النامية بنسبة22 %

[1] CNES ,Rapport national sur le développement humain realisé en coopération avec le PNUD OP.CIT,p65

[2]التقرير الخاص بالصحة في العالم، ملخص تنفيذي، منظمة الصحة العالمية،ص 11، تاريخ الدخول في الموقع 2011/5/10 http://www.who.int/whr/2010/10_summary_ar.pdf

[3]محمد سمير مصطفى و آخرون: حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة، مرجع سابق،ص 26

ورغم ذلك فان سوء التغذية منتشر في كثير من البلدان النامية، بل وترتبط الوفاة في كثير من الأمراض بسوء التغذية، وبالعيش في بيئة غير سليمة، لاسيما المياه الملوثة[1]."

يحتاج الفرد في العادة إلى 1000 سعر حراري للبقاء على الحياة، و 2500 سعر حراري يحتاجها الفرد البالغ متوسط النشاط يوميا، فضلا عن مصادر بروتينية متوازنة، وبغير ذلك يصبح الفرد معرضا لسوء التغذية ونقصان الوزن نتيجة لنقص الطاقة والبروتين. وعند مقارنة متوسط السعرات الحرارية التي توفرها الدول العربية والدول الغنية لمواطنيها نجد أن الفجوة بينهما قليلة مما يعني أن هذا المؤشر لوحده لا يعكس حقيقة التنمية البشرية في أي بلد كان، فضلا عن انه يخفي التباين بين المناطق في الدولة نفسها[2].

انه في ضوء تعذر الحصول على مسوح شاملة أو جزئية، لها دلالتها في كثير من البلدان العربية، عن أوضاع سوء التغذية، وفي ضوء ما نعرفه عن معنوية الارتباط بين سوء التغذية (ووفيات الأطفال، والنسبة المئوية للأسر التي تحصل على المياه الصالحة للشرب) يعد انعكاسا له معنويته، لسوء التغذية بين الأطفال، بالتلازم مع متغيرات أخرى[3].

وبصفة أساسية، تنصبّ الأهداف الإنمائية للألفيّة على النهوض بالمستويات الصحية والغذائيّة للفقراء ،وفي حين تتضح الروابط بين الفقر والجوع وسوء التغذية كنواةٍ أساسية في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفيّة، إلا أن للتغذية دوراً مركزياً كذلك في الجهود الأخرى لتحسين صحة الأمهات والأطفال (الهدفان4،5)، ومكافحة نقص المناعة المكتسبة(الهدف 6).

ولا غرار أن النهوض بمستويات التغذية في صفوف تلامذة المدارس سيساهم أيضاً في بلوغ الهدف الثاني، أي التوفير الشامل للتعليم المدرسي الابتدائي، من خلال تقليص التغيّب الدراسي وتعزيز قدرات التركيز والاستيعاب[4].

وما ينبغي أن نسجله هنا هو أن ملامح سوء التغذية في بلدية الجازية ليس في النهاية إلا أن يكون انعكاسا لعجز السياسات الغذائية غير المتكيفة نحو إشباع الحاجات الغذائية الأساسية،وخاصة ما تعلق منها بإتاحة الغذاء وتوفره، وقدرة فئات سكان البلدية على شرائه والحصول عليه.

2) استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية:

[1] إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ،مرجع سابق،ص 156

[2] إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع ،مرجع سابق،ص 220

[3] محمد سمير مصطفى و آخرون، حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة مرجع سابق،ص 36

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحسين التوعية التغذوية للحدّ من سوء التغذية ، مركز أنباء المنظمة،تاريخ النشر 2005/11/26 http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/1000152/index.html تاريخ الدخول 2011/4/2

تبلغ مساحة بلدية الجازية 19860 هكتار، وتصنف ضمن البلديات الرعوية، إلا أن سكانها لايعتمدون في إعالة أسرهم البالغة804أسرة على الفلاحة فقط ولكنهم يعملون مع أولادهم في جمع الحطب وإنتاج الفحم الذي يجلبونه من المناطق الغابية المجاورة والمقدرة مساحتها بحوالي 9929 هكتار، وقد تعود الأسباب في ذلك إلى عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية حاجاتهم الأساسية،مما يدل على فشل سياسات الاستثمار الزراعي و ارتفاع الأسعار المزرعية وكذلك إلى ضعف التكامل مع قطاعات الصناعة وهذا ما نلاحظه في كل موسم لجني الطماطم حيث ترمى أحيانا لانخفاض أسعارها وعدم وجود مصنع للطماطم في المنطقة،وأيضا إلى ارتفاع أسعار نقلها إلى مصانع الطماطم بمدينة عنابة.

وهذا ما يتسبب في هدر مجهودات اليد العاملة في المنطقة أحيانا وإصابتها بالفشل نتيجة الخسارة التي لحقت بهم، وركونها إلى البطالة التي بلغت حسب مديرية التخطيط لولاية أم البواقي نسبة 12.70% سنة 2010.

ويعتبر عنصر العمل أساسيا للتنمية البشرية،فالناس عموما يحتاجون إلى العمل لسببين رئيسيين: أولا كمصدر للدخل وثانيا،لما يكتسبه الفرد من الاعتراف بقيمته عندما يكون له عمل. "إن القدرات البشرية يجب أن تستخدم في عملية النمو الاقتصادي، فقد تصبح غير نافعة إذا لم تستخدم لأغراض التنمية بصفة مستمرة، فأساس استراتيجية التنمية البشرية هو معالجة القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي من زاوية مدى تحقيقها لأفضلية الناس ومدى مشاركتهم في النمو الاقتصادي[1]."

وهذه الجهود التي تبذل لتأهيل وتطوير القدرات البشرية تهدف إلى استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم الاستفادة من ثمرات النمو في تحقيق مزيد من التأهيل والتطوير بطريقة مستمرة، وهذا هو معيار النجاح في هذا الباب، فبدون تنمية بشرية لا يتحقق نمو اقتصادي حقيقي، وبدون تغذية لهذه التنمية البشرية من خلال تحقيق نمو اقتصادي حقيقي لن تتحقق التنمية البشرية[2].

وفي دراستنا هذه شكل شبه إجماع الموظفين المستجوبين حول الأجرة الشهرية وعدم كفايتها لتغطية المصاريف الشهرية للعائلة حيث أجاب نسبة 77.07%منهم على عجز القدرة الشرائية لتحقيق ذلك، وإذا كان هذا هو حال الموظفين الذين يملكون دخلا شهريا، فكيف هو الحال بالنسبة لعديمي الدخل ؟ فقد كشفت دراسة القدرة الشرائية [3]التي أعدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA)،خلال 2009، بعنوان "الميزانية الأساسية لعائلة جزائرية تتكون من سبعة

[1]قوي بوحنيفية: تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مرجع سابق، ص 136

[2]إبراهيم الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع ،مرجع سابق،ص 227

[3]يومية النهار، الأحد 6 فيفري 2011،ص4

أفراد" ،أنه لا يمكن لعائلة جزائرية تتشكل من سبعة أفراد، أن تلبي حاجياتها الأساسية من مأكل ومشرب وملبس بمبلغ أقل من 31869.92 دج في الشهر. وحسب الدراسة فان القدرة الشرائية للجزائريين تدهورت بنسبة 7.9 بالمائة، في حين أكدت نتائج الدراسة، أن المصاريف المتعلقة بالتغذية تستحوذ على نسبة 100 بالمائة من الأجر القاعدي المدفوع من قبل الدولة.

1) التطور التاريخي لمستوى مؤشر التنمية البشرية بالجزائر:

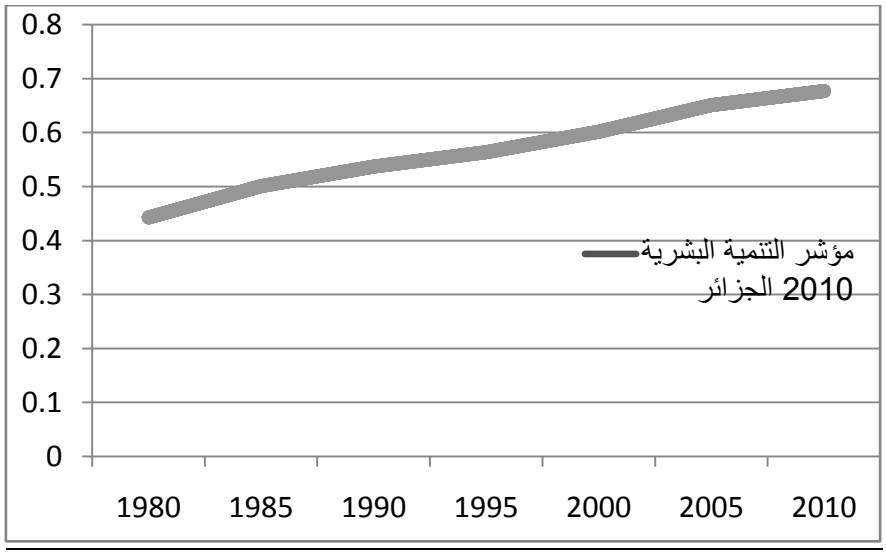

شكل رقم (05) يبين مؤشر التنمية البشرية خلال عشرين سنة

يبين هذا الشكل تطور مؤشر التنمية البشرية الذي انتقل من 0.443 سنة 1980 إلى 0.677 سنة 2010.مما يدل على التطو ر الحاصل في النمو الاقتصادي وكذلك التحسن في الأوضا ع الأمنية والسياسية، الأمر الذي قد ينعكس على الواقع المعيشي للفرد الجزائري.

ونظرا لغياب بعض المؤشرات الإحصائية على مستوى المديريات الولائية المعنية، فمثلا لايوجد على مستوى مديرية التخطيط الولائية معدل التمدرس بين التعليم الأساسي والتعليم العالي أي معدل الالتحاق الإجمالي للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6–24 سنة، وما هو موجود فقط هو نسبة التمدرس في التعليم الأساسي فقط أي بين 6–15 سنة.وهو ما حال دون حسابنا لمؤشر التنمية البشرية في المنطقة ومقارنته بالمؤشر الوطني.

جدول رقم(38) تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية[1]:

	1980	1990	2000	2010
مؤشر التنمية البشرية	0.443	0.537	0.602	0.677
الأمل في الحياة عند الولادة	59.6	67	70.1	72.9
الناتج المحلي الخام للفرد بالدولارRNB	6689.4	6502.9	6264.5	8320.2

[1] من إنتاج الباحث

معدل التمدرس %	52.4	63.3	68.1	73.6
معرفة القراءة والكتابة عند البالغين %	/	49.6	69.9	77.6

3) الأوضاع الإدارية:

خلال إقرار مختلف برامج التنمية البشرية تبرز بعض العوامل الكامنة في المجتمع على شكل سلوكات أفراد، واتجاهات سلبية نابعة من أفراد المجتمع،وأحيانا أخرى تعود إلى بعض التعقيدات والإجراءات الإدارية، وهي في الحقيقة مجموعة من المعوقات تحد من فاعلية العملية وتحول دون تحقيق التنمية أهدافها، ومن بينها:

3-1 ضعف التخطيط: يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1].ويعتبر التخطيط كمعوق وسبب مباشر لفشل البرامج، نتيجة لعدم وضوح الهدف من التخطيط للتنمية،عند العاملين فيه وعجزهم عن الاختيار بين الوسائل المناسبة والتحكم في المواقف المختلفة وحسن إدارتها، زيادة على ضعف التنسيق أو غيابه بين الجهات العاملة في ميادين التخطيط العديدة.وقدعانت برامج التنمية البشرية من إخفاقات وتعثرات كثيرة بعضها كان ناجما من عدم وضوح الاستراتيجيات والخطط التنموية،أو من عدم وجودها أصلا.

إن استبعاد أو التقليل من التخطيط في عملية التنمية البشرية نجم عنه تخبط في وضع الخطط القطاعية وعدم إجراء دراسات أولية كما عبرت عنه نسبة 37.44% من المبحوثين عند إجابتهم عن سبب فشل البرامج، وساهم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في إفشالها.وهذا ماحدث للبرنامج الأممي الذي كان مخصصا لهذه البلدية على ضوء خبرة قام بها بعض خبراء الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني، حيث يمتد هذا البرنامج على مدى خمس سنوات وفق غلاف مالي يقدر بحوالي 78 مليار سنتيم ويشتمل على إنشاء 50 وحدة لتربية الماشية،و 17وحدة لتربية الدواجن و25 مشروع لتنظيف الآبار المتعلقة بمياه الشرب والسقي وكذلك ترميم 150سكن بقيمة 150.000 دج للسكن الواحد وتجهيز المدارس الموجودة وهذا على مستوى ثلاث مشاتي هي الجازية مركز ومشتى أولاد اعرامة ومشتى الفرن.

[1] موسى خميس: مدخل إلى التخطيط،دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1999م،ص13

إلا أن هذا البرنامج توقف فجأة منذ سنة 2001 من غير سبب يذكر إلى غاية اليوم، ولم يتم صرف سوى جزء من الغلاف المالي قدره 6.5 مليار سنتيم موجه لخمس ملفات من بين 14 ملف كانت ضمن هذا البرنامج، لازالت 9 ملفات منها عالقة. وقد شكل والي الولاية لجنة لمراقبة ومتابعة البرنامج، غير أن الأمور بقيت على حالها، وتم التكفل بالبلدية وفق البرامج العادية، ولم يعرف المسؤولين مصير الغلاف المالي المتبقي، وما علاقته بهذه البرامج التي تستفيد منه جميع بلديات الوطن أسئلة بقيت محيرة من غير إجابة سواء عند المواطنين أو عند مسؤولي البلدية.فتوقف البرنامج وتوقفت معها كل مراحل الخطة وضاع الهدف من ذلك كله وهذا أكبر دليل عن عدم وجود أي خطة لهذه البرامج كما أشارت إلى ذلك نسبة 15.51% من العينة،وقد يكون السبب في ذلك كله يعود إلى أن هذه البرامج هي ذات طابع سياسي آني وفقط. وما استنتجناه مما سبق هو أن السلطات العليا لا تمنح الفرصة للمسؤولين المحليين والقيادات الميدانية لتطبيق نظام اللامركزية بصورة مستقلة، حتى ولو كان هذا يخص البحث عن معلومة تتعلق ببرنامج تنموي يخص منطقتهم يكون قد توقف !! وهذا مالمسناه من إجابات المبحوثين حيث أيدوا خيار غياب التعاون والتنسيق بنسبة 44.31%، متبوعا بخيار المركزية في صرف الأموال بنسبة %.21.52

من جانب آخر،يمكن لنا ملاحظة عدم مراعاة المقاييس العصرية في التهيئة العمرانية للمدينة، كإنجاز المرافق الضرورية وفق مخططات لشغل الأراضي، وانجاز المساحات الخضراء، واحترام مقاييس التوسع العمراني، فالمدينة توسعت من الجهة الغربية بشكل عشوائي.فالزائر إليها لايكاد يفرق بين المداخل الأساسية للمدينة وبين متاهة البناءات الفوضوية التي تم إنشاؤها مؤخرا بسبب النزوح الريفي نحو البلدية، وهو نوع من الإهمال الذي تعاني منه الإدارة المحلية بحسب 25% من أراء المبحوثين وأيضا عدم صرامتها في تطبيق القوانين الخاصة بالبناء والتوسيع رقم 08/15 الصادر في سنة2008.

3-2 نقص الاعتمادات المالية

وقد كانت الاستفادة من هذه البرامج أي البرامج البلدية للتنمية PCDوالبرامج القطاعيةPSD بشكل لا يلبي الطلب ولا يرقى لسد حاجات هذه المنطقة الفقيرة جدا.فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب من الجوانب، فبلدية الجازية تحتاج مثلا إلى الإنفاق أكثر على الموارد الإنتاجية،وعلى المشروعات الصغيرة، والإنفاق على القطاعات الخدمية والسلعية بدرجة أقل فالتوازن لا يعني المساواة في صرف الأموال بقدر ما يعني تحقيق إشباع الاحتياجا ت في المجتمع.وتوزعت البرامج المحلية والقطاعية للبلدية على النحو التالي[1]:

[1] مديرية التخطيط لولاية أم الواقي

جدول رقم(39) يبين برامج التنمية المحليةPCD ببلدية الجازية

السنة	البرنامج من نوع PCD	العملية	الغلاف المالي (مليون دينار)
2003	لاشيء	لاشيء	لاشيء
2004	البرنامج العادي	السكن+المياه	4600
2005	البرنامج العادي	تهيئة+المياه	12900
2006	البرنامج التكميلي لدعم النمو الهضاب العليا	تهيئة+قنوات الصرف تهيئة+المياه+السكن	12000 22000
2007	البرنامج التكميلي لدعم النمو الهضاب العليا	طرقات+مياه المياه+السكن+تهيئة	53109 27800
2008	البرنامج التكميلي لدعم النمو الهضاب العليا التنمية الريفية	التربية+الرياضة+التربية السكن+المياه تهيئة	14980 19424 9000
2009	البرنامج التكميلي لدعم النمو الهضاب العليا	الماء+تهيئة+رياضة السكن+تهيئة	17693 16924
2010	البرنامج التكميلي لدعم النمو	تهيئة+قنوات الصرف	15857
2011	البرنامج التكميلي لدعم النمو	المياه+الصحة(غير مسجلة)	31000 (غير مسجلة)

أما بالنسبة للبرنامج القطاعي PSD فقد شملت العمليات التالية:

جدول رقم(40) يبين برامج التنمية القطاعيةPSD ببلدية الجازية

السنة	العملية	الغلاف المالي(مليون دينار)
2006	مدرسة أساسية تجهيز مدرسة أساسية	106000 6000
2007	لاشيء	لاشيء
2008	بناء نصف داخلية200وجبة	13000
2009	تجهيزمدرسة قرآنية تجهيزمكتبة	3333 4.714
2010	التدعيم بالمياه	66666
2011	انجاز مركز مراقبة	1000

وما يمكن ملاحظته هو ضعف برامج إعادة التطهير التي تعاني من قلة الصيانة وسوء الاستغلال مما يسهم في تفشي الأمراض المتنقلة عن طريق تلوث المياه،وعن طريق تدني مستوى الخدمات المعنية بجمع النفايات المنزلية، التي أدت إلى عدم نظافة شوارع المدينة وبالتالي في تلوث البيئة.وكذلك النقص المسجل في قطاع النقل والمواصلات، وانجاز محطات لنقل المسافرين،وفتح خطوط مع البلديات المجاورة، وانجاز مرافق للترفيه، ومراكز للاستشفاء وانجاز أسواق لتوفير المواد الاستهلاكية، وكلها مطالب حقيقية لا أثر لها في الواقع المعاش حسب معاينتنا للميدان، وهي في نفس الوقت غير مأخوذة في هذه البرامج، وهذا ماأضافه أفراد العينة المبحوثين في السؤال رقم22 المتعلق بالاحتياجات الضرورية للمنطقة إضافة إلى ضرورة انجاز ثانوية بالمنطقة بنسبة15.40% والمستشفى بنسبة 18.28% ومصنع بنسبة 19.84%. وهي اختلالات تدل عن العجز المالي والتسييري الذي تعاني منه المنطقة ، مما أثر سلبا على مجال الخدمة العمومية، وهذا ما أكدته نتائج الاستبيان حيث اختار المبحوثين بنسبة عالية 33.13% بأن البلدية ليس لها موارد في السؤال رقم 16.

كما أن العجز في البلدية لا يعود فقط إلى النقص في الاعتمادات المالية وإنما أيضا إلى العجز في ميزانية البلدية بسبب أعباء الأجور والمرتبات التي لا تزال تمثل 75 بالمائة من المصاريف الضرورية لهذه الميزانية وتشكل عبئا على البلدية والتي غالبا ما تعجز عن تسديدها إلا بعد اللجوء إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي يقوم بسد عجز البلديات.وقد أرجعت وزارة الداخلية في أحد تقاريرها سنة 2006 أن سبب العجز يعود بالدرجة الأولى إلى قضايا سوء التسيير والتبذير وتبديد أموال عمومية [1]. ولعلى يكون الإسراع في وضع قانون جديد للجماعات المحلية يمكن،أن يفتح بابا جديدا في المبادرات والطموحات المستقبلية في التنمية والتطوير والتحديث.

3-3 نقص الاهتمام بالكفاءات البشرية

نظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فان قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع المعوقات الموجودة بكفاءة وفاعلية؛ وما يجب أن نفهمه هو أن عملية التنمية البشرية ليست هي خطة أو مشروع وفقط، وإنما هي عمل إنساني مخطط يستهدف تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن،من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد من أجل تحقيق التقدم.وهذه مهمة تستوجب تأهيل الكوادر الفنية للقيام بذلك وتكوين ربما أخصائيين في مختلف الجوانب، وهذا ماتعاني منه المؤسسات المحلية المتواجدة في المنطقة حيث بدت غير مهتمة بالمسار المهني لموظفيها ويتضح ذلك من خلال موافقة عينة الدراسة على ذلك

[1] مراد محامد: يومية الشروق،بتاريخ15.09.2008

بنسبة47.06% في السؤال رقم18، والمتعلق بسعي الإدارة بتكوين وتحسين المستوى حيث أصبح هذا المطلب حقا معنويا فقط. فمن المفروض أنه عند تبني أي سياسة من سياسات التنمية يجب تحليل ودراسة مدى انعكاسها على الجانب الاجتماعي وقد نحتاج إلى ذلك بالاستعانة بالتربويين في القضايا التربوية وبالأطباء عند تناول قضايا الصحة، وبمختصين في علم الاجتماع عند تناول قضايا المجتمع.وما لاحظناه هو أن البرمجة تعتمد على إحصائيين أو اقتصاديين لوحدهم عند تناول قضايا التنمية في المجتمع، وعادة ما يعتمدون على العمل المكتبي دون استشراف الواقع .

والملاحظ من خلال إجابات المبحوثين كذلك، أن التدريب والتكوين واستعمال الأساليب الحديثة لازال غير فعال وفق آراء أفراد العينة بنسبة27.94% ، بحيث أن المؤسسات الموجودة على إقليم البلدية والتي ينتمي إليها أفراد العينة لازالت تفتقر إلى:

- ✓ تنمية المعارف والكفاءات ورفع مستوى المردودية.
- ✓ تحسين فعالية أساليب العمل وتطوير مختلف العلاقات الإنسانية.
- ✓ رفع مستوى أداء العامل ورضاه وثقته.

4) الأوضاع السياسية والأمنية

إن الحرية السياسية والقدرة على المشاركة في الحياة لا تقلان أهمية للتنمية البشرية عن القدرة عن القراءة والكتابة أو التمتع بصحة جيدة.فبدون الحريات السياسية من قبيل الانضمام إلى أحزاب أو تكوين جمعيات تصبح خيارات الناس أقل كثيرا. [1] لأن الهدف من ذلك يتمثل في تعزيز حرياتهم ورفاههم وكرامتهم في كل مكان.

4-1ضعف الحرية السياسية و المشاركة

إن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية البشرية في المنطقة بالقدر المطلوب هي ضعف عملية المشاركة في التنمية، فالمشاركة تعزز الجهد الجماعي من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية للتنمية البشرية كحماية البيئة وتحقيق الإنصاف بين الجنسين وغيرها.ومن الأمثلة على ذلك تغييب مبادرات المجتمع المدني أو ممثلين عنه في المسائل المتعلقة بالإنفاق العام وأولوياته لتجنب إساءة استخدام المال العام أو ما يعرف بالفساد الإداري الذي تعتبره نسبة 22.90% من العينة أحد معوقات التنمية، ولما لا إشراكه حتى في وضع الميزانيات الرسمية، حيث تبقى فقط حكرا أفراد معينين فقط وعلى الجهاز التنفيذي للبلدية ويتم ذلك في سرية تامة.

[1] عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق،ص846

فقد أقرت الأمم المتحدة مبدأ هاما يقول:" إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ماهو حق للأفراد داخل هذه الدول نفسها" وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف[1].

4-2 ضعف مستوى المسؤولين عن الجمعيات الأهلية أو جمعيات المجتمع المدني، حيث يقتصر دور هؤلاء على المتابعة البيروقراطية لملفات الإنشاء على مستوى الدوائر، دون محاولة مساعدتها وتطوير نشاطاتها وحل مشاكلها وإيجاد مقرات لها. وقد يعود ذلك إلى انخفاض مستواهم التعليمي،مما جعل الفئات العريضة من المجتمع تعتمد على الجهود الحكومية في كافة الخدمات، وتتجه يوميا نحو مقر البلدية للاحتجاج على كل صغيرة وكبيرة، دون الاعتراف أو إعطاء الاعتبار لجهود الأهالي والسكان بل أنها لاترى أية فائدة لمثل هذه الجمعيات بل تراها عاجزة عن نقل طموحاتهم ومطالبهم، إلى الهيئات العليا، وهذا مابينته نسبة 84.40% من العينة التي اختارت عدم الانخراط فيها.

4-3 نقص الأمن

لئن عرفت المجتمعات الإنسانية قديما صراعات ونزاعات بسبب الثأر والغزو، فان العالم يواجه منذ نهاية القرن العشرين تهديدات وتحديات جديدة، من أهمها البطالة، الفقر، الهجرة، التلوث البيئي، الجريمة، الإرهاب، والنزاعات المسلحة الداخلية وما انجر عن ذلك من تهديد لاستقرار الدول وانتشار الخوف لدى الجميع [2]ويعتبر رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدكتور محبوب الحق هو أول من أثار الوعي حول مفهوم الأمن البشري وعلاقته بالتنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية خاصة منذ تقرير 1994.

"وقد يؤدي الفشل في التنمية البشرية إلى الإرهاب، من خلال الأفراد المهمشين والمستبعدين اجتماعيا، والمحرومين، والمظلومين، والمغتربين عن مجتمعاتهم.وأن شيوع ثقافة العنف والإرهاب يعوقان تحقيق التنمية البشرية "[3].

وقد تزامن تفشي الانفلات الأمني ببلدية الجازية في بداية التسعينات، مع توقيف المسار الانتخابي إضافة إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنه من تسريح العمال وانتشار البطالة، مما أدى إلى تصاعد ظاهرة الفقر وغياب التنمية البشرية في المنطقة،وهما منبعين أساسيين لتنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة مما نتج عنه توقف المشاريع حسب 10.87% من أفراد العينة، ونتجت عنه أيضا حصيلة مدمرة للمنطقة وقد عبرت نسبة 39.45% من أفراد العينة مؤيدة النقص في الجوانب الأمنية في المنطقة في تلك

[1] أبو الحسن عبد الموجود أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص 426

[2] محسن بن العجمي بن عيسى: الأمن والتنمية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،الطبعة الأولى،سنة 2011، ص5

[3] ذياب موسى البداينة: التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،الطبعة الأولى، 2010،ص4

الفترة، أين تسببت في هجرة الناس من الإقليم ككل بنسبة 35.23% وتوقف عجلة التنمية. وكانت من أهمها:

- ✓ قتل مايقارب 70 شخص.
- ✓ حرق البلدية وإتلاف جزء هام من الأرشيف.
- ✓ حرق المكتب الوحيد للخدمات البريدية.
- ✓ حرق صيدلية.
- ✓ حرق مفرزة الحرس البلدي.

وما يمكن استخلاصه هو أن التحرر من الخوف، وتعزيز المسلك الديموقراطي وصيانة حقوق الإنسان هي بدائل مكملة لا يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالشق المادي للتنمية البشرية.

وهذا يدعم فكرة أن التنمية البشرية هي محصنة ضد الإرهاب فالاستثمارات الاجتماعية تحول دون السماح للناس في الانخراط في أعمال العنف، فنقص الحرية ونقص التمكين وانتشار الخوف والظلم كلها تعتبر من معوقات التنمية البشرية. فالتنمية البشرية إذن، يستحيل لها أن تتحقق في بيئة مستبدة يغيب فيها العدل وينتشر فيه الفقر ولا تتحقق فيها خيارات الناس كما هو كان الشأن بالنسبة لسكان هذه البلدية النائية.

رابعا: التحليل الإحصائي للمعطيات الخاصة بقياس الاتجاه(من العبارة25الى العبارة76)

1) محور إشباع حاجات أفراد المجتمع ويحتوي على 19 عبارة

إن الدرجات المحصورة بين [19،34 [تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [35،50 [تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [51،66 [تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [67،82 [تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [83،95 [تعبر عن اتجاه موافق بشدة

حساب درجة الاتجاه= $\frac{\text{مجموع الدرجات}}{\text{عدد افراد العينة}} = \frac{6665}{109} = 61.15$ وهي درجة تنتمي إلى المجال[51،66 [وهو مجال الاتجاه المحايد.

جدول رقم(41) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو إشباع حاجات أفراد المجتمع

المؤسسات	عدد أفرادالعينة	مجموع الدرجات	حساب درجةالاتجاه	الاتجاه الجزئي	الاتجاه الكلي للعينة
التعليم	53	3301	62.28	محايد	
الصحة	02	128	64.00	محايد	
الثقافةوالرياضة	04	270	67.50	موافق	
الإدارة	26	1591	61.19	محايد	
التكوين المهني	09	491	54.55	محايد	
الغابات	15	884	58.93	محايد	
المجموع	109	6665	61.15	محايد	61.15

2)محور الاهتمام بالتعليم والصحة ويحتوي على 16 عبارة

إن الدرجات المحصورة بين [16،28 [تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [29،41 [تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [42،54 [تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [55،67 [تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [68،80 [تعبر عن اتجاه موافق بشدة

حساب درجة الاتجاه=$\frac{\text{مجموع الدرجات}}{\text{عدد افراد العينة}}$ =$\frac{4609}{109}$ = 42.28 وهي درجة تنتمي إلى المجال[42،54] وهو مجال الاتجاه المحايد:

جدول رقم(42) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو الاهتمام بالتعليم والصحة

المؤسسات	عدد أفراد العينة	مجموع الدرجات	حساب درجة الاتجاه	الاتجاه الجزئي	الاتجاه الكلي للعينة
التعليم	53	2241	42.28	محايد	
الصحة	02	82	41.00	معارض	
الثقافة والرياضة	04	188	47.00	محايد	
الإدارة	26	1045	40.19	معارض	
التكوين المهني	09	406	45.11	محايد	
الغابات	15	647	43.13	محايد	
المجموع	109	4609	42.28	محايد	42.28

3)محور برامج التنمية البشرية ويحتوي على17 عبارة

إن الدرجات المحصورة بين [30،17 [تعبر عن اتجاه معارض بشدة

إن الدرجات المحصورة بين [44،31 [تعبر عن اتجاه معارض

إن الدرجات المحصورة بين [58،45 [تعبر عن اتجاه محايد

إن الدرجات المحصورة بين [72،59 [تعبر عن اتجاه موافق

إن الدرجات المحصورة بين [85،73 [تعبر عن اتجاه موافق بشدة

حساب درجة الاتجاه= $\frac{\text{مجموع الدرجات للعينة}}{\text{عدد افراد}} = \frac{6885}{109} = 63.17$ وهي درجة تنتمي إلى

المجال[72،59]وهو مجال الاتجاه موافق

جدول رقم(43) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو برامج التنمية البشرية

المؤسسات	عدد أفراد العينة	مجموع الدرجات	حساب درجة الاتجاه	الاتجاه الجزئي	الاتجاه الكلي للعينة
التعليم	53	3390	63.96	موافق	موافق
الصحة	02	125	62.50	موافق	
الثقافةوالرياضة	04	257	64.25	موافق	
الإدارة	26	1645	63.26	موافق	
التكوين المهني	09	541	60.11	موافق	
الغابات	15	927	61.80	موافق	
المجموع	109	6885	63.17	موافق	63.17

خامسا: التحليل السوسيولوجي للمعطيات الخاصة بقياس الاتجاهات(من العبارة رقم 25 إلى العبارة 76)

1) إشباع حاجات المجتمع: على الرغم من القصور في هذا الجانب وتدهور مستوى ونوعية تقديم الخدمات كما تبين ذلك من خلال تحليل الأوضاع الاجتماعية والإدارية والأمنية،إلا أن نتائج التحليل بينت لنا أن اتجاهات العينة كانت حيادية بدرجة 61.15، ويعود هذا التحفظ عن إبداء الاتجاه وعدم وضوحه في الخيار بين الموافقة والمعارضة نحو موضوع المعوقات إلى عدة أسباب ومنها:

الميل إلى الإجابة بـــ"محايد" عن عبارات موضوع المعوقات،هو نوع من هروب المبحوثين ظنا منهم بأنه يكفيهم العناء عن الإجابة والتصريح برأي معين رغم أنها لاتعني شيئا بالنسبة لاتجاه

المفحوصين، لأن درجة الحياد يتم جمعها ضمن الدرجة الكلية للاستبيان. وهذا ماجعل البعض من العلماء يحاول إحداث بعض التغييرات على المقياس،"وقد أدخلت على طريقة ليكرت تعديلات مختلفة، نذكر منها التعديل الذي يتم من خلاله حذف البديل "محايد".ويختار المفحوص في إجابته بين الموافقة والمعارضة"[1]. وهي محاولة مرفوضة لأن في مقياس ليكرت لابد من وجود خمس درجات لكل استجابة، اثنتان منها للاتجاه الموجب، واثنتان للاتجاه السالب، والوسطى للاتجاه المحايد. " ولذلك من الخطأ وضع أربع درجات فقط في مقياس الاتجاه حيث أن هذا يخل بالأساس الذي بني عليه." [2] ففي حقيقة الأمر أن الحياد هو حياد وهمي فقط، وهو يعتبر نوع من أنواع الاستجابة.

نقص حرية التعبير والخوف من إبداء الرأي والتصريح باتجاه معين من طرف المبحوثين، وقد يعود السبب في ذلك إلى تأثيرات البيئة عليهم، وما تعرضت له من أحداث العنف في السنوات الماضية، جعلت أفراد العينة يستجيبون بشيء من التحفظ.مما يستدعي دراسات أخرى تتعلق بنمط الشخصية،وهو ليس موضوع هذا البحث.

ضعف البعد المعرفي لدى المبحوثين فيما يخص موضوع معوقات التنمية البشرية وعدم تلبية حاجات المجتمع، وهو ما أثر في درجة تقبل الموضوع، والانحياز الجماعي إلى إبداء اتجاه معين محايد، وهذا ربما لنقص معلوماتهم، فقد أكدت الدراسات التحكمية "أن الأشخاص الذين يقفون على المقياس في موضع الحياد أو ما يقرب منه هم الذين يغيرون موضعهم على المقياس(نتيجة للدعاية) اكبر قدر من التغيير. والذين يشغلون موضعا ليس بالمحايد ولا بالمتطرف هم أقل الأشخاص تعرضا للتغير"[3]، وهو ما يدل على أثر المعلومة في بناء الاتجاه وأن الاتجاه المحايد هو أسهل أنواع الاتجاهات في التغيير إذا توفرت المعلومات الكافية.

بينت لنا النتائج الإحصائية أن الموظفين التابعين لفئة الرياضة والثقافة أبدت موافقتها على مجمل عبارات المحور الدالة على وجود هذه المعوقات بالمنطقة، واختار ت اتجاها موافقا كانت درجته 67.50، وقد يعود السبب في ذلك إلى مستوى الوعي المتوفر لديهم والى أثر القيم الدينية، خاصة وان البعض منهم ينتمي إلى قطاع الشؤون الدينية.

2) مدى الاهتمام بالتعليم والصحة: كان الاتجاه الكلي لأفراد العينة في هذا المحور محايدا كذلك بدرجة 42.28 ويعود لعدة أسباب منها:

[1] بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته، مرجع سابق،ص 282

[2] رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، مرجع سابق ،ص 350

[3] مصطفى السويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مرجع سابق،ص 338

تأثير جماعات العمل على عدة أعمال التي يقوم بها الفرد داخل مكان العمل، كما بينت ذلك مختلف التجارب التي قام بها فلويد ألبورت وقد توصل إلى " أن الفرد يميل إلى التطرف في أحكامه عندما ينفرد بنفسه، بينما يميل إلى التوسط في أحكامه عندما يجتمع بالآخرين الذين يؤدون عملا مشابها لعمله"[1]. وقد تبين لنا أن أفراد العينة يميلون أكثر إلى الموقف الجمعي وهذا ما جعلهم يختارون اتجاها جماعيا محايدا، خاصة وأن ظروف تعبئة الاستمارة كانت تتم في مكان العمل.

أن الأوضاع الصحية والتعليمية لم تساهم في تلبية حاجاتهم ولا يشعرون بأي تحسن أو اهتمام لحالتهم، لهذا لم يسهم المكون الوجداني في توضيح اتجاههم هل هو موجب أو سالب أو التأثير في ميله.

ما نستخلصه كذلك هو أنه لدى مفردات العينة التابعة لقطاعي الصحة والإدارة رؤية واتجاهات معارضة لمجمل عبارات هذا المحور، فقد كانت درجة المعارضة 41.00 لفئة موظفي الصحة ودرجة المعارضة 40.19 لفئة موظفي الإدارة، وبالتالي فهذه الفئات غير موافقة على أنه يوجد اهتمام بالتعليم والصحة في المنطقة لأنهم يشعرون أكثر بأهمية الجوانب الصحية والتعليمية، وحتى فئات الموظفين التابعين لقطاع التعليم فدرجة حيادهم هي 42.28 وهي درجة ليست ببعيدة عن الاتجاه المعارض.إلا أن الاتجاه الغالب كان في النهاية حياديا لمجمل أفراد العينة.

3) برامج التنمية:

تتأثر التنمية البشرية بكثير من السياسات والبرامج الاجتماعية سلبا أو إيجابا، لأن البشر هم محور كل هذه النشاطات، وقد حاولت هذه الدراسة تقويم اتجاهات فئة الموظفين تجاه برامج التنمية البشرية، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي أن لدى أفراد العينة اتجاهات ايجابية موافقة نحو برامج التنمية بدرجة قدرها 63.17 وأهميتها في حياتهم، وما حققته من تغيير في الحياة العامة، وقد يرجع ذلك إلى إحساس الأفراد المبحوثين بأهمية هذا التغيير، ووجوب الحفاظ عليه نتيجة لتحولهم من الأدوار السلبية إلى الأدوار الايجابية في المحافظة على البيئة، وعلى المساحات الخضراء؛ والمساهمة في عملية التوجيه والإرشاد للمواطنين الآخرين.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل محاولة لتفسير نتائج الدراسة معتمدين في ذلك على الإحصائيات المتعلقة بالاستبيان والتي تخص توزيع عينة الدراسة حسب الجنس وحسب السن وحسب الحالة المدنية وحسب المستوى التعليمي، متبوعة بالتحليل الإحصائي والسوسيولوجي للنتائج الجزئية في كل محور، والتي تم التوصل إليها سواء للأسئلة المفتوحة المغلقة أو لمجمل عبارات التابعة لقياس الاتجاهات وذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

[1] مصطفى السويف: نفس المرجع، ص340

خاتمة

خاتمة

تمثل النتائج التي يتوصل إليها الباحث أمرا في بالغ الأهمية من أجل الوصول إلى أهداف البحث وكشف حقائقه. ولا بأس أن نذكر بالتساؤل المركزي للدراسة وهو : ما هي معوقات التنمية البشرية كما يراها موظفو بلدية الجازية، وماهي اتجاهاتهم نحوها ونحو برامج التنمية؟ وفي الحقيقة يعتبر موضوع معوقات التنمية البشرية واتجاهات الناس نحوها من المواضيع التي يتنازعها أكثر من اختصاص، ويلتقي عنده أكثر من علم من علوم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع، وتكمن الصعوبة في هذا هو في التوفيق بين هذه الاختصاصات.

ولما كانت بلدية الجازية واحدة من البلديات التي يعاني سكانها بمختلف شرائحهم، من تدني في إشباع الحاجات، وفي تقديم مختلف الخدمات؛كان لابد من وضع خطط وبرامج شاملة للتنمية البشرية للتصدي في أي مجال يبرز فيه القصور،والسعي نحو رفع تلك المستويات بمساهمة هؤلاء السكان أنفسهم باعتبارهم المستفيدي ن الأوائل من أي تسارع ايجابي في هذه العمليات.

لقد كشف البحث على وجود معوقات بشرية واجتماعية وإدارية وأمنية، ترتبط بالقوانين والظروف المحيطة بالتطور التاريخي للمنطقة، وهو ما شكل في أحيان كثيرة أداة معرقلة وبنية بيروقراطية أثرت سلبيا على أداء العنصر البشري وعلى اتجاهاته نحو الإسهام في تغيير الواقع الاجتماعي إلى ما هو أحسن.

وتتداخل المعوقات البشرية مع المعوقات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية مشكلة حاجزا كبيرا أمام أي محاولة لتحسين الوضع أو تحقيق معدلات مرضية في مجال التنمية البشرية.

ولا يمكن الجزم بأن هذه المعوقات التي تناولها هذا البحث هي كل المعوقات، فلا شك أن هناك غيرها، خلقت وتخلق يوميا، بعضها مادي، وبعضها بشري وبيئي، وبعضها الآخر إداري وسياسي، ويبقى المهم من هذا كله هو وعي هذه المعوقات ومحاولة فهمها وتحليلها التحليل الصحيح للتغلب عليها.وقد حاول الباحث الاستعانة بالأخذ بآراء العينة من الموظفين حول معرفة اتجاهاتهم في منطقة الجازية كمواطنين في بيئتهم الاجتماعية، واضعا هدفه رفاه هذا الإنسان واستقراره وتطوره كي يشارك بفاعلية ووعي في الحفاظ على الموارد وعلى

بعض المكتسبات المحققة، كي تبقى لأبنائه وللأجيال القادمة؛ وهذا ما تهدف إلي ه التنمية البشريﺔ.ويمكن لنا أن نشير إلى هذه النتائج كما يلي:

1) المعوقات البشرية: وهو ما تم استنتاجه من خلال الدراسة الميدانية، وكذلك من خلال بعض المؤشرات الفرعية التي يقوم على أساسها اشتقاق قيمة الدليل للتنمية البشرية على النحو الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1-1عوائق متعلقة بالتعليم والأمية : تتعلق هذه الفئة من العوائق بارتفاع نسبة الأمية وانتشارها بشكل واسع بالإضافة إلى أنها تتفاوت تبعا للجنس والسن،رغم أن المنطقة حققت تطورا ملموسا، انعكس في زيادة عدد المتمدرسين والاهتمام ببعض مراحل التعليم إلا أن السبب المباشر يعود في ذلك إلى عدم الالتحاق بالمدرسة في المراحل الأولى كما بينت أراء العينة بنسبة17.43%. وتم تسجيل تأخرا ملحوظا في مجال محو الأمية في منطقة الجازية حيث بلغت بها نسبة الأمية 46.7% وقد سجلنا زيادة نسبتها لدى الإناث وظهور الفجوة الكبيرة بين الجنسين في حين بلغت عند الذكور 34.5% وعند الإناث 58.4%. متجاوزة في ذلك النسب الولائية والنسب الوطنية. حيث تبقى نسبة الأمية لدى الإناث مرتفعة مقارنة بالذكور.وتعود مجمل الأسباب المتعلقة بانتشار الأمية إلى:

- ✓ قصور التعليم الأساسي الإلزامي عن استيعاب كل الأطفال في سن الدراسة، وبالتالي يظل منبع الأمية موجودا مادامت معدلات التسجيل في المدارس الأساسية لم تشمل كامل الأطفال، أي بلوغ نسبة 100% وهي نسبة بعيدة المنال وبالتالي فان تدفقات الأميين ستتوالى.
- ✓ ضعف جهود مكافحة الأمية وعدم فاعلية برامجها وعدم ايلاء الأهمية للنشاطات الثقافية في المنطقة، مما ينعكس تأثير التخلف الثقافي بشكل سلبي على سياسات التنمية البشرية من خلال نقص الكوادر الإدارية والتنظيمية.
- ✓ التسرب المدرسي الذي جعل البعض يلتحق بالتعليم ثم يتوقف لعدة أسباب منها عدم قدرة أوليائهم على الاستمرار في الإنفاق على المصاريف المدرسية كما بين ذلك أفراد العينة بنسبة 94.74%.فيتصرف هؤلاء الفقراء عادة في سد احتياجاتهم إلى ترتيب الأولويات أولا بأول،وعلى أساس ترتيب ما هو ضروري كالمأكل والمشرب والملبس، في حين يبقى التعليم في درجة متأخرة.

✓ عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الأوضاع الأمنية مما ينعكس على الأوضاع التعليمية.

✓ التدني في الإنفاق على التعليم والهياكل مقارنة بالولاية: فمركز البلدية لايحتوي سوى على مدرسة أساسية واحدة ومتوسطة تم إنشاؤها حديثا، في حين لا توجد بها ثانوية رغم الحاجة الملحة إليها، وبالنسبة لفئة الثانويين فالباحث يسجل غياب المتابعة والتنسيق بين التخطيط والمؤسسات المعنية، فلا توجد نسب التمدرس لفئات الثانويين أو حتى الجامعيين(فئة 16–24 سنة)، بسبب انتقال التلاميذ إلى الدراسة في هذه المراحل إلى أماكن أخرى. وهو ما حال دون حسابنا لمؤشر التعليم لهذه الفئة.

✓ إهمال دور المدارس القرآنية: إن الأرقام والنسب في الجزائر مازالت تعتمد على المؤشرات التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة،وهو الأمر الذي لا ينطبق على الواقع الجزائري خاصة في ظل غياب التنسيق بين الهيئات الدولية والوطنية،فبرنامج الأمم المتحدة لا يحتسب المدارس القرآنية في إطار المنظومة التربوية، باعتبار أن هذه المدارس لا تقوم إلا بتحفيظ القران الكريم، إلا أن المدارس القرآنية في الجزائر تقوم بالتعليم تقريبا بشكل أكاديمي وذلك تحت إشراف أئمة المساجد التي تؤدي دورها كما ينبغي بحسب 73.40 % من العينة، وهو مالمسناه في بلدية الجازية، مما يجعل احتساب نسب معرفة القراءة والكتابة أمرا ممكنا وبالتالي إزالة هذا الحاجز المعنوي المضروب على هذه المدارس وربما قد تتغير نسب الأمية من أساسها على مستوى الوطن مسجلة بذلك ارتفاعا مهما قد يصحح حتى مؤشر التنمية البشرية المعتمد في التقارير الدولية.

1–2 عوائق متعلقة بالصحة:هذه الفئة من العوائق تتعلق بسوء الحالة الصحية وانتشار الأمراض وعدم الاهتمام ببرامج رعاية الأمومة والطفولة وقد أجابت نسبة 86.24% من أفراد العينة بأن الخدمات الصحية غير كافية في المنطقة، وهذا ما تناقض مع أهداف الألفية التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يعد تحقيقها غاية التنمية البشرية، وأطلق على هذه الأهداف إعلان الألفية للتنمية والتي التزمت بها الجزائر، ومن ضمن ما يمثل الجانب الصحي من هذه الأهداف، هوخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلاثين.وقد اعتمد الباحث على المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على المستوى الصحي وتشمل:

✓ وفيات الرضع: تم تسجيل نسبة عالية سنة2010 حيث تم إحصاء وفاتين للأطفال من

بين 8 مواليد جدد، وأيضا تم تسجيل 10وفيات سنة 2010كان من بينهم طفلين أقل من سنة.وهو ما يدل على نقص الاهتمام بالمواليد الجدد وبالجانب الصحي للأمهات بالنظر إلى غياب الرعاية الصحية أثناء الولادة، وبعد الولادة.

✓ توافر الأطباء:يشكل توافر الأطباء مؤشرا مهما يعبر عن ما هو المتوسط المتاح من المهنيين الصحيين الذين لهم علاقة بالصحة. وفي هذا الصدد تشير الأرقام أنه في بلدية الجازية يتوفر طبيب عام واحد لكل سكان منطقة الجازية والذين يبلغ عددهم 4084 سنة 2010 وهو رقم بعيد كل البعد عن المعايير الدولية أو حتى نسبة الأطباء في العاصمة حيث بلغت طبيب واحد لكل 416 مواطن وهي أرقام تعكس عدم تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات الصحية بحسب المناطق الجغرافية للوطن.ناهيك عن الحديث عن الاختصاصات أو نوعية الخدمات.

✓ الإنفاق على الصحة: قد لا يحتاج البحث إلى نسبة الإنفاق الإجمالي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي كي نثبت الانخفاض في نسب الإنفاق وعقد المقارنات، فوجود طبيب واحد في المنطقة، وعدم وجود قاعات للولادة للتكفل بالنساء الحوامل، ووجود قاعة علاج واحدة من بين الثلاث قاعات المغلقة بسبب غياب التجهيزات، وعدم وجود ممرضين، وعدم وجود مستشفى أومصحة نفسية للأطفال الذين يعانون من الصدمات المروعة والناتجة عن غياب الأمن في السنوات الماضية، كلها أدلة كافية عن التدهور الصحي في المنطقة وعن غياب الإنفاق عن قطاع الصحة.

ورغم الشح في توافر البيانات والمعلومات عن الواقع الصحي في هذه البلدية، ورغم بعض التحسن في مكافحة الوفاة، لكن مازال هدف الصحة بالمعنى الشامل بعيد المنال؛فقد بينت نسبة 38.53% من أفراد العينة أن لديهم على الأقل أحد في العائلة مريض بمرض متكرر،والواقع يشير أكثر من ذلك إلى انتشار بعض الأمراض التي تستدعي المتابعة مثل ضغط الدم والسكري وأمراض القلب.مما يستوجب وضع سياسة تحقق التوازن في ضمان العلاج من خلال تكثيف قاعات العلاج، وتقريبها من السكان وتجهيزها.

1-3 عوائق متعلقة بمستوى المعيشة: إذا كانت فئات الموظفين يقرون بأنهم يجدون صعوبة في تحسين مستوى معيشتهم، إذ أرجعوا نسبة الأمراض المنتشرة عندهم إلى سوء التغذية بحسب 28.57% من أفراد العينة، فانه يصعب على الفئات المنعدمة الدخل ملاحقة التغيرات السريعة التي يتسبب فيها ارتفاع الأسعار، خاصة في ظل واقع سوق العمل ببلدية

الجازية وعدم مطابقته لرغبات المواطنين في ظل السياسات الحكومية التي كانت تدعو إلى كبح فرص العمل في القطاع العام. في حين يبلغ عدد الأفراد البالغين أكثر من 15 سنة 2585 وتبلغ نسبة النشيطون منهم 1382 أي بنسبة 53.5%. ويمكن الاستدلال عليها بالمؤشرات التالية:

- ✓ سوء التغذية: تعتبر ظاهرة سوء التغذية من العوامل المؤثرة في إنتاجية العاملين حيث يتسبب سوء التغذية في إضعاف قوتهم على العمل وأخطرها هو ما يكون على القدرة على التعلم التي تضعف بسبب سوء التغذية والمرض وينتج عن هذا تغيب العامل عن عمله، وانخفاض درجة الاستيعاب والتحصيل لدى التلميذ. وإذا كانت هناك مناطق في الوطن تشتكي من الانحياز إلى قطاع الصناعة على حساب الزراعة أو العكس، فان في منطقة الجازية لا توجد فيها لا زراعة ولا صناعة، الأمر الذي قاد إلى الإفقار الغذائي في المنطقة.
- ✓ الفقر:فالفقر يؤدي إلى إضعاف الصحة، والصحة المتدهورة تؤدي إلى الفقر وهي الحلقة المفرغة كما يعرفها علماء الاقتصاد، إضافة إلى ذلك فان الفقراء يعيشون في ظروف سكنية سيئة ضيقة كما عبرت نسبة 64.22% من أفراد عينة الدراسة، وأنها تنقصها المساحة الكافية بنسبة 60% من المبحوثين، ولا يجدون الغذاء الكافي مما يؤدي إلى انتشار العدوى والأمراض وكذلك فإنهم في مثل هذه الظروف الحرجة يكونون اقل حظا في التعليم، وبالتالي تقل فرصهم على الحصول على منصب عمل.
- ✓ إن سكان البلدية يغلب عليهم طابع التريف أكثر من التحضر وذلك من خلال مؤشر نسبة سكان الريف والذي بلغ 72.84% في حين بلغت نسبة السكان في التجمع الحضري الرئيسي27.15% من عدد السكان الإجمالي المقدر بـــ 4084 نسمة.وهذا التوزيع المتباعد يستدعي بذل المزيد من المجهودات والموارد لتحسين و توفير الحاجات الأساسية للجميع كالطعام والمأوى والوقود وكذلك الخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس والبناءا ت الريفية وإيصال الماء وغيرها لأن نقص الغذاء هو من المطالب التي لايمكنها الانتظار كثيرا.

وفي ضوء هذه النتائج يتضح لنا صحة الفرضية الأولى، حيث **ساهمت سياسات التنمية البشرية بالبلدية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية.**

2) المعوقات الإدارية:

2-1 ضعف التخطيط: بينت الدراسة أن نسبة 37.44% من أفراد العينة بينت أن أي استبعاد أو التقليل من التخطيط في عملية التنمية البشرية ينجم عنه تخبط في وضع الخطط

القطاعية بسبب عدم إجراء دراسات أولية كما عبرت عنه نسبة37.44% من المبحوثين عند إجابتهم عن سبب فشل البرامج أو عن غياب الخطة كاملة كما أجابت نسبة 15.51% من الخيارات المطروحة ، وساهم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في إفشالها.وهذا ماحدث للبرنامج الأممي الذي كان مخصصا لهذه البلدية على ضوء خبرة قام بها بعض خبراء الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني.وقد اعتراه التوقف والفشل بسبب غياب التخطيط الشامل وأنه اهتم بالطابع الجزئي المادي وكان ينبغي وضع البرنامج في إطار عام يشمل الجوانب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية.

كذلك تتميز بعض القرارات بمركزية صارمة، حيث لا يمكن للمسؤولين المحليين في مجال صلاحياتهم أن يأخذوا بزمام الأمور وخاصة في مجال صرف الأموال وهذا ماأكدته نسبة21.52% من أفراد العينة.

عدم وجود أخصائيين اجتماعيين، أوالتعاون معهم في صياغة دراسات وبحوث أولية ويكونون قادرين على توجيه المسؤولين المحليين في رسم أو تسيير سياسات وجيهة تعود فائدتها على المنطقة.

2-2 نقص الاعتمادات المالية:كشفت نتائج الدراسة أن نسبة 33.13% من أفراد العينة أكدت بأن البلدية عاجزة وتنقصها الموارد المالية.

2-3 نقص الاهتمام بالكفاءات البشرية : بينت نتائج الدراسة أن نسبة 47.06% من المبحوثين أن المؤسسات المحلية المتواجدة في المنطقة بدت غير مهتمة بالمسار المهني لموظفيها؛ وأن التدريب والتكوين واستعمال الأساليب الحديثة لازال غير فعال وفق آراء أفراد العينة بنسبة 27.94%. فالكلام عن الأمية الأبجدية التي ذكرناها سابقا لا يعفينا من الاهتمام بأنواع أخطر من هذه الأمية وهي الأمية الوظيفية وهي العجز عن أداء أعمال متقنة، والأمية التكنولوجية وهي نقص القدرة عن التعامل وفق تقنيات المعلومات والاتصالات وغيرها

وفي ضوء هذه النتائج يتضح لنا أيضا صحة الفرضية الثانية، حيث **أدى سوء التخطيط والإدارة الى إعاقة عملية التنمية البشرية.**

3) المعوقات السياسية والأمنية:

3-1ضعف الحرية السياسية و المشاركة: بينت معطيات الدراسة أن هناك تدني في المشاركة السياسية كما عبر عنه نسبة 33.03%من أفراد العينة ومرد ذلك يعود إلى فقدانهم

الثقة في العملية ككل وفي عدم جدواها.وهذا من شأنه أن يعيق من عملية صنع السياسات التي تهتم بالتنمية البشرية، لأن عدم إشراك الفئات الواسعة من المجتمع واستبعادهم في صياغة هذه السياسات ستؤثر حتما على صياغة مختلف البرامج وعن تحقيق أبعادها الحقيقية.

3-2 نقص الأمن: تزامن تفشي الانفلات الأمني ببلدية الجازية في بداية التسعينات، مع توقيف المسار الانتخابي إضافة إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنه من تسريح العمال وانتشار البطالة.مما صعد من تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة ونتجت عنه أيضا حصيلة مدمرة، وقد عبرت نسبة 39.45% من أفراد العينة مؤيدة النقص في الجوانب الأمنية في تلك الفترة والتي كانت عائقا أمام التنمية البشرية.حيث قتل مايقارب عن 70 شخصن وتم حرق البلدية وإتلاف جزء من أرشيفها،وأيضا تم حرق المكتب الوحيد للخدمات البريدية،كما تم حرق صيدلية ومفرزة للحرس البلدي. ويمكن القول أن جو اللأمن الذي خيم على المنطقة لمدة عشرية كاملة قد ساهم وبشكل عكسي على إعاقة جهود التنمية البشرية وعلى إضعاف المجتمع وعلى كل المستويات.

3-3 عدم الثقة في ممثلي المجتمع المدني: كشفت الدراسة عن غياب الجمعيات المحلية التي لها صدى ومصداقية في إيصال أصوات المواطنين والدفاع عنهم ،بل أن نسبة من المبحوثين،لا ترى أية فائدة لمثل هذه الجمعيات بل تراها عاجزة عن نقل طموحاتهم ومطالبهم، إلى الهيئات العليا، وهذا ما بينته نسبة 84.40% منهم التي عبرت عن عزوفها بالانضمام إلى ممثلي المجتمع المدني أو حتى الانخراط في هذه الجمعيات.

وفي ضوء هذه النتائج يتضح لنا أيضا صحة الفرضية الثالثة، حيث **أدى غياب الأمن ببلدية الجازية إلى إعاقة عملية التنمية البشرية**

4) الاتجاهات نحو إشباع حاجات المجتمع

أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة كانت اتجاهاتهم متشابهة، حيث اختارت الاتجاه المحايد بدرجة 61.15، ولم يختلف اتجاههم باختلاف القطاعات التي ينتمون إليها باستثناء الموظفين التابعين للرياضة والثقافة الذين أبدوا اتجاها موافقا لمجمل عبارات المحور.وما يمكن استنتاجه هو أن ضعف الطموح بين الموظفين والذي يشير إليه الموقف

الحيادي قد يكون استجابة منطقية لمجموعة من الظروف التي في ظلها تشكلت هذه الاتجاهات ومنها:

✓ تعبيرهم عن إحباطهم و عن خيبة الأمل التي يعيشونها وكذا أوضاعهم الصعبة في المنطقة وإيمانهم بعدم تغيير أحوالهم، مما جعلهم ينصرفون إلى الاهتمام بأنفسهم والبحث عن لقمة العيش التي أصبحت همهم، وقد ساهم كل هذا في اختيارهم إجابة لا هي معارضة ولا هي موافقة بحيث لا تعبر عن موقف معين بحسب اعتقادهم.

✓ ينظر بعض الناس إلى أن إشباع الحاجات والحصول على بعض المكاسب المادية هو غاية التنمية البشرية، في حين نجد أن العديد منهم لا يقبلون بهذه المكاسب إذا كانت تتم على حساب أمنهم وحرياتهم واستقرارهم وخصوصياتهم، وتكون طريقتهم في التعبير على ذلك **"أن كل شيء على مايرام "** وهي في الحقيقة اتجاهات كامنة لا تعبر عن حقيقة الموقف، وإنما جاءت نتيجة الخوف من شيء معين، قد يكون تفسيره هو نقص الحرية الشخصية، وهذا بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة.

✓ بينت لنا النتائج الإحصائية أن الموظفين التابعين لفئة الرياضة والثقافة أبدت موافقتها على مجمل عبارات هذا المحور، واختار ت اتجاها موافقا كانت درجته 67.50، وقد يعود السبب في ذلك إلى مستوى الوعي المتوفر لديهم والى أثر القيم الدينية، خاصة وان البعض منهم ينتمي إلى قطاع الشؤون الدينية.

وفي ضوء هذه النتائج يتضح أن الفرضية الرابعة لم تتحقق بنسبة كبيرة، حيث **كانت اتجاهات عينة الدراسة حيادية في مجملها نحو اعتبار أن عدم تلبية حاجات أفراد البلدية هو اكبر معوق من معوقات التنمية البشرية.**

الاتجاهات الحيادية نحو عدم الاهتمام بالتعليم والصحة

أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة كان لهم موقف محايد تجاه موضوع الاهتمام بالتعليم والصحة في المنطقة بدرجة 42.28 وهذا لعدة أسباب منها:

✓ أن الأوضاع الصحية والتعليمية لم تساهم في تلبية حاجاتهم ولا يشعرون بأي تحسن أو اهتمام لحالتهم، لهذا لم يسهم المكون الوجداني في توضيح اتجاههم هل هو موجب أو سالب أو التأثير في ميله.

✓ لكي تنجح سياسات التنمية البشرية في مجال الصحة والتعليم وتكون ذات فعالية في المجتمع،لابد أن تلقى الدعم الكامل من أفراد المجتمع، وإذا فشلت فسوف ينعكس هذا الفشل

سلبيا على المجتمع ويؤثر بذلك على توقعات الناس واتجاهاتهم مما يؤدي إلى التحفظ في إبداء المواقف

✓ كشفت الدراسة كذلك أنه لدى مفردات العينة التابعة لقطاعي الصحة والإدارة رؤية واتجاهات معارضة نحو مجمل عبارات هذا المحور، فقد كانت درجة المعارضة 41.00 لفئة موظفي الصحة، ودرجة المعارضة 40.19 لفئة موظفي الإدارة، وبالتالي فهذه الفئات غير موافقة على أنه يوجد اهتمام بالتعليم والصحة في المنطقة لأنهم يشعرون أكثر بأهمية الجوانب الصحية والتعليمية، وحتى فئات الموظفين التابعين لقطاع التعليم فدرجة حيادهم هي 42.28 وهي درجة ليست ببعيدة عن الاتجاه المعارض.إلا أن الاتجاه الغالب كان في النهاية حياديا لمجمل أفراد العينة.

✓ وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الاتجاهات الحيادية هو أنه إذا كان المبحوثين لهم تفسيرات واتجاهات أخرى لبرامج التنمية البشرية، أو ربما مفاهيم أخرى قد تختلف عما يراه المخططون أو الاقتصاديون أو حتى الباحثون، فإنها تطرح أكثر من سؤال حول مدى شمولية هذه البرامج لجميع نواحي الحياة ولجميع فئات المجتمع ، مما يستجوب النزول إلى الطبقات الدنيا و البسيطة من المجتمع "ولذلك فمن المهم النظر إلى مفاهيم التنمية من الأسفل، لدى الناس البسطاء الذين يعيشون ويعملون في المصانع وفي الشوارع وفي القرى الجبلية وغير ذلك."[1]

وفي ضوء هذه النتائج يتضح أن الفرضية الخامسة لم تتحقق أيضا، حيث **كان الاتجاه العام لعينة الدراسة حياديا نحو اعتبار أن عدم الاهتمام بالتعليم والصحة أعاق عملية التنمية البشرية.**

5) الاتجاهات الايجابية نحو البرامج:

بينت نتائج الدراسة أن كل أفراد العينة لهم اتجاهات ايجابية نحو برامج التنمية البشرية بدرجة 63.17 وقد يرجع السبب في ذلك إلى إحساس الأفراد المبحوثين بأهمية هذه البرامج رغم قلتها وكذلك أهمية التغيير الذي يطرأ على حياتهم، ووجوب الحفاظ عليه نتيجة لتحولهم من الأدوار السلبية إلى الأدوار الايجابية في المحافظة على البيئة، وعلى المساحات الخضراء؛ والمساهمة في عملية التوجيه والإرشاد للمواطنين الآخرين.

1أندرو وبستر: مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص48

وفي ضوء هذه النتائج يتضح أن الفرضية السادسة تحققت،حيث **كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو برامج التنمية البشرية حيث ساهمت في تغيير سلوكهم.**

المراجع

1- المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم:رواية ورش عن نافع، اليمامة للطباعة والنشر،دمشق،الطبعة الثانية،2004

1. أبو عبدالله البخاري محمد بن إسماعيل:الأدب المفرد،دار البشائر الإسلامية،لبنان،ط3،1989.

2. ابن خلدون عبد الرحمان: مقدمة ابن خلدون، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني الطبعة 4، 2006 .

3. أندرو وبستر: مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1986

4. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009 .

5. أبو علام رجاء محمود: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية،دار النشر للجامعات،مصر،الطبعة الرابعة،2004.

6. الاقداحي هشام محمود: معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،.2009

7. أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر.

8. باسم محمد ولي، محمد جاسم محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي،مكتبة دار الثقافة ،الأردن،الطبعة الأولى،2004.

9. البداينة ذياب موسى: التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،الطبعة الأولى،2010.

10. بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1991-1992-1993-1995-1997-2002-2004-2005-2010)تقرير التنمية البشرية للأعوام(1991-1992-1993-1995-1997-2002-2004-2005-2010)، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

12. بوحنيفية قوي: تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن، الطبعة الأولى2008.

13.التابعي كمال: التنمية البشرية دراسة حالة مصر، ، كتب عربية، القاهرة ،مصر.

14.التميمي رعد سامي عبد الرزاق: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية،الطبعة1،2008.

15.حامد خالد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر، الطبعة الأولى ،2008.

16.حامد عمار:التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم–المؤشرات–الأوضاع،سينا للنشر،القاهرة،1992 الطبعة الأولى.

17.حيدر فؤاد ، التنمية والتخلف في العالم العربي، بيروت، دار الفكر العربي،1990.

18.خلف فليح حسن: التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2006.

19.خميس موسى: مدخل إلى التخطيط،دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1999م.

20.دخيل محمد حسن: إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الطبعة الأولى،2009.

21.الدعمة إبراهيم: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 2002.

22.سويف مصطفى: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي،دار الهنا للطباعة،القاهرة،الطبعة الثانية،1966.

23.الشرفات علي جدوع:التنمية الاقتصادية في العالم العربي.الواقع العوائق سبل النهوض،دار جليس الزمان،الطبعة الأولى،الأردن،2010.

24.عبد اللطيف رشاد أحمد: تنمية المجتمع المحلي،دار الوفاء، الإسكندرية،الطبعة الأولى،.2007

25.عجمية محمد عبد العزيز ،إيمان عطية ناصف:التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2003.

26.عيسى نجيب : قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية،(سلسلة دراسات التنمية البشرية). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 1997

27.دادي عدون ناصر ، عبد الرحمان العايب:البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية2010.

28.عطوي عبد الله: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت،الطبعة الأولى، 2004.

29.عطية عبد القادر محمد عبد القادر: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

30.علام سعد طه: التنمية...والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة،الطبعة الثانية،2004.

31.القريشي مدحت: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

32.محسن بن العجمي بن عيسى: الأمن والتنمية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،الطبعة الأولى،سنة2011.

33.محمد سمير مصطفى وآخرون:حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة، المعهد العربي للتخطيط، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى1989.

34.محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،(دون طبعة)، 2003.

35.محمد علي سميرة كامل ، خاطر أحمد مصطفى: التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة،دار الجامعيين للطباعة والتجليد الإسكندرية،(دون طبعة)، 1993.

36.مرزوق عبد الرحيم عازف: التحديات الاجتماعية والثقافية لإدارة التنمية الريفية، المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، .1979

37.مطاوع إبراهيم عصمت: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة،2002،الطبعة الأولى.

38.معمرية بشير: القياس النفسي وتصميم أدواته، منشورات الحبر،الجزائر،الطبعة الثانية،2007.

39.معوض خليل ميخائيل: علم النفس الاجتماعي،مركز الإسكندرية للكتاب،مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست،2003.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

40. Albert O.Hisshman ,1965,Obstacles to development,1st Edition,Norton and CO ;NY,USA

41. Human Development Report 1990,New York,UNDP,1990

42. Human Development Report 1994,New York,1994.

43. Human Development Report 2000,New York,UNDP;2000.

44. Jacque Rothman;Planning and organization for social change,Columbia. university,Press,N.Y,1974

45. Rapport national sur le développement humain enAlgérie 2008 ,CNES,2008

46. Géraldine Froger ,Claire Mainguy : Quels acteurs pour quel développement ?,Edition Karthala,France ,2005

3- الملتقيات والندوات الفكرية:

47. تميزار أحمد ، بوشنافة محمد: التنمية البشرية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،(ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 9-10 مارس 2004)، جامعة ورقلة،2004

48. زكي رمزي: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية في : ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة 9/6 ديسمبر 1993) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

49.أشرف محمد دوابه: "التنمية البشرية من منظور إسلامي"،(ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية) ،جامعة الجزائر،نوفمبر 2007.

50.زيد الخير ميلود: "إطار نظري حول الفساد الإداري"،(ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول الفساد الإداري،أيام 18-19أفريل2010،جامعة أم البواقي 2010.

51.حامد نور الدين: "الفقر وغياب التنمية البشرية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة

4- المجلات والجرائد:

52. دليوفضيل: مقياس الاتجاه في العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية،عدد 10،جامعة قسنطينة،الجزائر،1998.

53. ريان محمد علي طه: دور مؤسسة تعليم الكبار في مواجهة تحديات التنمية البشرية بمحافظة شمال سيناء، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مصر،عدد2 سنة2004.

54.الجزائر تايمز الالكترونية :المنظومة الصحية في الجزائر الأسوأ في المغرب العربي،،تاريخ النشر 2010/09/16

55.عيسى بن ناصر: انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية،الجزائر، عدد22، ديسمبر2004.

56.يومية الخبر، الثلاثاء 9 نوفمبر 2010

57.يومية النهار، الأحد 6 فيفري 2011

5-الرسائل الجامعية:

58. الطاهر مهدي أحمد: دراسة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة الملك سعود، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية(رسالة ماجستير غير منشورة)، 1991

59. المهنا إبراهيم بن مهنا: العلاقة بين الاتجاه نحو التقنية الحديثة والتوافق المهني لدى العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس غير منشورة)،مكتبة الإسكندرية،كلية الآداب بجامعة طنطا، 2001،

6- القواميس:

60.البلعلبكي منير: المورد الأكبر، دار العلم للملايين، لبنان، 2005

61. حجاب محمد منير: المعجم الاعلام، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، 2004

7- مواقع الأنترنت :

62.الديوان الوطني للإحصاء: الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، http://www.ons.dzتاريخ الدخول نوفمبر 2011

63.التقرير الوطني للتنمية البشرية 2008 http://www.dz.undp.org تاريخ الدخول 10ماي 2011

64.مركز الإعلام للأمم المتحدة www.unic.org.dzتاريخ الدخول 2011/5/4

65.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحسين التوعية التغذوية للحدّ من سوء التغذية،تاريخ النشر 2005/11/26
http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/1000152/index.html
تاريخ الدخول 2011/4/2

66.عبد الجليل زيد المرهون: التنمية البشرية في العالم الإسلامي، الموقع http://www.iid-alraid.de/ بتاريخ2011/11/21،الساعة10.00

67.دعاس عميور صالح: مأزق التنمية في الجزائر، www.univ-chlef.dz/seminaires_2008/com تاريخ الدخول10مارس2011

68.جواد فيروز: معوقات التنمية البشرية في المجتمعات العربية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1785،الجمعة 27 جويلية 2007 www.alwasat_news.com تاريخ الدخول 10نوفمبر 2009

69.إبراهيم الطارق: معوقات التنمية البشرية، منتدى حوارات الفاخرية،www.hawaraat.com التاريخ 12-4-2008

70.المصطفى صوليح elmostafa.soulaih@menara.ma التاريخ 12-10-2009

71.محمد الدعمي: أوجه الإعاقة في التنمية البشرية، www.almarefh.orgالتاريخ 6-05-2009

72.طلال بن عبد العزيز: التنمية البشرية www.hewaraat.com نشر في 23-11-2005 تاريخ الدخول12-11-2010

73.دون كاتب: الفساد من مثلبة شخصية إلى ظاهرة دولية،شبكة النبأ المعلوماتية،تاريخ النشر 2كانون الأول2010،الموقع www.annabaa.org

74.دون كاتب: ا لعلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشري،شبكة النبأ المعلوماتية،www.annabaa.org

75.سيد عبد العزيز: التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع www.islam-online.net

76.مجلة مدرستي للتربية والتعليم، رابط الموقع : http://www.madrassaty.com، تاريخ النشر2009/06/17

77.سوسن شاكر الجلبي: مقاييس الاتجاهات والقيم، الموقع www.hadhariya.com، تاريخ النشر :2008/09/27

78.سعيد فودة: الاتجاهات النفسية الاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوك البشري،شبكة الإستراتيجية، http://science.arabhs.com/11index.htm تاريخ النشر 2009/12/16

79.التقرير الخاص بالصحة في العالم:منظمة الصحة العالمية،ص11، تاريخ الدخول في الموقع 2011/5/10 http://www.who.int/whr/2010/10_summary_ar.pdf

80.موقع المصطفى www.al-mostafa.com

81. العطية عبد الرحمان بن حمد: تحديات التنمية والتطوير في المنطقة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية www.ecssr.ae

الملاحق

الملحق رقم 1

بيانات خاصة بالباحث
رقم .....
المجال:.....

جامـــــــــة تبســـــة

مقلاتي مرزوق:
طالب سنة ثانية ماجستير علم اجتماع التنمية.

عنوان البحث:اتجاهات موظفي بلدية الجازية نحومعوقات التنمية البشرية

إشـــــــــــــراف : أ.د زعيمي مراد

الاستمـــــــــــــارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد .. الرجاء التكرم بقراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة، ثم وضع علامة(X) في الخانة التي تمثل قناعتك الشخصية نحو ما هو قائم فعلا، علما بأن إجابتكم لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.آمل أن تكون الإجابة بكل صدق حيث انه لا توجد إجابة صح أو خطأ، فالمهم هو تحديد إجابتك بشكل دقيق لجميع الأسئلة.

الجزء الأول : بيانات الشخصية

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من24 ☐ 25-40 ☐ 41 -50 ☐ 51 فمافوق ☐

3- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المستوى التعليمي: أقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي☐

5- القطاع : الإدارة ☐ التعليم ☐ الصحة ☐ التكوين المهني☐

الثقافة ☐ الغابات ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

أولا : الأوضاع الاجتماعية

1- هل المنزل الذي تسكنه حاليا : مؤجر ☐ وظيفي ☐ ملك☐

سكن آخر حدده .....

2- هل المنزل الذي تسكنه يحتوي على جميع ضروريات الحياة ؟ نعم ☐ لا☐

إذا كان الجواب لا فهل ينقصه : الماء ☐ الكهرباء ☐ الغاز ☐ المساحة الكافية ☐

3- هل الخدمات الصحية المقدمة بالمراكز الصحية في بلديتكم تعتبرها : كافية ☐ غير كافية ☐

4- هل لديك أحد في العائلة مصاب بمرض متكرر؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل يرجع ذلك حسب رأيكم إلى: غياب الشروط الصحية ☐ سوء التغذية☐

5- هل الأجرة الشهرية التي تتقاضاها كافية لتغطية مصاريفك: نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا فهل لديك مصادر أخرى للدخل؟ نعم ☐ لا ☐

6- هل لديك في أسرتك من بلغ سن التمدرس ولم يلتحق بالمدرسة بعد؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل يعود السبب إلى: تكاليف التعليم☐ بعد المدرسة ☐ اللجوء إلى العمل☐

أسباب أخرى حددها .....

7- هل توجد بمدينتكم مكتبة عمومية؟نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل تستفيد منها ؟ نعم ☐ لا ☐

8- هل توجد دار للثقافة بمدينتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل : تقدم أنشطة ثقافية مفيدة ☐ مغلقة ☐ النشاط المقدم لايعجبك ☐

9- هل ترى أن المرافق الرياضية كافية ببلديتكم؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل يوجد مسجد بمدينتكم؟ نعم ☐ لا ☐

هل ترى انه يقوم بدوره في التوجيه والإرشاد؟ نعم ☐ لا ☐

11-هل ترى أنه يتم العناية بالمساحات الخضراء عندكم ؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل ترى أن مدينتكم نظيفة نوعا ما؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا، فهل هذا يعود إلى:

لا توجد أماكن لرمي القمامة☐انعدام قنوات الصرف الصحي ☐

عدم اهتمام المواطن ☐عدم كفاية أعوان النظافة☐

أسباب أخرى حددها.....

ثانيا : الأوضاع الإدارية

13- هل ترى أن الإدارة المحلية تقوم بدورها التنموي؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا، فهل السبب يرجع إلى:

أنها غائبة تماما ☐ تنقصها الكفاءات البشرية☐

تعاني من الإهمال ☐ تعرقل برامج التنمية ☐

أسباب أخرى أذكرها.....

14- هل ترى أن سبب فشل برامج التنمية ببلديتكم يعود إلى:

عدم إجراء دراسات أولية ☐ عدم وجود أي خطة ☐

لاتتفق مع حاجات المجتمع ☐ الفساد الإداري☐

15- هل يتم احترامك من طرف مسؤولي مؤسستك؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا، فهل يرجع ذلك إلى المسئول ☐ الظروف المحيطة ☐ وجود خلفيات جهوية☐

أسباب أخرى حددها.....

16- في رأيك ماهي الأسباب التي جعلت مدينتكم على هذه الوضعية التنموية، هل أن:

الحكومة لم تقم بدورها ☐ المسئولون المحليون لم يقوموا بدورهم ☐

البلدية ليست لها موارد ☐السكان فقراء ☐

أسباب أخرى أذكرها.....

17- هل ترى أن القوانين الحالية تحد من استقلالية مؤسستك؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل يرجع ذلك حسب رأيك إلى:

المركزية في نظام صرف الأموال ☐الإجراءات المتبعة طويلة ومعقدة ☐

غياب التعاون والتنسيق ☐

سباب أخرى أذكرها.....

18- هل ترى أن مؤسستك تسعى إلى رفع كفاءة الأداء للموظفين ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا فهل يعود السبب إلى أنها :

لا تستخدم الأساليب الإدارية الحديثة ☐ لاتملك نظام التربصات☐

غير مهتمة بالمسار المهني للموظف☐

ثالثا: الأوضاع السياسية والأمنية

19- هل تعاني بلديتكم من المشاكل الأمنية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم؟ فهل هذه المشاكل تسببت في:

الهجرة من المنطقة ☐ قتل أفراد ☐ غلق المدارس ☐

حرق وهدم مؤسسات ☐ غلق قاعات العلاج ☐ إتلاف محاصيل زراعية ☐

20- هل توجد مشاريع حاليا تنجز في مدينتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل:

يتم استشارتك حول المشاريع التنموية ☐ ترى أن هذه المشاريع لها الأولوية ☐

21- هل هذه المشاريع تتوقف أحيانا ولا يتم احترام مدة انجازها؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فهل يرجع السبب إلى:

نقص الاعتمادات المالية ☐ اللأمن ☐ غياب المتابعة ☐

22- ما هي الاحتياجات الحقيقية التي تراها أنها تنقص مدينتك؟

مدارس ☐ ثانوية ☐ مستشفى ☐ مصنع ☐

مركز أمن ☐ مسجد ☐ تهيئة الطرقات ☐ مسئولون أكفاء ☐

احتياجات أخرى حددها.....

23- هل تشارك في الانتخابات التي تنظم من حين لآخر؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا فهل يرجع ذلك إلى أنها: لا تجدي نفعا لا يهمك الأمر

24- هل تنخرط في جمعية خيرية أو ثقافية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا فهل يرجع ذلك إلى:

المضايقات الأمنية ☐ لا توجد حرية ☐ أنها غير موجودة ☐

رابعا : إشباع حاجات أفراد المجتمع

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
25	تسهم قيادات الأعراش والمشاتي في تحديد احتياجات السكان وأولوياتهم					
26	أعتقد أن التوظيف في منطقتنا يراعى فيه عوامل المحسوبية وعلاقة القرابة					
27	أرى أن الأجر الذي يتقاضاه الموظف لا يؤدي إلى تحسن وضعه الاجتماعي					
28	نعاني من غياب الأمن والاطمئنان في مدينتنا					
29	تقدم خدمات صحية لجميع المواطنين مجانا					
30	تنقطع الكهرباء في منطقتنا بصفة مستمرة					
31	نعاني من اهتراء الطرق في حينا					
32	نعاني من نقص المؤسسات التربوية					
33	أرى أن برامج التنمية قد حدت من مشكلة البطالة					
34	تتوفر شبكة المواصلات مناسبة لمواطني البلدية					
35	ينتشر بكثرة الانحراف والجريمة بين مواطني البلدية					
36	تتوفر بلديتنا على وسائل التوعية والتثقيف					
37	نعاني من الإهمال داخل المدينة					
38	أرى أن الزيادة السكانية تسهم في تدني مستوى المعيشة					
39	أرى أنه لا توجد انجازات حقيقية حاليا					
40	تسيطر المحسوبية على تقديم الخدمات المختلفة في منطقتنا					
41	أعتقد أنه لم يتم تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع					
42	لا أثق في القائمين على تطوير المجتمع					
43	تتوفر السلع الغذائية للمواطنين بصفة مستمرة					

خامسا: مدى الاهتمام بالتعليم والصحة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
44	تعاني جميع المؤسسات التربوية من نقص المعلمين					
45	أرى أنه يوجد اهتمام ببرامج رعاية الأمومة والطفولة بمنطقتنا					
46	تفتقر مدينتنا إلى مرافق لمحو الأمية					
47	تعاني المدارس من الاكتظاظ					
48	لا توجد مدارس تحضيرية للأطفال					
49	أعتقد أن نسبةالتسرب المدرسي تراجعت					
50	تتوفر المرافق الصحية بدرجة كافية في مدينتنا					
51	لايتم استيعاب كافة التلاميذ الذين يبلغون السن الإلزامية للتمدرس					
52	تنتشر الأمية بين فئات الشباب					
53	تعاني المؤسسات الصحية من نقص في الأطباء					
54	تتركز المؤسسات الصحية في المدينة					
55	تعود وفيات الأطفال إلى انخفاض مستوى الرعاية الصحية					
56	أرى أن نسبة البطالة تسببت في إحباط المواطنين بالبلدية.					
57	نعاني من نقص المياه الصالحة للشرب					
58	كثير من الناس لا يؤمن بأهمية الوقاية من الأمراض.					
59	تكثر الوفيات بسبب نقص الاستعجالات					

سادسا: برامج التنمية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
60	أشعر بان برامج التنمية المسطرة بالبلدية أدت إلى زيادة الحقد والكراهية بين الناس					
61	كثير من المواطنين يضعون العراقيل أمام خطط التنمية البشرية					
62	أرى أن القيادات المحلية ليست على المستوى المطلوب					
63	أحافظ على نظافة المدينة دون رقابة من أي مسئول					
64	أعتقد أنه لا فائدة من تعليم الفتيات					
65	أنصح المواطنين بالحفاظ على المنشآت الخدمية					
66	لدي اقتناع بمعاقبة المخالفين لقوانين التجارة					
67	أحافظ على الممتلكات العامة					
68	أرى أن مشاركة المرأة للرجل في تقلد مناصب إدارية يعود بالفائدة على المنطقة					
69	أشارك في البرامج التنموية التي تتم حاليا					
70	برامج التنمية أدت إلى تغير سلوك الناس للأفضل					
71	أعتقد أن السكان بدأوا يعودون إلى أراضيهم المهجورة					
72	اعتقد أن حماية البيئة وظيفة مقتصرة على البلدية دون عامة الناس					
73	أحافظ على المساحات الخضراء					
74	أستفيد من دروس الإرشاد بالمسجد					
75	أشجع إنشاء مراكز مهنية لتدريب الفتيات على بعض المهن الحرفية					
76	أتعاون مع مصالح النظافة لجمع النفايات المنزلية					

الملحق رقم 2

جدول يبين درجة استجابة أفرادالعينة لكل عبارة وفق مقياس ليكرت

المدى:الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة(5−1=4)

طول الخلية:المدى تقسيم عدد الدرجات (5/4=0.8)

الإجابة	غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الإجابة	1	2	3	4	5
مجال الإجابة	1.80 −1.00	2.60 −1.81	3.40 −2.61	4.20−3.41	5.00 −4.21

إشباع حاجات أفراد المجتمع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارة	اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارات	الاتجاه
25	تسهم قيادات الأعراش والمشاتي في تحديد احتياجات السكان وأولوياتهم	3,18	محايد	3.21	محايد
26	أعتقد أن التوظيف في منطقتنا يراعى فيه عوامل المحسوبية وعلاقة القرابة	3.71	محايد		
27	أرى أن الأجر الذي يتقاضاه الموظف لا يؤدي إلى تحسن وضعه الاجتماعي	3.84	موافق بشدة		
28	نعاني من غياب الأمن والاطمئنان في مدينتنا	2.50	غير موافق		
29	تقدم خدمات صحية لجميع المواطنين مجانا	3.06	محايد		
30	تنقطع الكهرباء في	2.77	محايد		

	منطقتنا بصفة مستمرة				
31	نعاني من اهتراء الطرق في حينا	3.35	محايد		
32	نعاني من نقص المؤسسات التربوية	3.12	محايد		
33	أرى أن برامج التنمية قد حدت من مشكلة البطالة	3.54	موافق		
34	تتوفر شبكة المواصلات مناسبة لمواطني البلدية	2.88	محايد		
35	ينتشر بكثرة الانحراف والجريمة بين مواطني البلدية	2.74	محايد		
36	تتوفر بلديتنا على وسائل التوعية والتثقيف	3.78	موافق		
37	نعاني من الإهمال داخل المدينة	3.10	محايد		
38	أرى أن الزيادة السكانية تسهم في تدني مستوى المعيشة	3.06	محايد		
39	أرى أنه لا توجد انجازات حقيقية حاليا	3.43	موافق		
40	تسيطر المحسوبية على تقديم الخدمات المختلفة في منطقتنا	3.58	موافق		
41	أعتقد أنه لم يتم تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع	3.38	محايد		
42	لا أثق في القائمين على تطوير المجتمع	3.39	محايد		
43	تتوفر السلع الغذائية	2.72	محايد		

	للمواطنين بصفة مستمرة				

مدى الاهتمام بالتعليم والصحة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارة	اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارات	الاتجاه
44	تعاني جميع المؤسسات التربوية من نقص المعلمين	3.93	موافق	2.64	محايد
45	أرى أنه يوجد اهتمام ببرامج رعاية الأمومة والطفولة بمنطقتنا	2.28	غير موافق		
46	تفتقر مدينتنا إلى مرافق لمحو الأمية	2.85	محايد		
47	تعاني المدارس من الاكتظاظ	2.70	محايد		
48	لا توجد مدارس تحضيرية للأطفال	2.92	محايد		
49	أعتقد أن نسبةالتسرب المدرسي تراجعت	2.97	محايد		
50	تتوفر المرافق الصحية بدرجة كافية في مدينتنا	2.32	محايد		
51	لايتم استيعاب كافة التلاميذ الذين يبلغون السن الإلزامية للتمدرس	3.19	محايد		
52	تنتشر الأمية بين فئات الشباب	2.83	محايد		
53	تعاني المؤسسات الصحية من نقص في الأطباء	2.17	غير موافق		
54	تتركز المؤسسات الصحية	2.62	محايد		

	في المدينة				
55	تعود وفيات الأطفال إلى انخفاض مستوى الرعاية الصحية	2.47	غير موافق		
56	أرى أن نسبة البطالة تسببت في إحباط المواطنين بالبلدية.	2.06	غير موافق		
57	نعاني من نقص المياه الصالحة للشرب	2.92	محايد		
58	كثير من الناس لا يؤمن بأهمية الوقاية من الأمراض.	2.27	غير موافق		
59	تكثر الوفيات بسبب نقص الاستعجالات	2.34	غير موافق		

برامج التنمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارة	اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة	المتوسط الحسابي لكل عبارات	الاتجاه
60	أشعر بان برامج التنمية المسطرة بالبلدية أدت إلى زيادة الحقد والكراهية بين الناس	2.72	محايد	3.71	موافق
61	كثير من المواطنين يضعون العراقيل أمام خطط التنمية البشرية	2.63	محايد		
62	أرى أن القيادات المحلية ليست على المستوى المطلوب	2.47	غير موافق		
63	أحافظ على نظافة المدينة دون رقابة من أي مسئول	3.81	موافق		
64	أعتقد أنه لا فائدة من	3.93	موافق		

	تعليم الفتيات					
65	أنصح المواطنين بالحفاظ على المنشات الخدمية	4.28	موافق بشدة			
66	لدي اقتناع بمعاقبة المخالفين لقوانين التجارة	3.92	موافق			
67	أحافظ على الممتلكات العامة	4.32	موافق بشدة			
68	أرى أن مشاركة المرأة للرجل في تقلد مناصب إدارية يعود بالفائدة على المنطقة	3.85	موافق			
69	أشارك في البرامج التنموية التي تتم حاليا	3.49	موافق			
70	برامج التنمية أدت إلى تغير سلوك الناس للأفضل	3.47	موافق			
71	أعتقد أن السكان بدءوا يعودون إلى أراضيهم المهجورة	3.80	موافق بشدة			
72	اعتقد أن حماية البيئة وظيفة مقتصرة على البلدية دون عامة الناس	3.59	موافق بشدة			
73	أحافظ على المساحات الخضراء	4.32	موافق بشدة			
74	أستفيد من دروس الإرشاد بالمسجد	4.01	موافق بشدة			
75	أشجع إنشاء مراكز مهنية لتدريب الفتيات على بعض المهن الحرفية	4.32	موافق بشدة			
76	أتعاون مع مصالح النظافة لجمع النفايات المنزلية	4.25	موافق بشدة			

الملحق رقم 3

جدول يوضح قائمة أسماء المحكمين لأداة الدراسة:

اسم المحكم	العمل	مكان العمل
زين الدين مصمودي	عميد كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة أم البواقي
فوزي أيت عمرمزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي
لطفي دمبري	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي
شريفة معدن	أستاذ التعليم العالي	جمعة أم البواقي

الملحق رقم 4

قائمة الجداول

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة على مؤسسات بلدية الجازية..... 20
جدول رقم (2) يبين توزيع واسترجاع الاستبيان من عينة الدراسة..... 21
جدول رقم (3) يبين توزيع الأسئلة على فرضيات الدراسة في القسم الأول من الاستبيان 21
جدول رقم (4) جدول يبين توزيع الأسئلة على فرضيات الدراسة في القسم الثاني من الاستبيان.... 22
جدول رقم (5) عمودا الهدف لحساب دليل التنمية البشرية 47
جدول رقم (6) عمودا الهدف لحساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس 49
جدول رقم (7) القيم الدنيا والقصوى لحساب مؤشر HDI 62
جدول رقم (8) الإنفاق على الصحة كنسبة %من الناتج القومي الإجمالي للفترة 1960–1998.... 72
جدول رقم (9) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس 99
جدول رقم (10) يبين توزيع عينة الدراسة حسب السن 100
جدول رقم (11) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية 101
جدول رقم (12) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.....102
جدول رقم(13) يبين وضعية المبحوثين تجاه السكن.....103
جدول رقم(14) يوضح ما إن كان السكن يحتوي على ضروريات الحياة.....103
جدول رقم (15) يبين مدى كفاية الخدمات الصحية 104
جدول رقم (16)يبين ما إن كان أحد أفراد الأسرة مصاب بمرض، مع تبيان السبب في ذلك. 104
جدول رقم(17) يبين ما إن كانت الأجرة الشهرية كافية 105
جدول رقم (18) يبين ما إن كان أحد في الأسرة لم يلتحق بالمدرسة. 105
جدول رقم(19) يبين إجابات أفراد العينة حول وجود المكتبة ومدى الاستفادة مكنها..... 106
جدول رقم (20) يبين إجابات أفراد العينة حول وجود الثقافة ونوعية نشاطها.....106
جدول رقم (21) يبين درجة كفاية المرافق الرياضية.....107
جدول رقم(22) حول وجود المسجد ومدى قيامه بدوره. 107
جدول رقم (23) يبين استجابة العينة حول العناية بالمساحات الخضراء. 107
جدول رقم(24) يبين استجابة أفراد العينة حول نظافة المدينة 108
جدول رقم(25) يبين مدى قيام الإدارة المحلية بدورها 109
جدول رقم(26) يبين سبب فشل برامج التنمية.....109
جدول رقم(27) يبين إجابات المبحوثين حول مدى احترام المسؤولين لهم.....110
جدول رقم (28) إجابات المبحوثين حول أسباب بقاء البلدية على هذه الوضعية.....110
جدول رقم (29) يبين إجابات المبحوثين حول أثر القوانين على استقلالية المؤسسة. 111

جدول رقم (30) يبين إجابات المبحوثين حول مدى سعي المؤسسة لرفع كفاءة الموظفين. 111
جدول رقم (31) يبين إجابات العينة حول ما إذا كانت البلدية تعاني من المشاكل الأمنية 112
جدول رقم(32) يبين إجابات المبحوثين حول المشاريع المنجزة. 113
جدول رقم (33) يبين إجابات المبحوثين حول أسباب توقف المشاريع 113
جدول رقم (34) يبين إجابات المبحوثين حول احتياجات المنطقة.....114
جدول رقم (35) يبين إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية. 115
جدول رقم (36) يبين إجابات المبحوثين حول الانخراط في الجمعيات.....115
جدول رقم (37) خاص بالمواليد والوفيات بمنطقة الجازية.....121
جدول رقم (38) تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية.....125
جدول رقم (39) يبين برامج التنمية المحلية ببلدية الجازية.....128
جدول رقم (40) يبين البرامج القطاعية للتنمية المحلية ببلدية الجازية 128
جدول رقم (41) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو إشباع حاجات أفراد المجتمع 133
جدول رقم (42) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو الاهتمام بالتعليم والصحة.....133
جدول رقم (43) يبين اتجاهات أفراد العينة نحو برامج التنمية البشرية.....134

ملخص الدراسة

عنوان البحث: اتجاهات موظفي بلدية الجازية نحو معوقات التنمية البشرية.

إعداد الطالب: مقلاتي مرزوق.

المشرف العلمي: أ.د مراد زعيمي.

مشكلة الدراسة: تنحصر مشكلة الدراسة في الكشف على معوقات التنمية البشرية وعلى التعرف على اتجاهات الموظفين نحو هذه المعوقات ونحو برامج التنمية بمنطقة الجازية بولاية أم البواقي.

منهج الدراسة وأدواتها: تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، وقد اعتمدت على منهج قياس الاتجاهات لصاحبه رنسيس ليكرت وهو أحد المناهج المعتمدة في الدراسات الوصفية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، بحيث تحتوي على نوعين من الأسئلة: يحتوي النوع الأول على الأسئلة المفتوحة المغلقة وفيها 24 سؤال،أما النوع الثاني فهو يخص قياس الاتجاهات وفيه 52 عبارة؛ وقد طبق هذا الاستبيان على عينة غير احتمالية مكونة من 109 مبحوث أي بنسبة 60% من موظفي بلدية الجازية.

أهم النتائج: توصلت نتائج الدراسة إلى أن معوقات التنمية البشرية في منطقة الجازية هي معوقات بشرية ومعوقات إدارية ومعوقات أمنية وسياسية، كما أن نتائج البحث تشير إلى وجود اتجاهات حيادية نحو هذه المعوقات وهذا نتيجة إحباطهم وعدم تلبية حاجاتهم الأساسية وما ترتب عنه من اختلالات تصيب أوجه الحياة، كما أظهرت عينة الدراسة اتجاهات ايجابية نحو برامج التنمية البشرية نظرا لإحساسهم بأهميتها وكذا إلى أملهم في التغيير.

Résumé de l'étude

Titre : Attitudes des fonctionnaires de Djazia vis à vis des obstacles du développement humain
Préparé par : MEGUELLATI Merzoug
Superviseur scientifique : Morad ZAIMI
Problème de l'étude : Le problème de cette étude porte sur la détection des obstacles du développement humain et d'identifier les attitudes du personnel au sujet de ces contrainte, et vis-à-vis des programmes de développement humain à la zone de Djazia willaya Oum ElBouaghi.
Méthodologie et outils :Cette étude se base sur une méthode de mesure, entant qu'une des plus utilisés dans les études descriptives, c'est la méthode de LIKERT destinée pour mesurer des attitudes, en utilisant le questionnaire comme un outil pour recueillir des données, de sorte qu'il contient deux types de questions, le premier type contient des questions ouvertes, fermées avec 24 questions, tandis que le second type porte sur la mesure des attitudes avec 52 items.
Ce travail s'est porté sur un échantillon de 109 individus représentant un taux de 60% du total des fonctionnaires de toute la région de Djazia. La sélection a été faite selon un système d'échantillonnage non aléatoire.
Principaux résultats :Les résultats de cette étude ont montrés l'existence des obstacles au développement humain, qui sont de type : humains, administratives et sociopolitique, ainsi les résultats indiquent que les fonctionnaires représentent une attitude indécise vis à vis ces obstacles, et ce à cause de l'incapacité à satisfaire leurs besoins fondamentaux. Comme l'échantillon de l'étude ont montré des attitudes positives envers les programmes de développement humain en raison de leurs importances ainsi que de leur espoir pour l'amélioration de la vie sociale.